جـــامعـــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مـــذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيـــل شهـــادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان:

أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 2000– 2016

إعداد الطلبة:

- **شتيوي مروة**
- **شتيوي شبيلة**

إشراف الأستاذ:

د.فلفول عبد القادر

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

الحمد لله ربي العالمين...خلق اللوح والقلم.....وخلق اللوح والقلم....وخلق الخلق من عدم...ودبر الأرزاق والآجال بالمقادير وحكم.....وجعل الليل بالنجوم في الظلم.

نشكر الله شكر الشاكرين ونثني عليه عدد ما كان وعدد ما يكون على توفيقه لنا وتسهيل الصعب أمامنا.

ثم الشكر لكل إنسان أمدنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد

وعلى رأسهم الأستاذ المشرف "الدكتور فلفول عبد القادر" الذي لم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات خلال كل مرحلة من مراحل انجاز هذا العمل برغم كثرة مهامه وانشغالاته فله كل الاحترام والتقدير.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالامتنان و الشكر الجزيل للأستاذ الفاضل " الدكتور حجاج عبد الحكيم" حفظه الله ورعاه وسدد خطاه الذي لم يبخل علينا بالنصائح و التوجيهات القيمة.

فشكرا جزيلا على كل كلمة أو نصيحة أو معلومة.

وإلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

[سورة التوبة: 105]

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.....ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ...ولا تطيب الاخرة الا بعفوك.....ولا تطيب الجنة الا برؤيتك.

الله جل جلاله

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...ونصح الأمة.....الى نبي الرحمة ونور العالمين.

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى التي لو جاز السجود لغير الله لسجدت لها، من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه، الى الشمعة التي أضاءت وما زالت تضيء دربي ،الى أحن وأرق أم في الدنيا.....أمي ثم أمي ثم امي .....أمي العزيزة الغالية.

الى من كلله الله بالهيبة والوقار....الى من علمني العطاء بدون انتظار ....الى من أحمل اسمه بكل افتخار....أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وتبقى أستدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد الى أبي الغالي.

الى خالتي العزيزة التي تعد بمثابة الام و الصديقة و الرفيقة التي لو تبخل علي ولما كل الفضل والامتنان لما قدمته لي ولما تقدمه خالتي الغالية "ناعسة".

إلى الورود المتفتحة أنار الله دربهم.... إلى أخواتي العزيزات سدد الله خطاهم و انعم الله عليهم بالخير الى نورجيهان ، رحاب ، مراد. والى كتكوت العائلة "براء".

الى رفيقاتي اللواتي جمعتني بهن المحبة والصداقة خديجة، مريم، ندى.

الى من شاركتني في مشواري الدراسي بحلوه ومره صديقتي الغالية وابنة عمي "شيلة".

الى كل الأقارب والأصدقاء وكل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي وفي الختام أهديه الى كل من يرى في العلم السبيل الوحيد للخروج من شبح الجهل ولميل نحو التقدم والازدهار

مروة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾

الأية 08 من سورة آل عمران

الحمد لله على احسانه والشكر على كرمه وإمتنانه والصلاة والسلام على النبي المصطفى أما بعد اهدي عملي المتواضع هذا الى

ملاكي في الحياة ....الى معنى الحب ....الى بسمة الحياة....وسر الوجود...الى من كان دعاؤها سر نجاحي...وحنانها بلسم جراحي...الى أغلى ما في الوجود....الى من ملأت كياني الى الشمعة التي تحترق لتنيرطريقي.....الى من كانت تكتم أسراري وعشت معها أحلى ذكرياتي ..."أمي الغالية"

الى من أدين له بحياتي....الى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيء طرقي.....الى الذي تعب من أجلي ومن أجل راحتي "أبي العزيز" أطال الله في عمره وأدامه فوق رؤوسنا.

الى الشموع التي أضاءت حياتي وأنارت دربي الى من حبهم يجري في عروقي وذكرهم يلهج فؤادي اخواتي العزيزات سمية، أحلام، صبرين و أخي العزيز خالد.

الى زوج اختي العزيز الذي يعتبر بمثابة الأخ و السند "أمين"

الى من شاركتني في مشواري الدراسي بحلوه ومره صديقتي الغالية وابنة عمي "مروة"

الى كل الأقارب والأصدقاء وكل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي وفي الختام أهديه الى كل من يرى في العلم السبيل الوحيد للخروج من شرح الجهل ولميل نحو التقدموالازدهار.

شبيلة

الفهرس

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**II**
قائمة الأشكال	**III**
مقدمة عامة	(أ–و)
الفصل الأول: عموميات حول السوق البترولية العالمية ومتغيراتها	
تمهيد	02
المبحث الأول: أساسيات حول البترول	03
المطلب الأول: البترول، أنواعه، أنشطته	03
الفرع الأول: تعريف البترول	03
الفرع الثاني: أنواع البترول وأشكاله	04
الفرع الثالث: الأنشطة البترولية	05
المطلب الثاني: استخدامات البترول والنظريات المفسرة له	07
الفرع الأول: استخدامات البترول	07
الفرع الثاني: النظريات المفسرة للبترول	07
المطلب الثالث: خصائص البترول وأهميته	08
الفرع الأول:خصائص البترول	09
الفرع الثاني: أهمية البترول	09
المبحث الثاني: السوق البترولية العالمية	12
المطلب الأول: مفهوم وانواع السوق البترولية العالمية	12
الفرع الأول: مفهوم السوق البترولية العالمية	12
الفرع الثاني: أنواع السوق البترولية العالمية	12
المطلب الثاني: مميزات السوق البترولية العالمية وخصائصها	14
الفرع الأول: مميزات السوق البترولية العالمية	14
الفرع الثاني: خصائص السوق البترولية العالمية	14

المطلب الثالث: الفاعلون في السوق البترولية العالمية	15
الفرع الأول: منظمة الدول المصدرة للبترول(OPEC)	15
الفرع الثاني: منتجي البترول خارج البترول	16
الفرع الثالث: الوكالة الدولية للطاقة(AIE)	17
الفرع الرابع: الشركات البترولية العالمية	17
المبحث الثالث: الأسعار البترولية العالمية	19
المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه	19
الفرع الأول: مفهوم السعر البترولي	19
الفرع الثاني: أنواع السعر البترولي	19
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأسعار البترولية	20
الفرع الأول: العرض العالمي على البترول	20
الفرع الثاني: الطلب العالمي على البترول	24
المطلب الثالث: تطورات أسعار البترول	27
المطلب الرابع: مراحل تسعير البترول	29
الفرع الأول: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق(1920-1939)	29
الفرع الثاني: مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980)	29
الفرع الثالث: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة(1980-حاليا)	30
خلاصة	31
الفصل الثاني: موقع الاستثمارات العمومية ضمن السياسة المالية للدولة	
تمهيد	33
المبحث الأول: تحديد المفاهيم الأساسية حول الاستثمار	34
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهدافه	34
الفرع الأول: تعريف الاستثمار	34
الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار	35
الفرع الثالث: أهداف الاستثمار	36
المطلب الثاني: محددات الاستثمار وأهميته الاقتصادية	37
الفرع الاول: محددات الاستثمار	37
الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للاستثمار	38
المطلب الثالث: مصدر تمويل المشاريع الاستثمارية	40

الفرع الاول: مصادر التمويل قصيرة الأجل	40
الفرع الثاني: مصادر تمويل متوسطة الأجل	41
الفرع الثالث: مصادر التمويل طويلة الأجل	42
المبحث الثاني: مفاهيم حول الاستثمارات العمومية وأهميتها	45
المطلب الأول: الاستثمار العمومي، أهدافه، وآثار مشاريعه	45
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار العمومي وأهدافه	45
الفرع الثاني: الآثار المختلفة لمشاريع الاستثمار العمومي	46
المطلب الثاني: أدوات الاستثمار العمومي ودوافعه	47
الفرع الأول: أدوات الاستثمار العمومي	48
الفرع الثاني: دوافع الاستثمار العمومي	49
المطلب الثالث: أهمية الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية	50
المبحث الثالث: دور السياسة المالية للدولة في تشجيع الاستثمارات العمومية	53
المطلب الأول: دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار	53
المطلب الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في تمويل الاستثمار	56
المطلب الثالث: المشاكل والعراقيل التي تواجه تمويل وتنفيذ المشاريع العمومية	58
خلاصة	61
الفصل الثالث: واقع قطاع المحروقات وأثره على تمويل الاستثمارات العمومية	
تمهيد	63
المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر	64
المطلب الأول: التطور التاريخي للمحروقات في الجزائر	64
الفرع الأول: اكتشاف البترول في الجزائر	64
الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها "سوناطراك"	65
الفرع الثالث: تأميم المحروقات في الجزائر	66
الفرع الرابع: الانضمام إلى منظمة الأوبك	66
المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية في الجزائر	66
الفرع الأول: احتياطات الجزائر من المحروقات	66
الفرع الثاني: القدرات الإنتاجية للجزائر من المحروقات	68
المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	71
الفرع الأول: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات	71

الفرع الثاني: مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي	73
الفرع الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة	74
المبحث الثاني: دور الإنفاق العام في تمويل الاستثمار العمومي في الجزائر الفترة 2001-2014	77
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	77
الفرع الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي والسياسات المصاحبة له	78
الفرع الثاني: تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2004	80
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	81
الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	81
الفرع الثاني: تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة 2005-2009	82
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	84
الفرع الأول: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	84
الفرع الثاني: تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة 2010-2014	85
المطلب الرابع: آثار البرامج الاستثمارية على المتغيرات الاقتصادية	86
الفرع الأول: أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي	86
الفرع الثاني: أثر البرامج الاستثمارية على معدلات البطالة	88
الفرع الثالث: رصيد الميزان التجاري خلال سنوات البرامج الاستثمارية العمومية	90
المبحث الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	91
المطلب الأول: أثر انخفاض أسعار البترول على الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر	92
الفرع الأول: أثر تراجع الإيرادات العامة للميزانية على حجم الإنفاق الاستثماري	92
الفرع الثاني: تطور نفقات الاستثمار خلال فترة انخفاض أسعار البترول	93
المطلب الثاني: إعادة النظر في خيارات المالية العامة في ظل انهيار أسعار المحروقات	94
المطلب الثالث: ضرورة التخلي عن الاعتماد على قطاع المحروقات في الجزائر	96
الفرع الأول: إعادة النظر في هيكل الميزانية العامة للدولة	96
الفرع الثاني: وضع حد لاستنزاف الموارد المالية العامة	97
الفرع الثالث: الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وتنويع الإيرادات العامة للدولة	98
خلاصة	100
خاتمة عامة	101

قائمة المراجع	106

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1–1	الدول المنظمة لمنظمة الأوبك	16
2–1	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك	17
3–1	أبرز الشركات البترولية الاحتكارية	18
4–1	تطور العرض البترولي العالمي خلال الفترة 2000–2016	23
5–1	تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2000–2016	26
6–1	تطورات أسعار البترول خلال الفترة 2000–2016	27
1–3	تطور الاحتياطات المؤكدة من البترول في الجزائر خلال الفترة(2000–2015)	67
2–3	تطور الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)	68
3–3	تطور إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة(2000–2015)	69
4–3	تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة(2002–2015)	70
5–3	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016)	72
6–3	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2015)	73
7–3	مدى مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة الخاصة بميزانية الدولة خلال الفترة (2000–2015)	75
8–3	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)	78
9–3	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)	79
10–3	تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2001–2004)	80
11–3	تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2005–2009)	83
12–3	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014)	84
13–3	تطور حجم النفاق خلال الفترة (2010–2014)	86
14–3	تطور معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات برامج الاستمارات العمومية	87
15–3	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000–2016)	91
16–3	تراجع الإيرادات العامة للميزانية في ظل انخفاض أسعار البترول خلال الفترة (2013–2016)	92
17–3	أثر تراجع الإيرادات العامة على حجم الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (2013–2016)	93
18–3	أثر التغير في أسعار البترول واحتياطي الصرف على تطور حجم الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (2013–2016)	94

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تطور العرض البترولي العالمي خلال الفترة (2000-2016)	23
2-1	تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2000-2016)	26
3-1	تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2016)	28
1-3	مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الخاصة بميزانية الدولة	74
2-3	برامج الاستثمارات العمومية	77
3-3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	81
4-3	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2001-2014)	89

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر البترول أحد أبرز موارد الطاقة في عالمنا المعاصر بالنظر للخصائص والمزايا التي يتمتع بها مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى، اذ يعتبر مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية اذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، حيث يشهد الطلب عليه تزايدا مستمرا خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى التي أصبحت تتسابق فيما بينها من أجل الوصول الى منابع البترول والسيطرة عليها وقد تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، فقد احتل البترول مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية لدرجة أن أصبح البترول سلاح اقتصادي استراتيجي.

ومن ناحية أخرى تعتبر السوق البترولية سوق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له الأسعار من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا، تعكس درجة ارتباطه بمجموعة من الظروف الاقتصادية والجيوسياسية التي تعمل على التأثير في توقعات الطلب عليه وعرضه، الأمر الذي يؤثر على اقتصاديات الدول، وبالأخص منها الدول المصدرة للبترول، حيث ينعكس تذبذب الأسعار في الأسواق الدولية سلبا على الإيرادات المحققة من هذا القطاع، وهو ما يؤثر على المقدرة المالية لتلك الدول، وبالتالي إنفاقها الاستثماري والإنتاجي.

ومن جهة أخرى يحتل الاستثمار مكانة هامة في اقتصاديات الدول وبالأخص الاستثمار العمومي في مختلف المجالات، كالبنية التحتية والمنشآت الإنتاجية الكبرى، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولما له من تأثير على عدة متغيرات اقتصادية.

على غرار الدول المصدرة للبترول، يحتل قطاع المحروقات مكانة أساسية في الاقتصاد الجزائري، ولقد بينت الإمكانات البترولية الجزائرية، وحجم الاحتياطات من الغاز والبترول، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة بالدول المصدرة للبترول، حيث تعتمد البترول بصفة كلية على عوائد المحروقات في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التنموية والاقتصادية وفقا لسياسة البرامج التنموية المتوسطة المدى.

حيث أن أهم ما يميز السياسة المالية للدولة الجزائرية هو اعتماد ايراداتها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات، فالجزائر من الدول ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع، اذ تعتمد على الايرادات البترولية في تغطية النفقات العامة، وبالأخص الاستثمارية التي اعتمدتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة في اطار برامج

الاستثمارات العمومية الكبرى حيث تم خلال الفترة (2001-2014) تنفيذ ثلاثة برامج متتالية استهلكت اعتمادات مالية كبرى.

وبالنظر الى الارتباط المباشر للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، فإن تراجع الأسعار في الأسواق الدولية سوف يؤثر على برامج الاستثمار التي اعتمدتها الدولة والممولة مباشرة من الميزانية العامة.

ومن هنا يمكننا طرح اشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بهذا الموضوع بشكل مفصل نقوم بطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي أهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار البترول في السوق البترولية؟
- هل للسياسة المالية دور في تشجيع الاستثمار العمومي؟
- ما أثر انخفاض أسعار البترول على الانفاق الاستثماري في الجزائر؟

❖ فرضيات الدراسة

بعد توضيح اشكالية الدراسة يمكننا البحث فيها انطلاقا من اختبار مجموعة من الفرضيات التالية:

- تخضع أسعار البترول لعوامل متنوعة وأسباب متعددة اقتصادية وجيوسياسية تجعل منها غير مستقرة في الأسواق البترولية العالمية.
- تؤثر السياسة المالية على الاستثمار العمومي من خلال سياسة الانفاق العام والسياسة الضريبية.
- تتأثر الاستثمارات العمومية في الجزائر سلبا وبشكل مباشر مع انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.

❖ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معالجة أحد المواضيع الحساسة وهي الاعتماد الكبير على البترول في تمويل الاستثمارات العمومية وكون هذا الموضوع من أكبر المواضيع تداولا في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين وكذلك السياسيين.

أيضا يمثل الاستثمار العمومي دورا هاما في الدول النامية ومن بينها الجزائر، اذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق التنمية.

الأثر الكبير الذي تحدثه تقلبات أسعار البترول على توجهات الانفاق الحكومي وبالأخص الإنفاق الاستثماري.

❖ أهداف الدراسة:

البحث حول مكانة وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر ودوره في التأثير على الإنفاق الاستثماري العمومي كأحد أهم أشكال الانفاق الاستثماري في الجزائر.

تشخيص وتحديد الآثار والانعكاسات الناتجة عن انخفاض أسعار البترول على تمويل الاستثمار العمومي في الجزائر.

❖ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني في حالة الجزائر، وبالتحديد دراسة الاستثمارات العمومية ومدى تأثرها بأسعار البترول، أما فيما يخص الجانب الزماني فسنعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2016، وقد تم تركيزنا على هذه الفترة على اعتبار أنها كانت أكثر ديناميكية وقد عرفت أهم البرامج الاستثمارية العمومية منذ الاستقلال للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

❖ منهج الدراسة:

لغرض الكشف عن الحقائق وتحليل الوقائع ذات الصلة بالموضوع، اعتمدنا المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لحيثيات الموضوع محل الدراسة ومختلف العناصر المؤثرة ذات العلاقة، كما اعتمدنا المنهج التحليلي، فكان استخدامه عبر كامل محاور البحث، وذلك بغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد أثارها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة، خاصة ما تعلق بتحليل الجوانب الاقتصادية التي تتعلق بتقلب أسعار البترول وانعكاس ذلك على الايرادات العامة وحجم الانفاق على البرامج الاستثمارية العمومية وبالتالي أثر هذه الأخيرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري. أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب والتقارير المتخصصة والدوريات والقوانين والإحصائيات والإنترنت.

❖ **دوافع اختيار موضوع الدراسة:**

هناك العديد من الدوافع التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع :

- دوافع موضوعية: بكون الجزائر بلد نفطي ويرتكز في تلبية جميع متطلبات الاقتصاد الوطني على القطاع البترولي.
- كون أن عائدات البترول أحد أبرز العوامل المساهمة في زيادة ايرادات الدولة منه زيادة الانفاق العام، وبالتالي يعتبر البترول وأسعاره في الأسواق الدولية من المتغيرات المؤثرة في مجال تمويل الاستثمار و التنمية.
- دوافع ذاتية: وتتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة موضوع يتعلق بأسعار البترول كأحد المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الجزائري.
- ارتباط هذا الموضوع بتخصصنا في العلوم الاقتصادية.

❖ **الدراسات السابقة:**

هناك مواضيع ودراسات، تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا أو تطرقت إلى أحد متغيرات دراستنا والتي نجد من بينها:

- دراسة السعيد رويحج (2013) بعنوان **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009) عبارة عن مذكرة** ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، من جامعة ورقلة، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التغير في أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي، الميزانية العامة للدولة)، في الجزائر خلال الفترة 1970-2009، ومعرفة الأثر السلبي للصدمات النفطية على استقرار الاقتصاد الجزائري.

- دراسة قدمها الطالب داود سعد الله،" **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر" 2000-2010** وهي تدخل أيضا ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، هدفت هذه الدراسة الى دراسة تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية وتأثير أسعار النفط على الطلب الكلي من خلال معدلات التضخم وأثر ذلك على أسلوب استجابة السياسة النقدية لتقلبات أسعار النفط.

- دراسة محمد الطيب ذهب،" **دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر"-دراسة حالة الجزائر(2001-2014)-** وهي تدخل أيضا ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي،2014-2015، خلصت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

في حالة الجزائر هو متغير وضعيف نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وبالخصوص المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية.

تشترك الدراسات السالفة الذكر مع هذه الدراسة في عدة محاور وان اختلفت التفاصيل في تقديم ذلك، ومنها أن لتقلبات أسعار البترول اثار اقتصادية وحتى سياسية قوية على مستوى أداء الاقتصاد الجزائري، وأنه لمن الضروري التوجه نحو التنويع الاقتصادي كحل حتمي للتخلص من تبعية اعتماد الاقتصاد الجزائري على البترول، كما تتقاطع وتتفق هذه الدراسات مع هذه الدراسة في كثير مما تم تشخيصه عن واقع قطاع المحروقات أو البترول سواء على مستوى العالم بشكل عام أو على مستوى الجزائر بشكل خاص، فيما تختلف الدراسات السابقة عن هذه الدراسة في أن هذه الدراسة ركزت بشكل مباشر على أثر التقلبات في أسعار المحروقات وبالتحديد على الاستثمارات العمومية والميزانية العامة للدولة وليس على الاقتصاد الجزائري.

❖ **هيكل الدراسة:**

طبقا للإشكالية العامة للبحث والتساؤلات المختلفة المتفرعة عنها، ومع الأخذ في الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث، وبهدف تحقيق هذا البحث في إطار منهجي وعلمي، قمنا بتقسيم هذه الدراسة بمضمونها إلى مقدمة وثلاثة فصول ثم خاتمة:

– **الفصل الأول** تحت عنوان "**عموميات حول السوق البترولية ومتغيراتها**"، وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث نوضح من خلاله خصائص البترول كمصدر للطاقة، والأهمية الدولية التي تحتلها الثروة البترولية ثم تطرقنا الى الأسواق البترولية من حيث التعريف والخصائص والأنواع وكذا الأطراف الفاعلة في السوق البترولية، ثم قمنا بدراسة الأسعار البترولية من حيث التعريف والأنواع ومن خلال العوامل المؤثرة على الأسعار البترولية وتطور الأسعار البترولية.

–**الفصل الثاني** تحت عنوان "**موقع الاستثمارات العمومية ضمن السياسة المالية للدولة**" ويشمل هذا الآخر ثلاث مباحث حيث تناولنا فيه مفاهيم حول الاستثمار والاستثمارات العمومية وأهميتها وأدواتها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، بالإضافة إلى دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات العمومية والعراقيل التي تواجه تمويل وتنفيذ هذه الاستثمارات.

-الفصل الثالث تحت عنوان **"واقع قطاع المحروقات وأثره على تمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر"**، حيث تضمن ثلاث مباحث وتناولنا من خلاله واقع قطاع المحروقات في الجزائر والإمكانات البترولية الجزائرية بالإضافة للبرامج الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وآثار هذه البرامج على بعض المتغيرات الاقتصادية، أيضا أثر انخفاض أسعار البترول على الانفاق الاستثماري في الجزائر.

❖ صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه نذكر:

- قلة الدراسات التي تناولت علاقة تقلبات أسعار البترول بمتغيرات الاستثمار في الدول النفطية.
- معظم المراجع التي تتناول أسعار البترول لا تواكب التطورات الحديثة وصعوبة الحصول عليها.
- التناقض والتضارب في المعلومات، والإحصائيات (الأرقام، والنسب المئوية وغيرها، وفي مختلف المجالات مما يؤثر سلبا على الدراسة.
- صعوبات إيجاد بعض الإحصائيات الجديدة وخاصة لسنة 2016.

الفصل الأول: عموميات حول السوق البترولية العالمية ومتغيراتها

تمهيد:

شكل اكتشاف البترول في أواخر القرن 19تحولا جوهريا في مصادر الطاقة في العالم، حيث تحول النفط تدريجيا إلى سلعة إستراتجية حلت محل الفحم كمصدر للطاقة وبديلا عنه وهذا ما جعل الدول والشركات تتسابق لاستثمار أموالها في هذا المجال بحثا عن السيطرة في إنتاج وتسويق هذه المادة الحيوية.

وقد عرفت سوق البترول العالمية العديد من التطورات والتغييرات منذ الاكتشاف إلى يومنا هذا، سواءا من حيث الاكتشافات الجديدة والإنتاج، أو من حيث الاستخدام والاستهلاك، كما تأرجحت هذه السوق بين وضعيات مختلفة من احتكار إلى تنافس، وهذا ما أثر بطبيعة الحال على أسعار البترول وجعلها تشهد العديد من التقلبات.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تحديد وتشخيص المفاهيم المتعلقة بالبترول وأشكاله والأنشطة البترولية المتعلقة به وكذلك تحديد المفاهيم والمتغيرات الأساسية المؤثرة في الأسواق البترولية العالمية ومنه إلى اتجاهات الأسعار ومراحلها والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: أساسيات حول البترول

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال النفط بعد عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لا سيما في قطاع النقل، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة، وهذا ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: البترول، أنواعه، وأنشطته

البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف البترول

البترول كلمة من أصل لاتيني معناها زيت الصخر، ويوجد عادة عند سطح الأرض وفي باطنها، وقد يأخذ البترول شكل سائل ويعرف بالزيت الخام وهو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية، كذلك قد يأخذ البترول شكل غاز ويسمى الغاز الطبيعي[1].

يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما.فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية. وكل جزيء يتألف من ذرات وتتجدد خصائص المادة بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعها [2].

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، ويتكون من خليط من الهيدروكاربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50% - 90%بالإضافة إلى مركبات أخرى مثل الأزوت، الفوسفات الأكسجين والهليوم، وتتراوح كثافة ثقل البترول ما بين 0.65و1.85غ/سم يقاس البترول عموما بمقياسين هما طن والبرميل[3].

---

[1] سيد فتحي أحمد الخولي،"**الموارد النفطية** " دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، ط5، 1997، ص102.

[2] حسين عبد الله،"**البترول العربي**"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر،2003، ص1.

[3] المرجع نفسه.

الفرع الثاني: أنواع البترول وأشكاله

أولا: أنواع البترول

يتباين البترول ويختلف في نوعه من بلد إلى آخر، وأحيانا في نفس الحقل يتواجد عدة أنواع وعلى العموم يمكن التمييز بين الأنواع التالية من البترول كالآتي[1]:

- **بترول برا فيني**: هو البترول الذي يحتوي نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافنية.
- **بترول إسفلتي (نافتني)**: وهو البترول المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية أو المواد الاسفيلتية (العطرية، الاوروماتية).
- **حسب درجة الكثافة النوعية**: ويقال أن هذا البترول هو بترول خفيف أو ثقيل أو متوسط.
- **حسب نسبة المادة الكبريتية**: وهنا يتم التمييز بين البترول الحلو أو المر.

– وهذا الاختلاف في أنواع المادة البترولية ينجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي البترولي، ومن أبرز هذه التأثيرات ما يلي:

✓ التأثير على قيمة وسعر البترول؛

✓ التأثير على الكلفة الإنتاجية للبترول؛

✓ التأثير على العرض البترولي من خلال تقدير مقدار ونسبة المنتجات البترولية التي يمكن الحصول عليها من كل نوع بترولي؛

✓ التأثير على طريقة التكرير ونوعية المصافي البترولية؛

ثانيا: أشكال البترول

يتخذ البترول في الطبيعة ثلاثة أشكال[2]:

1. **في الحالة السائلة**: وهي ما يطلق عليها مادة البترول الخام، وهي مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر.

2. **الحالة الغازية** :وهي ما يطلق عليه بالغاز الطبيعي ويتكون من مجموعة من المواد الغازية أهمها الميثان (Méthane) والإيثان (Ethane) والبروتين والنتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة، ويعتبر الغاز الطبيعي من المحروقات عالية الكفاءة قليلة الكلفة، وقليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة.

[1] محمد أحمد الدويري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص14.

[2] Preskouriave ,Drabkine, **"la chimie du pétrole et du gaz"**, traduction française éditions Mir, Moscou, 1983, p47.

3. **الحالة شبه صلبة:** كعروق الإسفلت وهي حالة نادرة، كما وأن سوائل وغازات البترول قد تتواجد بصورة مختلطة مع بعضها البعض ولكن بنسب مختلفة وبحسب المناطق الجغرافية التي تتواجد بها. فقد يتواجد البترول الخام مختلطا بنسب قليلة من الغاز الطبيعي كالبترول في منطقة الخليج العربي، كما يتواجد الغاز الطبيعي مختلطا مع البترول كمنطقة الجزائر وبحر الشمال.

الفرع الثالث: الأنشطة البترولية

لا يمكن استعمال المحروقات على طبيعتها بل يجب أن نمر بمجموعة من العمليات المتتالية ويمكن تقسيم هذه العمليات أو الأنشطة إلى جزأين:الأنشطة البترولية الأفقية والأنشطة البترولية التحتية.

أولا: الأنشطة البترولية الأفقية

تتمثل في أعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها وسنقوم بتفصيلها كالآتي [1]:

1- البحث والتنقيب: التنقيب يعرف على أنه تحر عن المحروقات باستعمال أساليب جيولوجية وجيوفيزيائية، والتي تسمح بمعرفة وجود أو عدم وجود المحروقات تحت سطح الأرض، كما يتمثل في الأشغال التمهيدية لاكتشاف دلائل وجود المحروقات، وتلعب التفجيرات دورا رئيسيا في تحديد منطقة الحفر حيث تغرس المتفجرات على عمق 6أمتار يحدث الانفجار هزة أرضية ومن خلال الارتدادات التي تنتج بطريقة مختلفة ناتجة عن طبقات الأرض المتلاقية والتي تسجل عن طريق وسائل إلكترونية حساسة تعين طبقات الأرض بدقة وتسمح بمعرفة المناطق البترولية المحتملة.

2- الحفر: هو أفضل طريقة للتنقيب عن البترول حيث يعرف على أنه وسيلة للكشف عن المحروقات وكذلك يسمح لنا بمعرفة طبيعة الصخور وطبيعة المناجم سواء كانت متعلقة بالبترول أو الغاز أو مواد أخرى، ويتمثل الحفر أيضا في الأشغال التي تسمح باستخراج المحروقات ويكون المكان الذي وجد فيه البترول، وبما أن البترول الخام يحتوي دائما على مواد أخرى فإن من مهمة مركز الإنتاج هو فصل الغاز عن البترول، وعن المواد الأخرى ويشمل الأعمال التي تسمح باستخراج ومعالجة المحروقات وجعلها صالحة للاستعمال وهذا يتطلب استثمارات ثقيلة ووقت طويل.

[1] هندي كريم، **"الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري"– في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات–**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2009-2010، ص5.

ثانيا: الأنشطة البترولية التحتية

تتمثل في أعمال نقل المحروقات بواسطة الأنابيب وتكرير المحروقات وتحويلها وتمييع الغاز الطبيعي وتخزين المنتوجات وتوزيعها.

1- النقل: في القديم كانت المحروقات تنقل بواسطة براميل، ثم تطورت لتصبح في شكل wagons citernes، ونظرا لبعد المسافات بين مناطق الإنتاج عن مناطق التكرير ومناطق الاستهلاك أصبحت المحروقات تنقل بواسطة الأنابيب منها الخاصة بنقل البترول وتسمىOléoduc، ومنها الخاصة بنقل الغاز الطبيعي وتسمى Gazoduc، أو عن طريق البحر بواسطة سفن تسمى Tankers، أما بالنسبة للغاز الطبيعي يجب تحويله إلى سائل (تمييع الغاز) وهذا من أجل تخفيض حجمه لينقل بعدها بواسطة سفن تسمى Méthaniers[1].

2- معالجة المحروقات: تحتاج المحروقات إلى معالجة حسب طبيعتها وحسب وجهتها، وتتمثل هذه المعالجة في التكرير بالنسبة للبترول والتمييع بالنسبة للغاز الطبيعي كما يلي[2]:

أ–التكرير: هو عملية فصل البترول الخام وتحويله إلى مواد سائلة أو غازية حيث تصبح صالحة للاستعمال النهائي.

ب–التمييع: يقصد به تبريد الغاز الطبيعي في درجة حرارة جد منخفضة وبهذه العملية يمكن تخفيض حجم الغاز بـ 600 مرة.

ج–البترو كيمياء: تعني تحويل المحروقات السائلة بطرق كيميائية، وقد أنشأت لتنافس كيمياء الفحم.

3- التخزين: يتم التخزين إما في قاع الأرض ويخص فقط المنتوجات المكررة (البوتان، البروبان، وغاز البترول المميع) ويسمح بتكوين احتياطات لضمان تموين السوق الوطنية[3].

4- التوزيع: قبل 1920كان البنزين يباع في قارورات صغيرة أو كبيرة الحجم، أما الغاز الطبيعي فكان يباع في قارورات من المعدن للاستعمال المنزلي تزن حوالي 10.5 كلغ بالنسبة للبروبان و13.5 كلغ بالنسبة للبوتان، وكان يتم التسليم بواسطة شاحنات خاصة تسمىcamion – citerneللمسافات القصيرة وwagon – citerne بالنسبة

[1] عصماني مختار، "**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2014)**"، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2013–2014، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص7.

[3] Rabah Mahiout, "le petrole algerien edition,ENAP", alger, 1974, P 94.

للمسافات البعيدة، أما حاليا فالتسليم يتم بواسطة شبكة توزيع المنتجات المكررة والمتمثلة في محطات الخدمات، حيث تقوم بتزويدنا بجميع أنواع الكربونات، وكانت أول مضخة للبنزين سنة 1920بالولايات المتحدة الأمريكية[1].

المطلب الثاني: استخدامات البترول والنظريات المفسرة له

لقد تعددت استخدامات البترول وذلك لاعتباره عنصر ضروري في مختلف المجالات وهذا ما أدى لظهور نظريات مفسرة له ولطبيعته.

الفرع الأول: استخدامات البترول

يستخدم النفط في مجالات عديدة منها[2]:

أولا الاستخدامات الطبية:

يستخدم هذا الزيت بعد إضافة بعض المواد الأخرى إليه كزيت الأطفال في الولايات المتحدة وانجلترا وكندا ويستعمل كذلك للعناية بالبشرة.

ثانيا الاستخدامات في الطب البيطري:

يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوان، كما يستخدم في تطهير أرجل الطيور لمنع إصابتها من الفطريات، كما يستخدم في علاج التهابات، ووقاية الأخشاب من السوس.

ثالثا الوقاية:

نظرا لأن زيت البترول لا يمتص الرطوبة فهو يستعمل كتغطية واقية أو تغمس فيه المواد الحساسة للماء مثال على ذلك الاحتفاظ باليثيوم حيث يغمس في حمام من زيت البترول، كذلك الحفاظ على الأدوات اليدوية المعدنية والأسلحة والسكاكين ووقايتها من الصدى والأكسدة.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للبترول

لقد اختلفت وتباينت أراء المعنيين والمختصين من جيولوجيين وكيماويين بشأن البترول وبالتالي ظهرت نظريتان مفسرتان هما[3]:

[1] Rabah Mahiou,OP.cit, p97.

[2] محمد محروس إسماعيل، **"اقتصاديات البترول والطاقة"**، دار الجامعات المصرية، مصر، ص51.

[3] محمد خميس الزولي، **"جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع و المأمول)"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص73، 74.

أولا النظرية المعتمدة على الأصل المعدني (اللاعضوية)

تجمع هذه النظريات رغم تعددها على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية، كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون، أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، حيث يحاول أنصار هذه النظرية البرهان عليها بواسطة التحليلات المخبرية الكيميائية التي أدت إلى الحصول على البترول من مواد أصلها معدني بعد إخضاعها للشروط الطبيعية والكيميائية نفسها التي يخضع لها تشكل البترول، وما يدعم أراء هذه المجموعة هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدوكربونية أو البترول كالبنزين والأستلين والميثان... الخ.

ثانيا النظرية المعتمدة على الأصل العضوي:

إلى جانب أبحاث العلماء للبرهان عن الأصل المعدني للبترول أخذ فريق آخر يوالي أبحاثه للبرهان على نشأة البترول من أصل عضوي نباتي أو حيواني أو فطري، أي أنها تعتمد على العناصر العضوية في تفاعلها وتكوينها للبترول وهي تنقسم إلى قسمين:

1-نظرية تعتمد على المصدر العضوي النباتي في أصل تكون البترول: حيث أن المواد النباتية اندثرت وطمرت في باطن الأرض عبر آلاف السنين وتفسخت وتحللت في الباطن لتكون مادة البترول.

كما قد ستحصل العالم (لوران) على فحوم هيدروجينية بتقطير بعض الحموض الدسمة وتسليط بخار الماء الساخن عليها كما تم الحصول في شروط مختلفة باستعمال أنواع أخرى من المواد الدسمة والسيليلوز النباتي على فحوم هيدروجينية من الأنواع نفسها.

2-نظرية تعتمد على المصدر العضوي الحيواني في أصل تكون البترول: حيث أن اندثار وانقراض بعض الأسماك أو الزواحف بأعداد وكميات كبيرة تحت قاع البحار والمحيطات عبر ألاف السنين، فتفسخت وتحللت في أعماق الأرض مكونة مادة البترول وبذلك استقرت أراء العلماء على أن نشأة البترول وأصله لابد أن يكون من مواد عضوية لأنه لا يعقل ولا يمكن الحصول على تلك المجموعات الهائلة في ظروف طبيعية وكيميائية معقدة إلا بالاستناد إلى مواد أولية هائلة تخزنها الطبيعة، ولا يوجد في الطبيعة إلا المواد العضوية فقط من نباتية وحيوانية تخزنها الطبيعة بهذا الشكل.

المطلب الثالث: خصائص البترول وأهميته

تزداد يوما بعد يوم أهمية النفط كسلعة استراتيجية للدول المنتجة وذلك لما يتميز به من خصائص متعددة وهذا ما برهنت عليه التجارب الدولية.

الفرع الأول: خصائص البترول

للبترول خصائص متعددة نظرا لما يلي[1]:

- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة؛
- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛
- البترول مادة إستراتجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة؛
- يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله؛
- تبلغ المشتقات البترولية حوالي80000منتجا؛
- تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية؛
- صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج لرؤوس أموال كبيرة؛

الفرع الثاني: أهمية البترول

يحتل البترول أهمية بالغة على المستوى الدولي وفي مختلف الميادين كما يلي:

أولا: الأهمية الاقتصادية للبترول

وتكمن الأهمية الاقتصادية للبترول فيما يلي[2]:

1- **البترول كمصدر رئيسي للطاقة:** الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية والبترول أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية البترول كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها:

✓ ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة في البترول أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين؛

✓ تكلفة إنتاج البترول أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له؛

✓ البترول مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات البترولية)؛

[1] مديحة حسن الدغيري، **"اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها"**، دار الجميل، بيروت، ط2، 1998، ص50.

[2] صديق محمد عفيفي، **"تسويق البترول"**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003، ص275.

2- **البترول مادة أولية أساسية في الصناعة:** ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية مثل الصناعات البتروكيمياوية.

3- **البترول مصدر للإيرادات المالية:** تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الدخل الوطني وفي التراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات البترولية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية (وليس في شكله الأولي).

4- **البترول أهم سلعة في تبادل التجاري:** يشكل البترول ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لأن البترول ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم وتزداد أهمية البترول في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات البترولية فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها.

5- **دور البترول في تنشيط الأسواق المالية:** توجد بورصات بترولية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود البترولية مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للبترول

تكمن الأهمية الاجتماعية للبترول فيما يلي[1]:

1- البترول وقطاع المواصلات: يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع.

2- دور القطاع البترولي في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع البترولي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات.

[1] المرجع نفسه، ص276.

ثالثا: الأهمية السياسية للبترول

وتتمثل الأهمية السياسية للبترول في[1]:

1- البترول والاستقرار السياسي: يؤدي البترول دورا هاما في صنع القرار السياسي ويشار إليه على أنه أساس قيام الحروب أو السلام في العالم، وذلك لأن توزيع البترول في العالم غير متكافئ، حيث لا يتوفر في الدول الصناعية جميعها، كما تعد منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق به.

2- البترول كسلاح ضغط: لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للبترول في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق البترول، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي كما استعملته المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت قيود اقتصادية على العراق من خلال برنامج البترول مقابل الغذاء.

رابعا: الأهمية العسكرية للبترول

الطلب العالمي على البترول ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5%من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات البترولية التي يزداد عليها الطلب العسكري لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، كما أن من أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق البترول[2].

[1] المرجع نفسه، ص277.

[2] محمد طاقة، "**مأزق العولمة**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص 75.

المبحث الثاني: السوق البترولية العالمية

يعتبر البترول أهم مصدر للطاقة في العالم، إذ هو مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية حيث يشهد الطلب عليه تزايدا مستمرا خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى، وتعد السوق البترولية على أنها سوق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له أسعار البترول من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع السوق البترولية العالمية

تختلف السوق البترولية العالمية تختلف كل الاختلاف عن أسواق السلع والمواد الأخرى من حيث المتغيرات، إذ تتحكم فيها متغيرات كثيرة وعديدة ومن هنا يمكننا التطرق لمفهوم السوق البترولية العالمية وأنواعها.

الفرع الأول: مفهوم السوق البترولية العالمية

- ✓ السوق البترولية هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة البترولية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة[1].
- ✓ أيضا يمكننا تعريفها على أنها السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية الكبرى [2].

ومما سبق نستخلص أن السوق البترولية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تحريك الاقتصاد وهو البترول كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة التقليدية وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

الفرع الثاني: أنواع الأسواق البترولية العالمية

نتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة البترولية بعد تغيير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة للبترول تطورت طرق تسويق البترول الخام مما أنتج أشكالا من الأسواق البترولية كما يلي[3]:

1- الأسواق الفورية: إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي نمت في منطقة يتمركز فيها نشاط

---

[1] مطالس عبد القادر، "**أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011-2012، جامعة الجزائر، ص87.

[2] سارة حسين منيمة، "**جغرافية الموارد والإنتاج**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992، ص38.

[3] عبد الخالق مطلك الراوي، "**محاسبة النفط والغاز**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص ص311 ،312.

هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات، تتم غالبا هذه الصفقات بين الطرفين بواسطة الهاتف وبالتالي فهو سوق بالتراضي ولا يوجد أي مصرف ليسجل هذه العمليات، في حالة إذا لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقد، فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال هذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معنية (سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) ولميكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15 %من حجم التجارة العالمية فيا لبترول،وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة.

إن المناطق التي نمت وتطورت فيها الأسواق الفورية تمتاز بالخصائص التالية:

✓ تعامل بترولي كثيف؛

✓ إضافة على المنتجين والمستعملين نوعان من المتعاملين: التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق؛

وفي الأخير وباعتبار أن هذه الأسواق هي أسواق بالتراضي، فإن شفافية الأسعار والكميات المستعملة هي جد ضعيفة ويعود ذلك إلى غياب هيئة الضبط.

2-الأسواق المستقبلية للبترول (الآجلة): الأسواق المستقبلية هي بورصة نيويورك، مجلس شيكاغو التجاري البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن، عرفت هذه الأسواق قديما في منتصف الثمانينات في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية وهي تعتبر ظاهرة مستحدثة بالنسبة للبترول فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق[1]:

✓ **السوق البترولية المالية الآجلة:** تتم المعاملات في هذه السوق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15يوما.

✓ **السوق البترولية المالية الآجلة:** هذه السوق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد: سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

[1] محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص77.

المطلب الثاني: مميزات السوق البترولية العالمية وخصائصها

تتميز السوق البترولية بعدة مميزات وخصائص أساسية تضمن لها الاستمرار عن غيرها من أسواق المواد الأولية.

الفرع الأول : مميزات السوق البترولية العالمية

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض والطلب بمميزات مهمة تتمثل في[1]:

✓ **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري:** أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

✓ **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:** يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام البترول لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة

✓ **تأثر السوق البترولية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** تتأثر السوق العالمية للبترول بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على البترول.

الفرع الثاني: خصائص السوق البترولية العالمية

وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في [2]:

✓ **أنها سوق أكثر تنافسية:** حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

✓ **أنها سوق شفافة:** أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

✓ **سوق غير مستقرة:** يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض

[1] سالم عبد الحسن رسن،"**اقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص166.

[2] المرجع نفسه، ص180.

والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق البترولية والتي تترك آثارا واضحة على الأسعار.

المطلب الثالث: الفاعلون في السوق البترولية العالمية

إن التطورات الحاصلة في السوق البترولية عجلت باتجاه تنظيم مجهودات الدول النامية والدول الصناعية عبر منظمات دولية من شأنها الدفاع عن المصالح الحيوية لتلك البلدان.

الفرع الأول: منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)

أولا: نشأة منظمة الأوبك

تم إنشاء منظمة الأوبك في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960حضره مندوبون من خمس دول، وجاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي 1959، وفي الإطار السياسي نالت العديد من الدول استقلالها (منها دول منتجة ودول مصدرة للبترول) أما الإطار الاقتصادي فقد أدت عملية بناء أوربا واليابان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية إلى تزايد الطلب على البترول، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط القريبة من أسواقها وذات الاحتياطي والقدرات الإنتاجية العالية[1].

ثانيا : الدول المنظمة لمنظمة الأوبك (OPEC)

الجدول التالي يوضح الدول المنظمة لمنظمة الأوبك وتاريخ انضمامها.

جدول رقم (1-1): الدول المنظمة لمنظمة الاوبك

الدول الأعضاء	تاريخ الانضمام
العراق- فنزويلا - الكويت – إيران- المملكة العربية السعودية	1960
قطر	1961
ليبيا – اندونيسيا	1962
الإمارات العربية	1967
الجزائر	1969
نيجيريا	1971
الإكوادور – أنغولا	2007

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الموقع :

http://www,almrsol.com تاريخ الإطلاع :28/02/ 2017

[1] عبد القادر سيد أحمد،"**الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص13.

ثالثا : أهداف منظمة الأوبك

وقد هدف دستور المنظمة إلى ما يلي[1]:

- ✓ تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها فرادى ومجتمعة؛
- ✓ إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للبترول لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية؛
- ✓ الاهتمام دوما بمصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين دخل مستقر لها إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة ومستقر من البترول للدول المستهلكة وعائد لمن يستثمر في صناعته؛
- ✓ المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية؛

الفرع الثاني: منتجي البترول خارج الأوبك

تم اقتناء هذه الدول بحسب اختلاف القارات وأهميتها في سوق البترول وهي كالتالي[2]:

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للبترول في العالم والسبب راجع لكونها الأصل في اكتشاف البترول أول حقل تجاري في مدينة "تاشل لافينيز" سنة 1859، كما أنها تحتل مركز الريادة في الصناعات البترولية العالمية.

ثانيا: روسيا

تعتبر صناعة البترول الروسية من أقدم الصناعات البترولية في العالم حيث بدأت عام 1860، ولم تكن روسيا مالكة لثرواتها البترولية في ذلك الوقت بل يعود الاستثمار الرئيسي للبترول إلى رأسمال الأجنبي لاسيما بريطانيا، فرنسا، السويد.

ثالثا:دول أوروبا الغربية

تحولت دول أوروبا الغربية من صناعة الفحم إلى البترول بعد سنة 1950بحيث ارتفعت نسبة استهلاكه في السوق الأوروبية المشتركة من 10إلى 45%ويعود ذلك إلى عاملين أساسين، الأول تعرض صناعة الفحم لكثير من الأضرار في الحرب العالمية الثانية وبسبب نقص اليد العاملة وانخفاض رأس المال المطلوب لتشغيل هذه الصناعة أما

[1] المرجع نفسه، ص 20.

[2] أمينة مخلفي، **"أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011-2012، ص 143.

العامل الثاني خطة المارشال الاقتصادية الأمريكية عن طريق نقل البترول الرخيص من الشرق الأوسط إلى أوروبا واستخدامه كمصدر أساسي للطاقة.

والجدول التالي يبين الدول المنتجة للبترول خارج الأوبك:

جدول رقم (1-2): الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك.

القارة	الدول المنتجة خارج الأوبك
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك.
أمريكا الجنوبية	الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، الإكوادور، البيرو.
أوروبا	روسيا، دانمارك، إيطاليا، بريطانيا، كازخستان، رومانيا، النرويج، يوز باكستان، أذربيجان، توركمنستان.
قارة آسيا	عمان، سوريا، اليمن.
إفريقيا	كونغو، مصر، غينيا، السودان، تونس، تشاد.
آسيا	أستراليا، الصين، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، تيلاندا، فيتنام، بروناي.

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي لبريتيش بيتروليوم لسنة 2010-2011، ص8.

الفرع الثالث: الوكالة الدولية للطاقة (AIE)

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى ارتفاع أسعار البترول عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC)، وقد شملت عضويتها 18دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتقت العضوية إلى 29دولة هي الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، أستراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا لوكسمبورغ، ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج، التشيك، كوريا سلوفاكيا، بولونيا، استونيا[1].

الفرع الرابع: الشركات العالمية البترولية

سيطرت مجموعة من الشركات على الصناعة البترولية العالمية اصطلح تسميتها بالشقيقات السبع، وهي مملوكة أساس الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هولندا، حيث كانت هذه الشركات تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية كما أنها تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية وكانت نحو 50 ناقلات البترول تتواجد في الولايات المتحدة[2].

[1] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص85.

أولا : أنواع الشركات العالمية البترولية

وتنقسم الشركات العالمية البترولية إلى[1]:

1- الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع):لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للبترول خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية، حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي يساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، بالإضافة إلى وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأميركية،هذا فضلا عن تنويع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير البترولية.

2- الشركات العالمية الأخرى: مثل الشركة الفرنسية للبترول في الشرق الأوسط، أكتيتين في أوروبا وكذلك شركة فليبس بتروليوم، وشركة أوكسيد نتال وهي شركات مؤثرة في سوق البترول مثل الشركات الكبرى السبع

3- الشركات الأمريكية المستقلة: هي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة وتمتاز هذه الشركات بإنتاجها للبترول فقط.

4- شركات بترول وطنية:هي الشركات التي تكون مملوكة للدولة وتتبع السياسة البترولية للحكومة، الأمر الذي يؤدي لضعف سيطرتها على البترول العالمي لكنها محتكرة للسوق المحلي.

والجدول التالي يبين أبرز الشركات البترولية الاحتكارية:

جدول رقم (1-3): أبرز الشركات البترولية الإحتكارية

شركات أمريكية	شركات إنجليزية أو مشتركة
✓ جولف أويل (الو.م.أ)	✓ شركة البترول البريطانية (بريتيش بتروليوم)
✓ ستاندرد أويل كاليفورنيا (شيفرون)	✓ رويال دتش شل الهولندية البريطانية
✓ ستاندرد أويلنيوجيرمي (أسكون حاليا)	
✓ سوكوني موبيل أو ستاندرد أويل أف موبيل (موبيل حاليا)	
✓ تكساس (تكساسو)	

المصدر: محمد أحمد الدوري،"**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص98.

[1] عماد الدين محمد المزني، "**العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمي**"، مجلة جامعة الأزهر لغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، فلسطين، العدد1، المجلد15، 2013، ص 335.

المبحث الثالث: الأسعار البترولية العالمية

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تمثل دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول.

المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه

قبل التطرق للعوامل المؤثرة في أسعاره البترول في السوق العالمية، ارتأينا إلى تقديم بعض المفاهيم حوله وذلك من خلال عرض التعريفات التي تناولته وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم السعر البترولي

يعرف السعر البترول على أنه القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ومناخية، هذا بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة فيها [1].

أيضا يعرف السعر البترولي على أنه عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود [2].

الفرع الثاني: أنواع السعر البترولي

هناك العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع هي [3]:

أولا:السعر المعلن أو الأسعار المعلنة

يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد أويل.

ثانيا:السعر المتحقق

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المحقق هو فعليا عبارة عن السعر

---

[1] فريد النجار،"**إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة قراءة إستراتجية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص51.

[2] السعيد رويحج،"**التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص3.

[3] صديق محمد عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص65.

المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، ولقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

ثالثا:سعر الإشارة

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا عام 1965.

رابعا:سعر الكلفة الضريبية

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني الخسارة.

خامسا:السعر الفوري أو الآني

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأسعار البترولية

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية سواء بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة أو بالنسبة للدول المستهلكة وبالأخص الصناعة التي يعتمد اقتصادها على هذا المصدر الطاقوي الهام.

الفرع الأول: العرض العالمي للبترول

يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول وسعره إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين.

أولا: مفهوم العرض البترولي

العرض البترولي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدود وعند فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض البترولي أنه استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق ويتمثل في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات البترولية، كما أن مرونة العرض البترولي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض البترولي مواكبة تغيير الأسعار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه، فالعرض يتصف بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة في الأجلين المتوسط والطويل مما كان يعتقد في بداية السبعينات[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة على العرض البترولي

يتأثر العرض البترولي بعدة عوامل مختلفة ومتباينة تؤثر على عرض السلعة البترولية بالزيادة أو النقصان واهم هذه العوامل هي[2]:

1- التكلفة الإنتاجية: عند انخفاض مستوى التكلفة يتزايد حجم الإنتاج أي الكمية المعروضة منه عند مستوى بترولي معين، وحالة ارتفاع التكلفة الإنتاجية فإنها تؤدي إلى التقليص من الكمية المنتجة وبالتالي حجم العرض البترولي وهذا عند سعر بترولي محدد.

2- الطلب البترولي: إن الطلب البترولي يعتبر أهم محفزات العرض البترولي لأسباب متتابعة وباستمرار تشجع على زيادة إنتاج البترول لتلبية الطلب والعكس صحيح كما أن أي ارتفاع في الطلب العالمي على البترول يشجع المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو المجال البترولي.

3- السعر البترولي: إن أي زيادة أو انخفاض في السعر البترولي تعني الزيادة في المداخيل، ومن أجل تعظيم هذه المداخيل تقوم الدول البترولية بالرفع من حصصها لإنتاجية لتستوعب هذه الزيادة في السعر أما في حالة الانخفاض في السعر البترولي فإن استجابة العرض البترولي لهذا الانخفاض في السعر ليست بتلك السرعة والنسبة التي يعرفها في حالة ارتفاع الأسعار.

---

[1] موري سمية،"**أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية –دراسة حالة الجزائر–**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص93.

[2] المرجع نفسه، ص ص 94 ،95.

4- سعر السلعة البديلة: تلعب أسعار المواد البديلة للبترول دور هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار ووجود المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب البترولي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5- الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي خلال الحروب والأزمات السياسية الكبيرة خاصة في مناطق الإنتاج حيث شهد العرض العالمي للبترول عدة اختلالات.

6- السياسة البترولية للدول المنتجة: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للبترول عدة أنواع من السياسات كان لها تأثير كبير على العرض العالمي للبترول يمكن اختصارها فيما يلي:

- سياسة تغليب المنتجات المالية (1973-1983) تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.
- سياسة تغليب السوق (1986-1999) تكمن هذه السياسة في زيادة العرض البترولي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.
- سياسة تثبيت الأسعار (إبتداءا من 2000) تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين حيث يتم ضبط العرض البترولي من قبل دول الأوبك(OPEC) حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار البترول خارج نطاق 22-28دولار لأكثر من 20يوما متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500ألف برميل يوميا.

والجدول الموالي يبين تطور العرض العالمي على البترول خلال الفترة (2000-2016).

جدول رقم (1–4) :تطور العرض البترولي العالمي خلال الفترة (2000–2016)

الوحدة: (مليون برميل يوميا)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العرض	77.3	77.5	77.3	80.4	83.6	84.8	85.5	85.6	86.6

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*	2016**
العرض	85.3	87.2	88.7	90.9	91.2	93.7	96.4	96.3

Source:

- INTERNATIONAL ENERGY AGENCY (IEA), ANNUAL STATISTICAL SUPPLEMENT FOR 2014 (2015 EDITION), France, 2015, P 4 https://www.iea.org/media/omrreports/2015/AnnualStatisticalSupplement_2015.pdf

* NTERNATIONAL ENERGY AGENCY (IEA), MEDIUM-TERM OIL MARKET REPORT 2016 “Market Analysis and Forecasts to 2021” France, 2017, P 111 https://www.iea.org/publications/freepublications/publication/MTOMR2016.pdf

**Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), OPEC Monthly Oil Market Report – March 2017, Vienna, Austria,2017,P 98

شكل رقم (1–1): تطور العرض البترولي العالمي خلال الفترة (2000–2016)

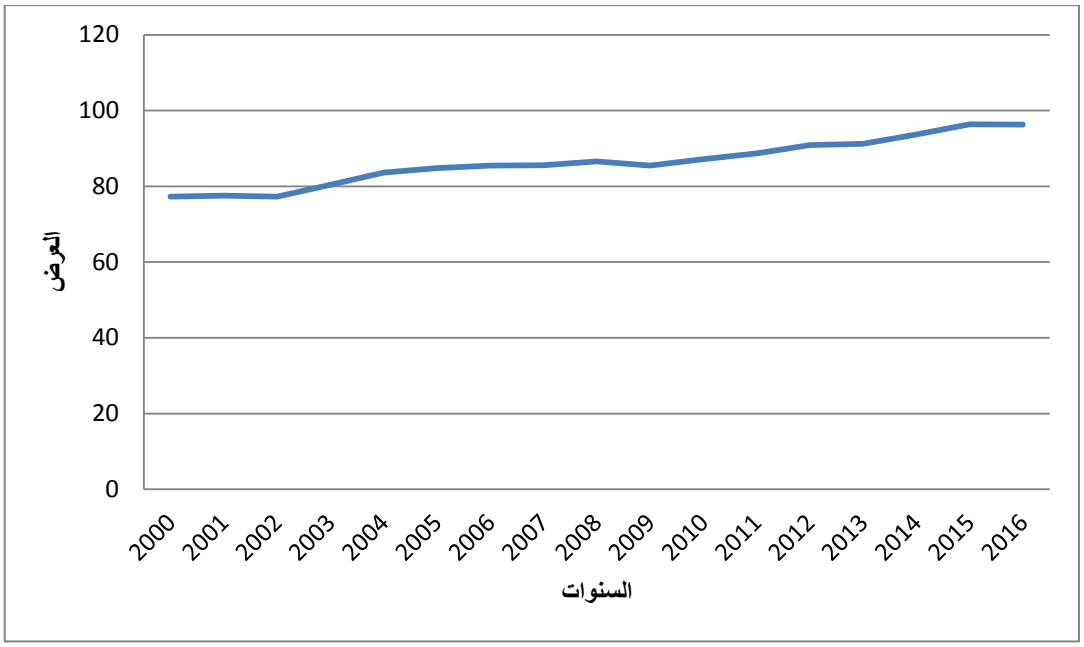

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (1–4)

من خلال معطيات الجدول السابق رقم (1-4) نلاحظ أن العرض البترولي العالمي يتزايد بوتيرة مستقرة، حيث ارتفع من 77.3 مليون برميل في سنة 2000 إلى 85.5 مليون برميل في سنة 2006 ثم 90.9 مليون برميل في سنة 2012 ليصل ل 96.3 مليون برميل سنة 2016.

الفرع الثاني : الطلب العالمي على البترول :

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الطلب عبارة عن الكميات التي يكون المشترون على استعداد لشرائها بالأسعار المقابلة لها،ويظهر قانون الطلب تلك العلاقات العكسية بين الأسعار والكميات أي أن الكميات المطلوبة من سلعة معينة تزداد كلما انخفض سعرها وتقل هذه الكميات كلما ارتفع سعرها.

أولا مفهوم الطلب العالمي على البترول:

يعتبر الطلب على البترول طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات البترولية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها و تؤثر في الطلب على النفط، فالطلب العالمي للبترول يخضع لحسابات إستراتجية لأنها تمثل عصب الحياة للعالم بأسره خلال المرحلة الراهنة، كما أنه مورد قابل للنضوب وإن العالم يحضر لإنتاج البدائل في المرحلة المقبلة[1].

ثانيا العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على البترول:

الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا أي بالزيادة أو توسع الطلب، أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل هي[2]:

1- **متوسط دخل الفرد** : فهو يؤثر على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع معه حجم الاستهلاك من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة، ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.

2- **المناخ** : يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ.

---

[1] بوزاهر سيف الدين، "**أسعار الصرف و أسعار النفط" -دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2010-2011، ص105.

[2] داود سعد الله، "**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)**"، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص34.

3- **معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي** : تعتبر الطاقة وخاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول، خاصة في ظل التطور التكنولوجي و الميكانيكي الهائل، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البترول، ومن المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والطلب على البترول وهي علاقة طردية، ومنه فإن النمو الاقتصادي متغير أساسي في معادلة الطلب على البترول.

4- **سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة** : السعر من العوامل الأساسية في تأثيره على الطلب البترولي، وبصورة عامة إن انخفاض و تدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب و العكس، إلا أن مرونة الطلب السعرية للبترول في فترة الأجل القصير قليلة وذلك نظرا لأهمية البترول.

5- **سعر المواد الطاقوية البديلة** :كلما سجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستواها إلا ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم لتقليص الكمية من البترول والضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى، ومن الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل إلى الغاز الطبيعي، كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للبترول نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم وبكميات هائلة لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحال لأنه لا توجد تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب وحسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن الغاز الطبيعي والفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل.

6- **الاستقرار السياسي في العالم**: فهو لا يقل أهمية باعتباره من العوامل المؤثرة على الطلب البترولي والذي ينعكس مباشرة على الأسعار، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية، وهذا ما يدفع بالدول الأكثر استهلاكا للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفا من نقص الإمدادات البترولية، ويأتي عامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط كعامل سياسي.

والجدول الموالي يبين تطور الطلب العالمي على البترول خلال فترة (2000-2016).

جدول رقم (1–5) تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2000–2016)

الوحدة:(مليون برميل يوميا)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الطلب	77.2	78	78.6	80.2	83.3	84.7	85.7	87.2	86.6
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	*2015	**2016	
الطلب	85.6	88.7	89.6	90.7	91.9	92.6	94.4	95.6	

Source:

- INTERNATIONAL ENERGY AGENCY (IEA), ANNUAL STATISTICAL SUPPLEMENT FOR 2014 (2015 EDITION), France, 2015, P 4 https://www.iea.org/media/omrreports/2015/AnnualStatisticalSupplement_2015.pdf

* NTERNATIONAL ENERGY AGENCY (IEA), MEDIUM-TERM OIL MARKET REPORT 2016 “Market Analysis and Forecasts to 2021” France, 2017, P 111 https://www.iea.org/publications/freepublications/publication/MTOMR2016.pdf

**Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), OPEC Monthly Oil Market Report – March 2017, Vienna, Austria,2017,P 98

شكل(1–2): تطور الطلب العالمي على البترول خلال الفترة (2000–2016)

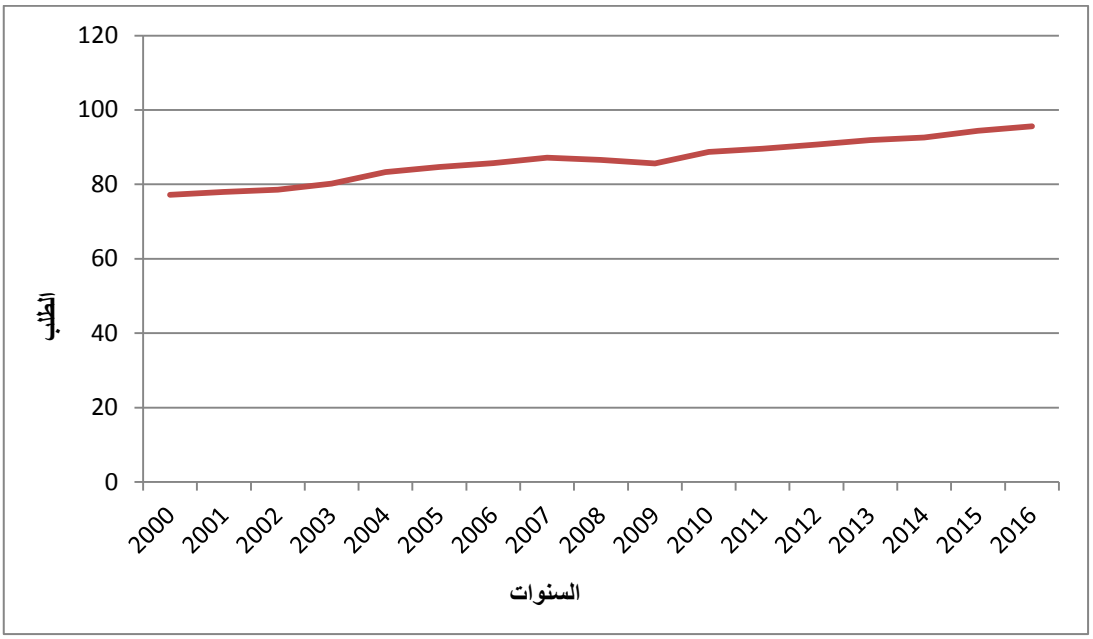

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (1–2)

من خلال معطيات الجدول رقم (1-5) نلاحظ أن الطلب البترولي العالمي يتزايد بوتيرة مستقرة، حيث ارتفع من 77.2 مليون برميل في سنة 2000 إلى 89.6 مليون برميل في سنة 2011 ثم 90.7 مليون برميل في سنة 2012 ليصل لـ 95.6 مليون برميل سنة 2016.

المطلب الثالث : تطورات أسعار البترول للفترة 2000-2016

اتسمت أسعار البترول بالتذبذب وعرفت تطورات عديدة وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (1-6) :تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر النفط الخام	28.5	24.8	25.2	29	38.5	54.6	65.7
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر النفط الخام	74.8	99.9	62.2	80.2	112.94	111.04	108.97
السنوات	2014	2015	2016*				
سعر النفط الخام	100.23	53.06	45				

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2004 ،2008، 2010، 2015 :

- معطيات السنوات من(2000 – 2003) تقرير بنك الجزائر 2004، ص 178.
- معطيات السنوات من (2004 – 2005) تقرير بنك الجزائر 2008، ص 249.
- معطيات السنوات من (2006- 2010)تقرير بنك الجزائر 2010 ، ص 221.
- معطيات السنوات من (2011 – 2015) تقرير بنك الجزائر 2015، ص 186.

* النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 37، مارس 2017، ص 27، متاح على موقع بنك الجزائر على العنوان التالي:

تاريخ الاطلاع 2017/04/11 http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin 37a.pdf

شكل رقم (1-3): تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2016)

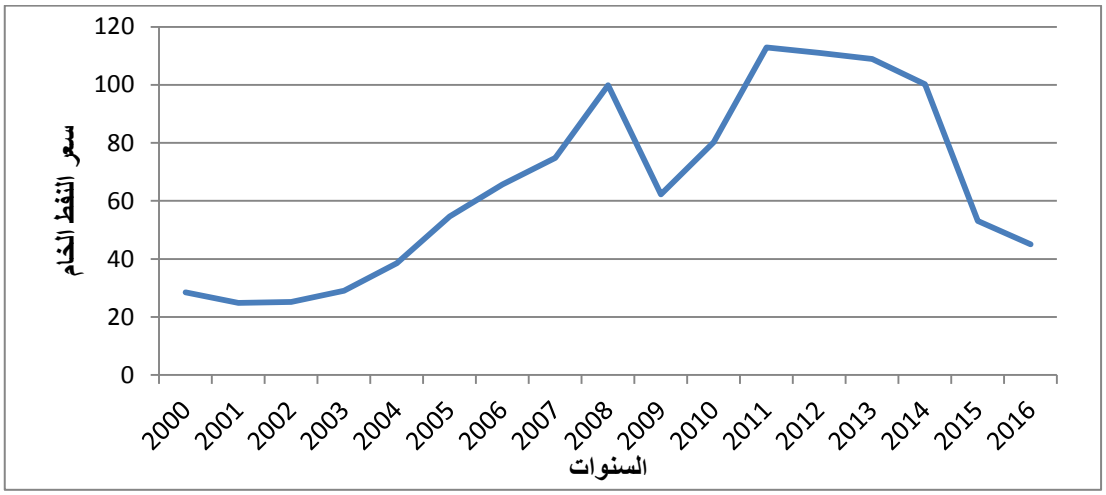

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (1-3)

من خلال الجدول السابق رقم (1-3) نلاحظ أن الأسواق شهدت نقلات نوعية في أسعار البترول حيث قدرت أسعار البترول لعام 2000 حوالي 28 دولار للبرميل الواحد، وانخفضت بعدها عام 2001 وذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أثرت هذه الأحداث تأثيرا سلبيا على أسعار البترول، ومع بداية 2002 بدأت الأسعار بالارتفاع لتصل عام 2003 إلى 30 دولار للبرميل، وشهدت عام 2004 ثورة في أسعار البترول إذ ارتفع السعر إلى 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004، وقد استمرت هذه الأسعار في التصاعد لتصل إلى 57.3 مليون دولار لسنة 2005، وبلغت أسعار البترول سنة 2006 أرقام غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل وذلك بسبب العديد من الأحداث منها توقف إنتاج الشركة البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، وشهدت سنة 2007 استمرار في ارتفاع الأسعار إذ تجاوزت حاجز 90 دولار ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل وبعد ذلك بدأت الأسعار في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدأت الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار ثم عاودت الأسعار ارتفاعها لكن بشكل ضعيف بسبب استعادة الاقتصاد العالمي لبوادر تعافيه ليصل لـ 77.4 دولار، وخلال سنة 2011 سجلت أسعار النفط أرقام قياسية وصلت في المتوسط إلى 112.94 وهو أعلى معدل سنوي تصل إليه الأسعار على الإطلاق وهذا راجع إلى الثورات التي شهدتها المنطقة العربية واستمرت الأسعار في الارتفاع لسنة 2013 لتصل إلى 108.97، وسنة 2014 جاء انهيار أسعار البترول مخالفا للتوقعات حيث قدرت الأسعار بـ 100.23 دولار وذلك راجع للتوترات التي تعرفها البلدان المنتجة للبترول

(العراق، ليبيا) بالإضافة لسوريا أيضا نتيجة ما يطلق عليه طفرة النفط الصخري خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من المنتجين خارج OPEC.

وفي عام 2015 شهدنا انهيارا تاما لأسعار البترول أين بلغ المتوسط السنوي لسعر البترول 53.06 دولار للبرميل وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب أساسية وهي ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية وزيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري حوالي خمسة ملايين برميل يوميا.

أما بالنسبة لعام 2016 فقد استمرت أسعار البترول في الانخفاض و ذلك من خلال ثلاثة أشهر الأولى حيث قدرت بـ 45 دولار للبرميل.

المطلب الرابع : مراحل تسعير البترول.

يمكن تقسيم مراحل تسعير البترول إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة كما يلي[1]:

الفرع الأول : مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939)

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل :

أولا مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي : سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

ثانيا مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى منطقة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

ثالثا مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب السعر في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج كما يلي : سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمين بغرب انجلترا .

الفرع الثاني : مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980)

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل :

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص206.

أولا قاعدة صافي المحقق:

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

ثانيا قاعدة سعر الإشارة:

خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

ثالثا قاعدة السعر الرسمي:

شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا لما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

الفرع الثالث : مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980– حاليا)

أنشأت السوق الحرة منذ نصف قرن من طرف الشركات البترولية الكبرى بهدف ضمان توزيع المنتجات البترولية لنفسها، وتوفير حاجيات السوق الأوروبية ولم تكن هذه السوق سوق للبترول الخام لكن منذ 1983 تغير اتجاهها لسببين:

- الحصار البترولي: لجوء بعض المنتجين والمستوردين لاستعمال سوق روتردام ليكون البترول الخام في قبضتهم.
- التغيير في هيكل الصناعة البترولية: هذه التغيرات جعلت من السوق الحرة سوق مرجعية للبترول الخام كون الوضع القانوني للشركات البترولية تغير، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية لأكبر مستورد، أيضا أنشأت الدول المستهلكة للوكالة الدولية للطاقة كجهاز يراعي مصالحها ومن جهة أخرى ظهرت دول بترولية جديدة (النرويج، الهند) حيث تجاوز حجم إنتاجها إنتاج الأوبك (opec).

خلاصة:

البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية كما يتميز البترول بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري.

ويتحدد سعر البترول ويتأثر بالعديد من العوامل، لعل أهمها عوامل السوق حيث تتميز السوق البترولية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي كما يتأثر سلوك الأسواق العالمية البترولية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها.

الفصل الثاني: موقع الاستثمارات العمومية ضمن السياسة المالية للدولة

تمهيد:

تعرف الاستثمارات تطورات كبيرة واهتماما واسعا على الصعيد العالمي حيث أن دول العالم مهما كانت مستويات التنمية فيها تهتم ضمن سياستها الاقتصادية بالمشاريع الاستثمارية، وهذا نظرا لما تحققه من أثار ايجابية على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي على التنمية بمفهومها الشامل، وتعد الاستثمارات العمومية من أبرز العمليات الاقتصادية التي توليها الدولة اهتماما كبيرا حيث تمثل إحدى مقومات النمو الاقتصادي ودعائم التنمية في المجتمعات المعاصرة، وتعتبر السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول المعصرة من أجل التأثير على حجم الاستثمار سواء تعلق الأمر بالاستثمارات الخاصة أو الاستثمارات العمومية وذلك باستخدام مختلف الأدوات والأساليب المندرجة ضمن السياسة المالية للدولة سواء في جانب الإيرادات العامة من خلال التحفيزات والإعفاءات أو من خلال الإنفاق العام من خلال التوسع في حجم الإنفاق الاستثماري.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لمفهوم الاستثمار باعتباره العنصر الرئيسي في النظام الاقتصادي لأن الغرض من الاستثمار تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تختلف من دولة إلى دولة حسب النظام الاقتصادي السائد وهناك مجموعة من المصادر التي يتم الاعتماد عليها في تمويل المشاريع الاستثمارية وهي مصادر طويلة الأجل ومصادر قصيرة الأجل ومصادر متوسطة الأجل، ولتحقيق أهداف الاستثمار يتعين على الدولة تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار ورسم سياسة واضحة للتأثير على الاستثمار من خلال أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة النفقات العامة.

المبحث الأول: تحديد المفاهيم الأساسية حول الاستثمار

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه ضرورة ملحة ووسيلة فعالة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة رئيسية للنهوض بالاقتصاد بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية وخلق الثروة واستغلال الموارد البشرية، إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمار للوجهة الضرورية بما يحقق الاستخدام الأمثل والكفء للموارد المتاحة وخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهدافه

كلمة استثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين لذلك كثرت التعاريف المقدمة حوله كمصطلح، وتعددت أبعاده كمفهوم.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل هذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلا من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى فيها المستثمر عن رأسماله آخذين بالاعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة وعلاوة المخاطر الناجمة عن عدم التأكد في الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل وتتجاوز معدل التضخم[1].

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموما، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس مثل: الأراضي، البنايات، المنشآت، الآلات والمعدات، أو على شكل غير مادي مثل: النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، السندات، الأسهم والتعهدات...الخ، وعليه فان أي عملية لتوظيف الأموال سواء كانت في الموجودات المادية أو المالية تعتبر استثمار[2].

الاستثمار حسب رأي الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز هو "قيمة الإنتاج الجاري في السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون السلعي من السلع النهائية أو هو المكائن ومباني والمخزون السلعي"[3].

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **"الاستثمار والتحليل الاستثماري"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص15.

[2] منصوري الزين، **"تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص16.

[3] ثامر علوان المصلح، **"تقييم قرارات الاستثمار"**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2015، ص15.

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار

الاستثمار عموما يقصد به اكتساب الموجودات المادية والمالية، لكن هذا المفهوم يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية، وبذلك سوف نميز بين مفهومين للاستثمار، مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي ومفهوم الاستثمار بالمعنى المالي كما يلي:

أولا: مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي

يمكن تعريف الاستثمار بأنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات هي سلع إنتاجية، أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات وتسمى هذه السلع أيضا "السلع الرأسمالية" أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية[1].

ثانيا: مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية والمحاسبة

عادة ما ينظر إلى الاستثمار(من قبل رجال الإدارة) على أنه اكتساب الموجودات المالية، و يصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع...الخ، وهناك من يعرّف الاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية، للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل[2].

أما في المحاسبة تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات والقيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشترات من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها[3].

---

[1] طاهر حيدر حردان، "**مبادئ الاستثمار**"، المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،1997، ص30.

[2] حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، "**الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 1996،ص13.

[3] المرجع نفسه.

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار

يقتضي الإلمام بالغاية الحقيقية من الاستثمار التفريق بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة(القطاع العام)،والاستثمار الخاص الذي يقوم به الخواص(القطاع الخاص)،بالرغم من أن هناك أهدافا مشتركة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام، حيث يمكن ذكر أهداف الاستثمار فيما يلي[1]:

أولا: تحقيق العائد الملائم

مهما كان نوع الاستثمار فان الهدف الأساسي من توظيف الأموال تحقيق عائد ملائم وربح مناسب يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار ماليا يدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل، وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة.

ثانيا: تكوين الثروة وتنميتها

ويتحقق ذلك عندما يقوم الفرد بالتضحية أو التخلي عن الاستهلاك الحالي أو الجاري على أمل تحقيق أو تكوين ثروة في المستقبل وتنميتها.

ثالثا: المحافظة على قيمة المنتجات

أي القيمة التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف فيها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة من الاستثمار وما يمكن أن تتعرض له هذه الموجودات من التأثيرات السلبية لهذه المخاطر، وتعد المحافظة على الموجودات بالنسبة للمستثمر من الأمور الاستراتيجية، لأن التضحية بجزء من الموجودات أو كلها يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في استثمارات في وقت ماضي، وتؤدي هذه التضحية بالمستثمر إلى الدخول في ديون قد لا يستطيع الوفاء بها في ظل الشروط المحددة، وبالتالي تعد المحافظة على الموجودات من بين الأهداف العامة الأساسية للاستثمار.

رابعا: تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة الحاجيات

يحرص المستثمر على توفير سيولة نقدية، وذلك من أجل تسديد تكاليف الاحتياجات التشغيلية التي يحتاجها في استثماره، ولا تعد السيولة المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر، إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة

[1] أحمد زكريا صيام، "**مبادئ الاستثمار**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2003، ص20.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار وأهميته الاقتصادية

يعد الاستثمار وثيق الصلة بمتغيرات اقتصادية كلية عديدة، كالدخل، الادخار، مستوى التوظيف والإنفاق الاستثماري، حيث يعد الاستثمار عنصرا متقلبا في الاقتصاد، ويرجع هذا التقلب إلى محدداته كما يحتل الاستثمار أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: محددات الاستثمار

الاستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل المؤثرة، لذلك كان الاستثمار كثير التقلبات ويرجع هذا التقلب إلى محدداته التي يمكن استعراضها فيما يلي[1]:

أولا: الاستثمار وسعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه المستثمر إذا ما اقترض المال اللازم للاستثمار من مصادر الاقتراض المختلفة، فإذا كان التمويل بالمصدر الداخلي، فان معدل الفائدة لا يشكل تكلفة بشكل مباشر، لأن المشروع لا يدفع أية فائدة على ذلك، أما إذا كان التمويل بالمصدر الخارجي فان معدل الفائدة يشكل تكلفة مباشرة وعلنية، وبما أن أغلبية المشاريع الاستثمارية تعتمد على الاقتراض فان سعر الفائدة يلعب دورا مهما في الطلب على رأس المال، وبالتالي التأثير على الاستثمار فكلما انخفض سعر الفائدة شجع ذلك على عملية الاقتراض وبالتالي على زيادة الاستثمار والعكس صحيح.

ثانيا: الاستثمار والتوقعات

حتى يساهم الاستثمار في إنتاج المنتجات، لابد أن يستغرق بعض الوقت حيث لا يرى رجل الأعمال الذي يوسع الطاقة الإنتاجية لمنشأته ثمار استثماره مباشرة، بل يتوزع ذلك على عدة سنوات، أي أن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر هو تصرف يتم بناؤه على الثقة في المستقبل، ومن هنا فلو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في التوقعات فانه يمكن أن يتعرض للخسائر الجسيمة.

ثالثا: الاستثمار ومستوى الأرباح

تدل المشاهد الملاحظة على أرض الواقع، أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع سعر الفائدة، مما يعني أن ارتفاع

[1] حسين عمر،" **الاستثمار والعولمة**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2000، ص ص49-55.

الطلب على السلع الاستهلاكية يكون تبعا لارتفاع الدخل القومي مما يشجع رجال الأعمال على إنفاق جزء كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار، والعكس عندما يكون الدخل القومي منخفض يكون الطلب على السلع الاستهلاكية منخفضا، فيعزف رجال الأعمال عن الاستثمار ويفسر ذلك بأن السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي، أما تأثير الأرباح على الاستثمار، فانه يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال تكون غير قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في اقتراضها فإنها قد تستخدم التمويل الذاتي، وذلك اعتمادا على الأرباح المحتجزة والغير موزعة وتخصيصها كليا أو جزئيا لتمويل مشاريعها الاستثمارية.

رابعا: الاستثمار ومعدل التغير في الدخل(حجم الناتج)

لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج، ويفسر ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي (التغير في الدخل بالزيادة) يتضمن زيادة رقم المبيعات، بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، الأمر الذي يقتضي إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها وهذه الزيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار).

خامسا: الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال

قام الاقتصادي جون مينارد كينز بجمع عنصر التوقعات وعنصر الأرباح في مفهوم اقتصادي واحد هو "الكفاية الحدية لرأس المال" أو "سعر الخصم "وبمقارنته بسعر الفائدة يتحدد مستوى الاستثمار. وهي ذلك العائد المتوقع من الاستثمار ويقصد بها أيضا الإنتاجية الحدية لرأس المال حيث تظهر العلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة علاقة طردية أي أن ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال تؤدي إلى ارتفاع المداخيل مما يشجع الاستثمار.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للاستثمار

يعتبر الاستثمار المحرك الحقيقي للاقتصاد الوطني للنهوض بعجلة التنمية، حيث تقاس قوة الاقتصاديات الحديثة بمدى حيوية الجانب الاستثماري لها، وتتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار فيما يلي[1]:

[1] مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، "**أسس الاستثمار**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص ص10، 11.

✓ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة تنجم من الموارد المتاحة؛

✓ مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع؛

✓ مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة، ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف، ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم؛

✓ مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة، والأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة ومتعددة؛

✓ مساهمة الاستثمار في توفير النقد الأجنبي (العملات الصعبة) الذي سيتم إخراجه من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا، وهذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة وتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية. والجدير ذكره هنا أن مساهمة الدولة في التجارة الخارجية تعطي لها وزنا جيدا على الصعيد الدولي؛

✓ مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا الأمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، وتنهي التبعية لمجتمع آخر، وتحد أيضا من خروج القطاع الأجنبي، كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كمواد الخام والموارد الطبيعية؛

✓ مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة بصرفها لاستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة؛

✓ مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة؛

✓ مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها، وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين؛

المطلب الثالث: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية

هناك تقسيمات وتصنيفات مختلفة للتمويل، حيث يمكن أن يصنف حسب الحجم أو حسب المصدر لكن التصنيف المستخدم على نطاق واسع هو الذي يراعي المدة أو الأجل، وهنا نجد ثلاثة أصناف يمكن توضيحها فيما يلي:

الفرع الأول: مصادر التمويل قصيرة الأجل

التمويل قصير الأجل تكون مدته أقل من سنة حيث تتمثل أهم مصادره فيما يلي[1]:

أولا: الائتمان المصرفي

تستطيع المشروعات الحصول على القروض من البنوك لفترة زمنية محددة وفي هذه الحالة لابد من تحديد نوع القرض ومدته وسعر الفائدة الذي يتحمله البنك على المشروع وطريقة سداده والضمانات المطلوبة حتى يمكن تحديد تكلفة هذا النوع من الائتمان.

وتعتبر أسعار فوائد القروض المصرفية سواء صناعية أو تجارية أو خدمية أو زراعية...الخ، المحددة لتكلفة الائتمان المصرفي، والتي تمثل في نفس الوقت الحد الأدنى لمعدل العائد الذي يجب على أصحاب المشروع الاستثماري الحصول عليه، ويعني أنه يجب ألا يقل معدل العائد على الاستثمار الواجب تحقيقه عن معدل الفائدة (تكلفة التمويل) وإلا يلغى المصدر، ويبحث المحلل المالي عن مصدر تمويل أفضل حتى يصل لمزيج مصادر التمويل المناسبة التي تقل تكلفتها عن معدل العائد المتوقع على الاستثمار، أو على الأقل تكون مساوية لها.

ثانيا الائتمان التجاري:

يعتبر الائتمان التجاري أحد صور التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه الشركة من الموردين نظير الدفع المؤجل خلال فترة محددة، ويتمثل في البيع بالأجل إلى المشترين، وعادة ما يكون في شكل تسهيلات تتعلق بتأجيل سداد قيمة المشتريات من السلع والمواد الأولية ومواد الخام التي تحتاجها الشركة للتشغيل وغالبا ما تعتمد المنشأة الصناعية والتجارية على هذا النوع من التمويل في نشاطها، بالمقارنة مع استخدامها الأنواع الأخرى من التمويل قصير الأجل وبصفة خاصة الائتمان المصرفي.

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص ص 55، 56.

وتختلف الشروط والخصومات المرتبطة بالائتمان التجاري باختلاف شروط البيع، ويقع على عاتق المحللين المقارنة بين شرط البيع وتكلفة الائتمان المترتبة عليه وبين تكلفة التمويل من مصادر أخرى للحصول على الاحتياجات المالية بأقل تكلفة.

ثالثا الدفعات المقدمة:

تحصل بعض المنشآت على التمويل من العملاء، في صورة دفعات تحت الحساب بمجرد التعاقد وقبل تسلمهم البضاعة المطلوبة بمدة تتحدد وفقا لطبيعة الصناعة، وينتشر استخدام هذا المصدر في الصناعات التي تتسم بطابع الإنتاج بالطلبية وفي مجال المقاولات.

وتعتبر الدفعات المقدمة، من أرخص مصادر التمويل على الإطلاق حيث أنها لا تضيف أية تكاليف على المنشأة مقابل استخدامها هذه الأموال.

الفرع الثاني: مصادر التمويل متوسطة الأجل

التمويل متوسط الأجل تكون مدته من سنتين إلى خمس سنوات وبشكل عام تشمل مصادر التمويل متوسط الأجل على مصدرين رئيسيين هما[1]:

أولا القروض المباشرة متوسطة الأجل:

هي القروض التي تعتمد على تمويل شراء الأشياء المتوسطة بحيث تتراوح مدتها بين السنة و خمس سنوات و يستخدم الأفراد هذا النوع من أجل شراء السيارات أو الأثاث المنزلي وغيرها من الأشياء الأخرى، حيث يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات تمثل عمر القرض ويطلق على أقساط السداد مدفوعات الإهتلاك ويكون القرض مضمون بأصل أو ضمان معين، وتمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الاقتراض لأن المنشأة تحصل على احتياجاتها المالية بسرعة من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن تغيير بنود التعاقد(المرونة) وتكلفته تتمثل في سعر الفائدة الثابت أو المتغير حسب الشروط الموضوعة في العقد.

[1] عبد الله بلعبيدي، **"التمويل برأس مال المخاطر(دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة)"**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2007-2008،ص ص24 ،25.

ثانيا التمويل بالاستئجار:

لا يتم في هذا الأسلوب شراء الأصل بل الانتفاع بحق الاستخدام وذلك بالاستئجار من المالك الأصلي أو مؤجره، أي بعض الأصول الثابتة (أراضي، مباني) بدلا من امتلاكها، ويعتبر الاستئجار خدمة كبديل للأصول الثابتة وبذلك يتفادى دفع ثمنها ويتخذ عدة أشكال نذكر منها:

1/ التأجير التمويلي: حيث تختار الشركة الأصل الذي هي بحاجة إليه و تذهب إلى طرف ثالث بنك أو شركة مؤجرة وتتفق معه على قيامه بشراء الأصل وتقوم هي باستئجاره من البنك ولا يمكن إلغائه، ولابد من سداد الأصل بالكامل.

2/البيع ثم بالاستئجار: في هذا النوع تقوم المؤسسة التي تمتلك أراضي أو مباني أو معدات ببيعها إلى مؤسسة أخرى وتقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة، ويتم إعداد جدول الإيجار بصورة دفعات سنوية متساوية تكفي لتغطية قيمة الأصل وتزويد المؤجر بعائد مناسب على استثماره ومن أهم المنشآت التي تشارك في هذا النوع من الاستئجار شركات التأمين والشركات المالية و البنوك.

3/التأجير التشغيلي(استئجار خدمة):يسمى أيضا باستئجار الخدمات لأنه يوفر للشركة خدمتي التمويل والصيانة، ووفقا لنظام الاستئجار التشغيلي يلتزم المؤجر بصيانة وخدمة الأصول المستأجرة على أن يأخذ في حسبانه هذه التكلفة عند تحديد قيمة الإيجار المتعين على المستأجر سداده، حيث يتميز أنه ليس بالضرورة أن يتم استهلاك قيمة الأصول أو تغطيتها بالكامل أي من الممكن أن يكون إجمالي الأموال المدفوعة من المستأجرين غير كافية لاستعادة التكلفة الكلية للأصول المستأجرة.

الفرع الثالث: مصادر التمويل طويلة الأجل

التمويل طويل الأجل هو التمويل الذي تزيد مدته عن خمس سنوات وليس له حد أقصى، إذ يمكن أن يصل إلى عشرون سنة أو أكثر ويمكن تقسيم المصادر الرئيسية للتمويل طويل الأجل إلى[1]:

أولا أموال الملكية:

أموال الملكية هي الموارد أو المصادر التي تعود ملكيتها لصاحب المشروع أو صاحب الاستثمار وغالبا تتمثل أموال الملكية فيما يلي:

[1] عاطف وليم أندراوس، "**التمويل والإدارة المالية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص368-387.

1/الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية صكوكا متساوية القيمة تشكل جزء من رأس مال الشركة وهي بذلك تعد بمثابة سند ملكية في الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، وتعتبر الأسهم من مصادر التمويل طويلة الأجل حيث أنه ليس لها تواريخ استحقاق محددة طالما كانت الشركة المصدرة لها قائمة ومستمرة.

2/الأسهم الممتازة: يطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية المهجنة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية والسندات، فهي تشبه السندات من حيث أنها تأتي في مرتبة سابقة للأسهم العادية وإن كانت تالية للسندات عند الحصول على العائد الدوري واستيفاء حقوق حملتها عند تصفية الشركة، ويمكن للأسهم الممتازة أن تصدر كالسندات بشروط تكفل تحويلها إلى أسهم عادية بشروط معينة، ومن ناحية أخرى تشبه الأسهم العادية من حيث أنها تعتبر سندا للملكية له قيمة اسمية وقيمة سوقية ويرتبط أجله بوجود واستمرار الشركة.

3/الأرباح المحتجزة: تعتبر الأرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي تلجأ إليه المنشأة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل، وتمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة، أولم يتم تجنبه كاحتياطيات للشركة، وتستخدم الشركة الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطتها، وتؤدي الزيادة في الأرباح المحتجزة إلى زيادة القيمة الرأسمالية ومن ثم القيمة المتوقعة لأسهمها، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أرباح رأسمالية للشركة.

4/الاحتياطيات: تمثل الاحتياطيات مبالغ يتم تجميعها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمنشأة أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع، ويتوقف تكوين الاحتياطيات على نتيجة أعمال المنشأة وتحقيقها للأرباح، ذلك لأن الاحتياطي يشكل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع–تقابله زيادة في الأصول–ليدخل ضمن حقوق ملاك المنشأة.

ثانيا الديون:

الدين هوالتزام على طرف (المدين)تجاه آخر(الدائن) يمكن أن يُنظر إلى الدين أيضًا بوصفه حقوق ملكية سالبة. عادة ما يوافق المدينون على رد قيمة القرض بفائدة محسوبة بسعر فائدة متفق عليه وتتمثل في:

1/القروض المصرفية طويلة الأجل: من الأعمال التي تقوم بها البنوك في عمليات الاستثمار هو تجميع المدخرات والأموال الفائضة لدى المؤسسات أو الأفراد ومنح هذه الأموال لأصحب المشاريع إما بهدف تمويلها أو التوسع في هذه المشاريع إن كانت قائمة، وبذلك فالمصارف تلعب دور الوسيط بين أصحاب الأموال أو المدخرين

وبين أصحاب المشاريع، ومن بين هذه العمليات إصدار شهادات الاستثمار، الاستثمار غير المباشر، الاستثمار المباشر.

2/سندات الشركات: تمثل السندات تعاقدا على الإقراض و الاقتراض بين طرفين هما مصدر السند(المقترض) ومشتري السند(المقرض)، ويتعهد المقترض من خلال عقد السند بالالتزامات التالية:

- أن يسدد لحامل السند كامل القيمة الاسمية له في تاريخ الاستحقاق؛
- يسدد عائد دوري لحامل السند في مواعيد محددة وبمعدل معين يتم الاتفاق عليه كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للسند(كوبون).

المبحث الثاني: مفاهيم حول الاستثمارات العمومية وأهميتها

يعتبر الاستثمار أحد مقومات الاقتصاد لذلك فالهدف الأسمى لاقتصاديات معظم الدول يكمن في الارتقاء بالقطاع الاستثماري باعتباره حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الاستثمار العمومي، أهدافه، وأثار مشاريعه

تمثل الاستثمارات العمومية أهم أشكال الاستثمار في الاقتصاديات المعاصرة خاصة في الدول النامية حيث تخصص الحكومات جزء كبير من الإنفاق لتمويل مشاريع استثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية حيث تساهم هذه الأخيرة في دعم عملية التنمية.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار العمومي وأهدافه

أولا: مفهوم الاستثمار العمومي

يمكن تعريف الاستثمارات العمومية على أنها جميع الفرص المتاحة للاستثمار من خلال ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشاريع العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، كما يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطن[1].

الاستثمارات العمومية هي عبارة عن مشاريع تملكها الدولة ملكية تامة وتتولى إدارتها بصفة منفردة، حيث تتسم العوائد لهذا النوع من الاستثمارات بأنها متدنية وغالبا ما تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[2].

ثانيا: الأهداف الاقتصادية للاستثمارات العمومية

تحقق الاستثمارات العمومية أهداف اقتصادية تتمثل في[3]:

- تقليص نسبة البطالة وهذا يؤدي بدوره إلى تخفيض نسبة الفقر والجهل في المجتمع؛

---

[1] طالبي صلاح الدين، "**محاولة تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة"2000-2010**"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014،جامعة سطيف1، يومي12/11مارس2013، ص4.

[2] عثماني أنيسة، بوحصان لامية، "**دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001 -2014، جامعة سطيف1، يومي12/11مارس2013، ص4.

[3] المرجع نفسه، ص7.

- تجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات؛
- دعم ميزان المدفوعات وهذا عن طريق إنتاج سلع قادرة على منافسة السلع الأجنبية؛
- زيادة الدخل الوطني وذلك لأن الاستثمار يمثل نوع من الإضافة إلى الموارد المتاحة، وهذا بدوره يؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛
- إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة إلى مجالات عدة والتي ساهمت بشكل كبير في تخفيض تكلفة السلع والخدمات المقدمة للفرد؛

الفرع الثاني: الآثار المختلفة لمشاريع الاستثمار العمومي

ترجع دراسة آثار المشاريع التي يقوم بها القطاع العام إلى أهمية ودور هذه المشاريع في المجتمع بصفة عامة وفي الخطط التنموية بصفة خاصة وتظهر آثار هذه المشاريع فيما يلي[1]:

أولا: أثرها على التنمية الاقتصادية

تستخدم الحكومات عملية الإنفاق على مشاريع المنفعة العامة كوسيلة لزيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة بين العاملين، مما يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل مثل مشاريع شق الطرق، والمياه، وافتتاح المؤسسات التعليمية...الخ، وتؤدي الكثير من هذه المشاريع أيضا إلى ارتفاع مستوى الوعي الصحي وانتشار التعليم وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية، كما تستخدم عملية الاستثمار على أساس الاقتداء بالدول المتقدمة والحديثة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بجميع الوسائل والأدوات المتاحة لها رغبة منها في توجيه الاقتصاد وإزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

ثانيا: أثرها على زيادة الفرص ورفع معدلات الاستثمار

عندما تجعل الحكومات المنطقة الخاضعة لها جاذبة للاستثمار عن طريق جذب رؤوس الأموال والإدارة الحديثة عندها، لاشك أن مشاريع الاستثمار العام تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الاستراتيجيات المرجوة منها، ويمكن عرض أثر عملية الاهتمام والإنفاق على مشاريع الاستثمار العام في أنه يؤدي إلى خفض

[1] أبو إسماعيل فؤاد، "**إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص ص25-28.

تكلفة الإنفاق على المشاريع، حيث أن الطرق المنتشرة والمسيرة في مناطق الإنتاج تساعد على زيادة كفاءة عملية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات العائد من العملية الاستثمارية.

ثالثا: أثرها في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد

يعيش العالم الآن عصر التكتلات الاقتصادية، ولا شك أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار وارتفاع مستوى كفاءة العمالة وأيضا ارتفاع المستوى التقني سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف المناطق الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات ويؤدي هذا إلى مزيد من التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي، وإلى مزيد من الإنتاج والقدرة على التصدير، حيث لم تعد الحروب بمعناها التقليدي هي وسيلة السيطرة والنفوذ في العالم بل أصبحت القدرات التنافسية للمناطق الإقليمية هي الأساس في بسط السيطرة والنفوذ في العالم.

رابعا: أثرها على ارتفاع مستوى التقدم الحضاري والثقافي

إن توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية وإخضاع الاقتصاد للإدارة من خلال خطط مركزية يمثل الأسلوب الأقدر على تحقيق التنمية المنشودة بالمعدلات التي تمكن الدول النامية من اللحاق بركب النمو والتقدم كما أن الاهتمام بمشاريع الاستثمار العام ستساعد الحكومات في القضاء على ما تشعر به من ضعف، حيث لا يمكن أن تحسم الحكومات الصراع إلا بالعديد من الاستراتيجيات التنموية التي تعتبر عملية الإنفاق على مشاريع الاستثمار العام وترشيدها أحد أساليبها الاستراتيجية.

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار العمومي ودوافعه

إن تزايد حجم الاستثمار العمومي في مختلف دول العالم و الذي يمكن ملاحظته من خلال زيادة حجم الإنفاق الاستثماري العمومي، يستند إلى العديد من العوامل أهمها وفرة الموارد المالية لدى الحكومات واستخدامها في مجالات مختلفة وهذا في ظل الدوافع المختلفة التي ترمي إلى تحقيق العديد من الأهداف.

الفرع الأول: أدوات الاستثمار العمومي

يقصد بأداة الاستثمار ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل المبلغ الذي يستثمره وهناك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية، وهي كما يلي[1]:

أولا: الأوراق المالية

تعتبر الأوراق من أهم أبرز أدوات الاستثمار، لما تتميز به من امتيازات هامة للمستثمر لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار من بينها الأسهم بأشكالها (العادية و الممتازة)والسندات.

ثانيا: العقارات كأداة للاستثمار

يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر، كشراء عقار حقيقي(مباني أو أراضي)أو غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري، صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية وتقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها فيها بعد لشراء أراضي أو انجاز مباني.

ثالثا: المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار

إن المشروعات الاقتصادية، يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي منها ما هو صناعي وزراعي وتجاري، ووسائل النقل والعمال والموظفين، وبالتالي فإن مزج كل هذه العوامل(الإنتاج)يؤدي إلى خلق قيمة مضافة، وتنعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام للوطن، لهذه الأسباب فإن الاستثمار في المشاريع الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع.

رابعا: العملات الأجنبية كأدوات الاستثمار

تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم و تحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة، ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية انه يتأثر بمعدة عوامل ميزان المدفوعات والقروض الدولية، وأسعار الفائدة، وظروف التضخم والانكماش الاقتصادي، والأحداث السياسية، وعامل العرض والطلب...الخ.

[1] أميرة إدريس، مراد إسماعيل، **"أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري-"**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة:2001-2014،جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس ،2013، ص ص5-7.

خامسا: المعادن النفيسة كأدوات الاستثمار

لقد أصبحت المعادن النفيسة، كالذهب والفضة والبلاتين، أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها عن طريق الشراء والبيع المباشر، وإيداع الذهب لدى البنوك، من اجل الحصول على أرباح أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة، مثلما يحدث في سوق المعاملات الأجنبية.

سادسا: صناديق الاستثمار كأدوات للاستثمار

صندوق الاستثمار هو عبارة عن أداة مالية تكونه مؤسسة مالية متخصصة، كالبنوك أو شركة استثمار لها دراية و خبرة في مجال تسيير الاستثمارات، وذلك بهدف تجميع مدخرات الأفراد من أجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار، تحقق للمشاركين في هذا الصندوق إيرادات وفي حدود معقولة من المخاطرة، وفي هذا المضمار يمكن اعتبار صندوق الاستثمار كأداة استثمار مركبة، بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها، حيث أن القائمين على تسيير شؤون الصندوق يمارسون المتاجرة بالأوراق المالية بيعا وشراء، أو المتاجرة بالعقارات والسلع إلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة.

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار العمومي

بصفة عامة تتمثل دوافع الاستثمار العمومي فيما يلي[1]:

- ✓ الحاجة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطوير الخدمات؛
- ✓ الاتجاه إلى المجالات التي لا يستطيع الاستثمار الخاص القيام بها من خلال قيام الاستثمارات العمومية بتوفير مشاريع البنية الأساسية والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام به؛
- ✓ الاستثمار العمومي احد الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه و الشكل الذي ترغب في القيام به؛
- ✓ يؤدي الاستثمار العام دورا مهما وحيويا في الاستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛
- ✓ العمل على خلق التشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توزيع الاستثمارات العامة على العديد من القطاعات، الأمر الذي يشجع طلب القطاعات لبعضها البعض أو ما يسمى بالارتباط المتبادل بين المشروعات؛

[1] عثماني أنيسة، بوحصان لامية، مرجع سبق ذكره، ص8.

✓ التعرف على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال ضمان كفاءة واستخدام وتوزيع الاستثمارات العمومية على القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

✓ تعبئة وتعزيز المدخرات الوطنية وبالتالي ضمان مستوى ملائم لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية؛

المطلب الثالث: أهمية الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية

تكمن أهمية الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية من خلال ما يلي:

أولا: الاستثمار و زيادة رأس مال المجتمع

إن أي استثمار لابد أن يترتب عليه إضافة حقيقية إلى رأس المال، وعلى هذا الأساس فلابد من استبعاد عمليات تداول الأصول الرأسمالية الموجودة من قبل المجتمع لأنه لا يترتب عليها أي إضافة إلى رأس مال المجتمع ولا تعدو إن تكون عملية نقل ملكية الأصول الرأسمالية من طرف المشتري.

ولتقريب المسألة إلى الذهن نسوق المثال التالي: إذا قام أحد الأفراد بشراء مبنى سكني قائم فعلا، فإن هذا التصرف يعتبر استثمارا من وجهة نظر هذا الفرد، ولكنه لا يعتبر استثمارا من وجهة نظر المجتمع، أما إذا قام ذلك الفرد بتشييد مبنى سكني جديد فإن هذا التصرف يعتبر استثمارا من وجهة نظر المجتمع لأن تشييد هذا المبنى يضيف زيادة إلى رأس مال صاحبه دون أن تؤدي إلى تخفيض رأسمال فرد آخر، ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة رأسمال المجتمع[1].

ثانيا: الاستثمار واستغلال موارد المجتمع

يرى البعض أنه لا يمكن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأمثل عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية، أي عن طريق توظيف الموارد العاملة إلا أن البعض الآخر يرى أن هذا الرأي غير صحيح لأن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة على الوجه الأمثل عن طريق رفع الإنتاجية للموارد المستخدمة فعلا وذلك بإعادة تنظيم استخدامها وإعادة توزيعها بين الاستعمالات المختلفة، وهذه العملية التي يمكن تسميتها عملية إعادة تنظيم الإنتاج أو عملية إصلاح التركيب الاقتصادي الاجتماعي القائم تتم عادة دون زيادة رأس المال الذي يملكه المجتمع، أي أنها لا تستدعي استثمارات جديدة ومن هنا تبدو أهمية هذه العملية لاسيما في الدول النامية التي

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص318.

تعاني من نقص رؤوس الأموال، وعلى أساس ما تقدم فإن عملية إعادة تنظيم الإنتاج يجب أن ينظر إليها في مجال التخطيط الاقتصادي باعتبارها عملية أساسية لابد للمسؤولين من التخطيط أن يراعونها قبل التفكير في خلق طاقات إنتاجية جديدة، فلاشك انه كلما استطاع المسؤولون عن التخطيط زيادة الإنتاج دون الضغط على الموارد الاستثمارية المتاحة، كان أفضل للمجتمع، ولكن على الرغم مما تقدم فإن أي مجتمع لا يمكن أن يكتفي بعملية إعادة تنظيم الإنتاج لأن هذه العملية تسمح بنقل النشاط الاقتصادي في المجتمع من مستوى معين إلى مستوى أعلى والاستقرار عند هذا المستوى الجديد، وبعبارة أخرى فإن عملية إعادة تنظيم الإنتاج لا تسمح بزيادة الإنتاج بصفة مستمرة في اتجاه صعودي مضطر، أي لا تسمح بالتوسع المطرد في الطاقات الإنتاجية للمجتمع، لأن هناك حدود لهذا التوسع عن طريق إعادة تنظيم الإنتاج، وعندما يصل المجتمع إلى هذه الحدود فإن زيادة جديدة في الإنتاج تستدعي حتما استثمارات جديدة[1].

ثالثا: مساهمة الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية

إن الإسراع في التنمية في الدول النامية لابد أن يواكبه زيادة الاستثمارات، غير أن الإشكال يتعلق بمدى توافر التمويل اللازم للقيام بهذه الاستثمارات، ويتمثل هذا التمويل بشكل عام في مصدرين رئيسيين[2] :

- المصادر الداخلية المتمثلة في المدخرات المحلية التي تتحقق في الاقتصاد الوطني والمتمثلة في مدخرات قطاع الأعمال و القطاع الحكومي والقطاع العائلي.
- أما المصادر الخارجية أو الأجنبية المتمثلة في المعونات الأجنبية والقروض الأجنبية والاستثمارات الأجنبية الخاصة، ومن المعلوم أن الدول المتخلفة تتصف بانخفاض معدلات الادخار المحلي بها ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي يصعب التأثير إيجابيا فيها في الأجل القصير، ومن ثم بات من الأمور الواضحة وجود قيود ترد على إمكانات زيادة معدل الادخار المحلي بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاستثمارية الانطلاقة في المراحل الأولى للتنمية، ومن هنا يصبح اضطرار هذه الدول للاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص أو الفجوة الحادثة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها خلال المراحل الأولى للتنمية أمرا حتميا.

[1] علي لطفي، "**محاضرات في التنمية الاقتصادية**"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003، ص107.

[2] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص322.

إن عملية تمويل التنمية التقليدية المعتمدة على مساعدات وديون من الهيئات المالية الدولية أثبتت فشلها الذريع في العديد من الدول في العالم، ذلك أن الاستعانة بالموارد الأجنبية لابد أن يترتب عليها أعباء معينة تتحملها الدولة، فإذا كان الافتراض من الدول المتقدمة هو إجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها في مراحلها الأولى، إلا أنه يتعين على الدول النامية أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مدخراتها القومية لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة، لذلك فالاتجاه اليوم إلى التمويل الذاتي يقوم على المبادرات الخاصة لأصحاب رؤوس الأموال وعلى رأس المال الوطني الموجود في مختلف دول العالم، وتجدر الإشارة إلى أن قلة أو ندرة رأس المال في بعض الحالات تجد الدول النامية نفسها مرغمة على تحديد سلم أولويات وتفضيلات معينة للاستثمار في قطاعات تكون كفيلة بحل مشاكل التنمية بها والتركيز عليها وذلك بإعطائها كل الآليات والسياسات الرامية لترقيتها وبالتالي تساهم في حل المشاكل المستعصية بها، وهذه القطاعات المفضلة تختلف درجة تفضيلها من دولة إلى أخرى ولذلك تجد لكل دولة نظامها وقانونها للاستثمار والذي من خلاله تضع الآليات والسياسات المشجعة على الاستثمار في القطاعات الكفيلة بحل مشاكل التنمية الاقتصادية[1].

[1] المرجع نفسه، ص 323.

المبحث الثالث: دور السياسة المالية للدولة في تشجيع الاستثمارات العمومية

تعتبر السياسة المالية من بين الوسائل التي تستخدم من أجل تحفيز وجذب الاستثمارات وتستحوذ السياسة المالية على مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى حيث يكمن دورها في تحفيز وجذب الاستثمار في استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية، حيث يبرز دور السياسة الإنفاقية في الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر و تهيئ مناخا استثماريا ملائما ومساعدا على الاستثمار، و يظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيزات المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم.

المطلب الأول: دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار

تؤدي الضريبة دورا أساسيا في تسارع المنافسة بين الدول، فهي تمثل عاملا أساسيا في تحديد قدرة العولمة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق خطط التنمية حيث تولي الدولة أهمية كبرى للاستثمار وجلب المستثمرين نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية، من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية المشجعة على الاستثمار ولسياسة الضرائب دورا هاما في تهيئتها حيث يتجلى دورها من خلال الحوافز الضريبية التي تؤثر على اختيارات المستثمرين بين العروض الاستثمارية المتاحة.

- **معدل الأرباح:** إن للضرائب تأثيرا هاما على معدلات الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، ويمكن التأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها، مما يؤدي إلى خفض الاستثمارات ويظهر هذا الأثر جليا بالنسبة للاستثمارات الحديثة حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حداثة[1].
- **معدل رأس المال:** إن من بين أهم المشاكل التي تواجه الاستثمار في الدول النامية هو ضعف وعدم كمال أسواق رأس المال بها والقصور في الوسائط المالية التي تحول الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، ولذا فإن فرض الدخل على المشاريع يؤثر سلبا على معدل تكوين رأس المال بها، فزيادة الضرائب مثلا يؤدي إلى زيادة معدل المدخرات وبالتالي زيادة معدل تكوين رأس المال ومن ثم مضاعفة الاستثمار وعلى العكس ففرض الضرائب التصاعدية على التملك مثلا يؤدي إلى تخفيض معدل المدخرات وبالتالي يقلل من معدل تكوين رأس المال[2].

---

[1] حجار مبروكة، "**أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة**" (حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006، ص40.

[2] مرسي سيد حجازي، "**النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق**"، الدار الجامعية، مصر،2001، ص29.

- **السلع النهائية:** تؤثر الضرائب على السلع النهائية بدورها في الرغبة في الاستثمار في تلك السلع مقارنة بغيرها حيث يحاول رجال الأعمال الابتعاد على السلع ذات العبء الضريبي الأكبر إلى السلع الأخرى الأقل عبئا حيث أن الضرائب تشكل عبئا على المستثمرين فزيادتها (خاصة المباشرة منها)تؤدي إلى كبح الاستثمارات، و تخفيضها أو الإعفاء منها يقلل من تكلفة الاستثمارات، وبالتالي زيادة انتشارها[1].
- **المعاملة الضريبية للخسائر:** تعتبر هذه المعاملة إحدى الوسائل الهامة التي يمكن استخدامها للحد من الآثار السلبية للضريبة بمختلف أنواعها، ولتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، فمعدلات الضرائب العالية التي تخضع لها نتائج الفرص الاستثمارية المختلفة يمكن أن تترتب عنها آثار اقتصادية سلبية يتعذر الدفاع عنها، وتختلف فاعلية وتأثير نصوص السماح بترحيل الخسائر كحافز ضريبي على قرار الاستثمارات الخاصة باختلاف النمط والظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التوقعات التي تحيط بعملية اتخاذ القرار الاستثماري، حيث أن ترحيل الخسائر إلى الخلف و إلى عدد من السنوات يتضمن ضرورة قيام الخزينة العامة في السنة التي تحقق فيها الخسائر برد ما حصلته كضريبة على ما يعادل مقدار الخسارة في سنوات سابقة، ويعتبر الترحيل إلى الخلف حافزا قويا على التوسع وزيادة نسبة الاستثمارات في المنشآت القائمة التي مارست نشاطها الإنتاجي، وحافزا ضعيفا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية الجديدة التي لم يتسنى لها بعد ممارسة النشاط الإنتاجي ويعتبر ترحيل الخسائر إلى الأمام أكثر ملائمة من الناحية التطبيقية لظروف الدول النامية كما يمكن أن يمتد نطاق تطبيق هذا الحافز ليشمل المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة على حد سواء، حيث يتوقف أثر فعالية نصوص ترحيل الخسائر إلى الأمام والخلف على الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية السائدة والمتوقعة، فإذا كانت الظروف السائدة تسمح بالتشاؤم في محيط الأعمال فإن ترحيل الخسائر إلى الخلف يصبح أكثر فعالية في تشجيع المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم مما يخفف من حدة الأزمة الاقتصادية مستقبلا أما إذا كانت التوقعات عن المستقبل تفاؤلية، فإن ترحيل الخسائر إلى الأمام يصبح أكثر فعالية[2].
- **الإجازة الضريبية:** يقصد بها منح المشاريع الاستثمارية إعفاءا ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية حيث تختلف فترة الإجازة الضريبية المسموح بها من تشريع ضريبي إلى آخر، بل من صناعة إلى أخرى،

[1] حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] يونس البطريق أحمد، سعد عبد العزيز عثمان، "**النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000 ص ص91، 92 .

داخل نفس التشريع وفقا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة، لذلك يختلف الدور الذي يمكن أن تمارسه الإجازة الضريبية على قرار الاستثمار من تشريع إلى آخر ولذلك يتعين عنه تقييم الإجازة كحافز ضريبي و أن نأخذ في الحسبان العوامل التالية[1]:

– يمكن أن يترتب عن الإجازة كحافز ضريبي أثر تمييزي لصالح استثمارات معينة وفي غير صالح استثمارات أخرى؛

– إن منح الإجازة الضريبية قد يتم بصورة جزئية؛

– قد تكون الإجازة الضريبية كحافز ضريبي أكثر ملائمة، وخاصة بالنسبة للمشاريع التي يكون فيها معامل العمل أي رأس المال البشري مرتفعا نسبيا؛

- **معونات الاستثمار**: يمكن استخدام معونات الاستثمار كأحد أدوات التحفيز الضريبي لتشجيع الاستثمار في الأنشطة المرغوبة من خلال تعويض المستثمر عن الخسائر التي يحققها، أو زيادة معدلات الأرباح الصافية التي يمكن أن يحصل عليها، فمعونات الاستثمار هي بمثابة إعانة يحصل عليها المستثمر حينما تخضع أرباحه المحققة للضريبة ويتم ذلك عن طريق السماح للمستثمر بأن يحتسب ضمن التكاليف الجارية خصمها من إيراداته للوصول إلى وعاء الضريبة، بالإضافة إلى الاستهلاكيات الجاري خصمها وفقا للطرق التقليدية ودون أن تؤثر على رصيد حساب الآلة في نهاية العام ولا على قيمة أقساط الاستهلاك طوال فترة الحياة الإنتاجية للأصل[2].
- **الإهتلاك المعجل**: يقصد بالإهتلاك المعجل "كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكاليف التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة"، حيث لجأت الكثير من الدول إلى هذا النوع من التحفيز الضريبي، ولقد أثبتت تجارب تلك الدول تفوقه على كافة الحوافز الضريبية الأخرى والأعظم فعاليته، وقدرته على مضاعفة أحجام الاستثمار في المجالات المرغوبة وفي الوقت المناسب لتحقيق أهداف المجتمع ويتميز هذا الحافز الضريبي بالمرونة حيث يمكن كل دولة من صياغته وفقا لظروفها وأهدافها الخاصة[3].

[1] المرجع نفسه، ص98.

[2] حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3] يونس البطريق أحمد، سعد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص109، 110.

المطلب الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في تمويل الاستثمار

من أدوات السياسة المالية التي لها دور في تمويل الاستثمار سياسة النفقات العامة حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة إلى توفير المناخ المناسب للمستثمر من خلال تمويل الهياكل و البنى التحتية والتي يعجز القطاع الخاص القيام بها، ويمكن أن تقسم مجالات الإنفاق إلى ثلاثة أقسام هي[1]:

أولا: الإنفاق لتمويل المشاريع الإنتاجية

يتمثل أساسا في الإنفاق على نوعين من الأنشطة، الأنشطة السلعية مثل الأنشطة الزراعية، الصناعية التحويلية والصناعة الاستخراجية والأنشطة الخدمية الإنتاجية مثل النشاط السياحي والتجارة، حيث أن إنتاج السلع والخدمات العامة تساهم بشكل كبير في توفير ما عجزت عنه آلية السوق التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة فهي تمثل في العديد من الدول(خاصة التي كانت تابعة للنظام الاشتراكي والتي تمر بفترة اقتصادية انتقالية) الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي.

ويعمل هذا الجزء من الإنفاق بشكل أساسي على زيادة الإنتاج المحلي والذي هو أساس للنهوض بالاقتصاد ولفت انتباه الاستثمار العالمي، فالطفرة الاقتصادية التي حققتها دول شرق آسيا لم تكن لتحدث لولا اهتمامها بالاستثمار المحلي أولا والذي وصل إلى أكثر من 40%من الناتج القومي الإجمالي.

ثانيا: الإنفاق في مجال البنية التحتية

يتطلب الاستثمار في البنى التحتية في غالب الأمر مبالغ ضخمة وميزانيات كبيرة، فضلا عن كون طبيعة مخرجاته ترجع بالقيمة المضافة للدولة بشكل أساسي، لذلك ففي الغالب تقوم الدولة بتسطير هذه البرامج وتتكفل بالإنفاق والتسيير والصيانة دون القطاع الخاص، أي أن هذا الأخير لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع الضخمة إلى جانب عدم وجود ضغط عليها من قبل سوق الأوراق المالية على مؤسساتها لتخفيض التكاليف بالإضافة إلى عدم وجود قيود على الميزانية بانعدام خطر الإفلاس، هذا من جهة و من جهة أخرى فعلاوة على التركيز على البناء القاعدي للصناعة والاقتصاد، فالدولة تهتم بالتكفل بشكل أفضل بالجوانب الاجتماعية، أيضا تعتبر البنية التحتية عصب أي اقتصاد مما جعل العديد من الدول توسع من عملية الإنفاق على توفير وسائل

[1] محمد الطيب ذهب، **"دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر(دراسة حالة الجزائر 2014/2001)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2014-2015 ، ص 44.

الاتصال ومحطات الإرسال والطرق والموانئ والمطارات ويترتب عن قيام الدول بالإنفاق على البنى الأساسية زيادة فعالية قطاعات النقل بمختلف أنواعها، فمثلا تحسين السكك الحديدية سوف يخفض من نفقات شحن البضائع وفتح فرص الاستثمار الخارجي، فلا يمكن نمو التجارة على المستوى المحلي و الدولي بدون وسائط نقل فعالة.

ثالثا: الإنفاق من اجل تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية

وهي من بين سياسات الإنفاق التي تتبعها الدول قصد تشجيع الاستثمار الخاص، حيث تكون القروض مشجعة للمستثمر بواسطة سعر فائدة منخفض وخلال مدة طويلة، ففي ظل إتباع أغلب الدول سياسة إدماج القطاع الخاص في ميدان النشاط المصرفي فإن الفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المخفضة على القروض الاستثمارية، تقوم الدولة بتسديده لصالح البنوك التي تقوم بعملية الإقراض، يتمثل هذا الفرق الذي تتحمله الدولة في الإنفاق من اجل جذب و توسيع الاستثمارات، وقد تهدف الدولة من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية، إلى رفع القدرة الإنتاجية للمشاريع وزيادة الاستهلاك وتراجع البطالة حيث نجد أغلب السياسات الاقتصادية الحديثة في الدول النامية تتجه نحو الإنفاق على خفض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية من أجل النمو الاقتصادي.

رابعا: الاستثمار في مجال البحث والتقدم التكنولوجي

نتيجة الأثر الإيجابي للبحث والتطوير التكنولوجي على زيادة الإنتاج أصبحت الدول تشجع الابتكار لزيادة فعالية الإمكانيات البشرية والمادية، ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشاريع وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد أرباح المشاريع، وبالتالي زيادة الاستثمار ويمكن أن يساعد التطور التكنولوجي والتقني في تطوير طرق وأساليب الإنتاج وفي زيادة فرص البيع وزيادة الربح، وبالتالي زيادة الاستثمارات في هذه المشاريع وتعتبر زيادة الإنفاق على البحث التكنولوجي خاصة من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

ويمكن التأثير على حجم الاستثمار من خلال أيضا أدوات السياسة المالية وما لذلك من آثار على التنمية الاقتصادية، حيث ينقسم الإنفاق العام (الحكومي) إلى إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري وكمثال للإنفاق الاستهلاكي الدعم الذي تقدمه الدولة للأفراد ويؤدي هذا الدعم بدوره إلى مزيد من الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الحافز لدى المستثمرين على زيادة الإنتاج(العرض) لمقابلة الزيادة في الطلب نتيجة الدعم أيضا عندما

تزيد الحكومة الإنفاق الاستثماري وتزيد من عدد مشروعاتها مما يعني زيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج والدخل وهي أمور تحقق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: المشاكل والعراقيل التي تواجه تمويل وتنفيذ المشاريع العمومية

يواجه تطبيق وتمويل المشاريع العمومية العديد من المشكلات وتختلف هذه المشكلات باختلاف ظروف كل دولة وطبيعة النشاط الاقتصادي ومن أبرز هذه المشكلات

أولا: مشكلات على صعيد التخطيط

على الصعيد الرسمي تبدي الحكومات اهتماما خاصا بتطبيق خططها للتنمية وبرغبة ملحة تهي في هذا الإطار غالبا ما تضع لها أهدافا لا تجد لها قبولا على أرض الواقع في ظل غياب تصور تنموي كلي يتناول رسم السياسات العريضة للقطاعات الاقتصادية ونظام أولويات الاستثمار وتبقى أجهزة التخطيط عند عرض خططها[1]:

- لا تميز بين التخطيط الاقتصادي وخطة الاستثمارات وغالبا ما تضع الثانية مرادفة للأولى؛
- التركيز على البعد المالي بغض النظر عن طبيعة إمكاناتها المالية "ضعيفة أو قوية"؛

كما تقوم بعض البلدان النامية بأخذ رأي الجهات الدولية في مشاريعها للتنمية الاقتصادية سعيا إلى تأمين موارد تمويل خارجية بشكل مساهمات رأسمالية، و هذا قد يؤثر على قرارات المخطط المحلي في هذه المشاريع حيث يدخل في الاعتبار جهات أجنبية و ذلك يعكس:

من جهة ما هو واقعي من الأهداف المرسومة في تلك الخطط ومن جهة أخرى يعكس فرصة السلطة السياسية بإثارة وضع سياسي تكتسب به تعزيزات لسياسات تلقى غالبا معارضة داخلية قوية، بسبب أسلوب التخطيط والمنهج الاستثماري القائم على أساس الاعتماد على العالم الخارجي، وبالتالي يتأثر الجهد الإنمائي صعودا وهبوطا بالتذبذب الذي بات حادا في مصادر التمويل.

أما في الدول ذات الإمكانيات المالية الأفضل، فإن الرغبة لديها في تنفيذ خططها دفعها إلى إجازة العديد من المشاريع و السعي إلى التوسع في عدد من القطاعات دون الحرص على اعتبارات الكفاءة و الترشيد

[1] المرجع نفسه، ص 41.

انطلاقا من مبدأ الإهدار في الاستثمار خير من الإهدار في الاستهلاك، و هكذا يتضح أن حلقة التخطيط تسير بقصد أو من دون قصد في حالة من المقارنة بين الأهداف المعلنة و النتائج الملموسة على أرض الواقع.

ثانيا: مشكلات على صعيد التنفيذ

هناك العديد من العراقيل التي تواجه المشاريع الاستثمارية العامة في مرحلة التنفيذ منها[1]:

1- التصنيع والتنمية: ظل اتجاه الخطط وسلوك القائمين على المشاريع العمومية يصر على الخلط بين التصنيع والتنمية، فعلى صعيد التنفيذ فقد سهل هذا الخلط للفئات البيروقراطية المنفذة التوسع في شراء معدات وأدوات ذات مستوى تقني لا يتلاءم مع عناصر العملية الإنتاجية وتقدمه كمؤشر تنموي ممتاز وكأن التنمية لا تعدو عن كونها تنفيذ الخطط شراء المعدات و الأدوات.

2-ثقل البيروقراطية:

أ- فيما يتعلق بإنتاجية العاملين والولاءات: إن الحالات التي يمكن فيها تلمس الانضباط والكفاءة الجيدة لدى قاعدة العمل الإنتاجية ليست بالقليلة، إلا أن اليد الثقيلة للبيروقراطية تضغط بشدة متزايدة للإبطاء بالعمل الإنتاجي، وتكثيف الشكليات وخلق ولاءات فئوية جديدة "حزبية، عائلية" تصبح عبئا على النشاط الاقتصادي العام للمؤسسات، وبالتالي دفعت هذه الولاءات إلى حالة الإضرابات الصامتة والتي تجلت في الإهمال وعدم الجدية لدى العاملين في النشاط الإنتاجي.

ب- فيما يتعلق بالمضمون الاجتماعي: تستغل البيروقراطية موضوع المضمون الاجتماعي للمشاريع العمومية باتجاهات تضليلية وتبسيطية، فهي على الصعيد العملي تضع نوعان من المقارنة بين المضمون الاجتماعي وضرورات زيادة إنتاجية العمل، حيث أنه ليس مهما لديها إيجاد حلقات عضوية قوية الارتباط بينها والتالي يبدو وكأن معيار الرفاهية هو الاستقطاعات المالية من موازنة الدولة في الوقت الذي ينبغي أن يظل الأساس في مقياس الرفاهية "خدمة ومنافع وأجور" مرتبطا بالنتائج الإيجابية للتغيرات الاقتصادية.

3-آلية التكاليف والأسعار: كما هو معلوم فإن السعر ينبغي أن يكون مقاسا على أساس التكاليف، إلا أنه في واقع الحال غالبا ما نلاحظ غياب النظام المحاسبي التكاليفي في معظم مشاريع الاستثمار العمومي، وحتى إذا وجد شيء من ذلك فإن السعر لا يراعي موضوعية التكليف اللازمة اجتماعيا، بل التكاليف الفعلية، وعموما فإن

[1] سعد الدين محمد، **"دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي نظرة عامة ومستقبلية"**، 1989، ص32.

مستوى الأداء الجيد هو الذي تتطابق فيه التكاليف الفعلية مع التكاليف اللازمة اجتماعيا وإذا ما علمنا أن التكاليف الفعلية كما هي غالبا ما تتحمل إضافات واسعة في الأعباء غير الضرورية بسبب سوء الإدارة عندها يكون واضحا لماذا خط التكاليف الفعلية يتجاوز التكاليف اللازمة اجتماعيا من دون أي مبرر اقتصادي أو اجتماعي.

ثالثا: مشكلات تتعلق بالحوافز

إن موضوع الأجور والتكاليف المعيشية يكاد يكون فقد كل العناصر التي تجعل ارتباطهما المتبادل قويا وذلك بفعل توسع حجم الفجوة بينهما فالعناصر المؤثرة في التكاليف المعيشية تجعل عبئها يسير باتجاه تصاعدي سريع في الوقت الذي يغيب فيه التأثير الإيجابي في زيادة الأجور، وحتى إذا حصلت هذه الزيادة فهي لا تستجيب إلى التكاليف المعيشية المتزايدة، وقد ظلت المؤشرات المؤثرة في زيادة الأجور محدودة حصرا بالشهادة العلمية باعتبارها المحدد الرئيسي للأجور بصرف النظر عن تكاليف المعيشة[1].

رابعا: مشكلات تتعلق بعملية الرقابة

إن شكل الرقابة على الصعيد المؤسسي لا يضمن استخدما كفئا للوسائل التقنية والمالية المتاحة، وهي في الغالب تتعلق بالجانب المالي وليس الاقتصادي، فالمنجز من مشاريع الدولة ظل قياسه يعتمد على أساس الحجم المستقطع من الاعتمادات المخصصة له وليس على أساس ما تم إنجازه فعلا من تلك المشاريع، إن هذا الأسلوب البدائي للرقابة فتح المجال واسعا لدائرة الهدر والتبذير لغرض إنجاز هذه المشاريع[2].

[1] المرجع نفسه، ص33.

[2] محمد الطيب ذهب، مرجع سبق ذكره، ص43.

خلاصة

يمثل دور السياسة المالية في مجال الاستثمار دور مزدوج من خلال سياسة التحفيز الضريبي والإعفاءات وتعمل على دعم الاستثمار الخاص كما أنه في جانب الإنفاق العام تعمل على تمويل المشاريع الاستثمارية العمومية في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم سياسة الإنفاق العام في تمويل الاستثمار الخاص كدعم عمليات تخفيف أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية.

ومن هذا فإنه يمكن القول أن دور الدولة من خلال سياستها المالية يعتبر مهم في تمويل وتشجيع الاستثمار سواء العام أو الخاص وبالتالي فإن القدرات المالية للدولة والمتمثلة في الإيرادات العامة المتوفرة تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في مجال الاستثمار.

الفصل الثالث: واقع قطاع المحروقات وأثره على تمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر

تمهيد

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة للمحروقات (البترول والغاز الطبيعي) حيث تعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية باعتبار أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع المهيمن في الاقتصاد الجزائري، حيث سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجله أسعار المحروقات في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، ومع تزايد المؤشرات الإيجابية حول الوضعية المالية للجزائر تم إفراز برامج الاستثمارات العمومية حيث خصصت الدولة اعتمادات كبيرة لإنجاز ثلاث برامج استثمارية عامة خلال الفترة 2001-2014. وذلك من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال هذه السنوات غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن.

وسنحاول خلال هذا الفصل التطرق إلى واقع قطاع المحروقات وأهميته في الاقتصاد الجزائري، ودور الانفاق العام في تمويل الاستثمار العمومي في الجزائر، بما في ذلك أثر تقلب أسعار البترول على مختلف المتغيرات الاقتصادية .

المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

يحظى قطاع المحروقات بأهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالنظر إلى مساهمته في تمويل الاقتصاد الجزائري، غير أن وضعية هذا القطاع في الوقت الحالي تختلف عن وضعيته بعد السنوات الأولى من الاستقلال، حيث كان قطاع المحروقات خاضع لسيطرة السلطات الفرنسية وبالتالي كان تأثيره على النشاط الاقتصادي في الجزائر محدودا، وأمام هذه الوضعية قررت السلطات الجزائرية إتباع استراتيجية هدفها دمج نشاط هذا القطاع إلى الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال إنشاء شركة سوناطراك والقيام فيما بعد بتأميم المحروقات والتي سمحت لها بالسيطرة على القطاع.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمحروقات في الجزائر

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على ثروة البترول بشكل أساسي خلال مسيرتها التنموية، حيث تم تعزيز مكانة المحروقات ضمن منظومة الإنتاج الوطني وتنظيم استغلال هذه الثروة وذلك منذ الاستقلال، في هذا الإطار سوف نتطرق لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر.

الفرع الأول: اكتشاف البترول في الجزائر

ترجع بدايات عمليات التنقيب على البترول الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام1877، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية، توصلت هذه الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952.[1]

ويعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956 حيث تعد هذه السنة بداية الإنتاج الفعلي للبترول الجزائري، كذلك في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية حقل حاسي مسعود الذي يعد من الحقول الكبرى في العالم، لذا رأت الحكومة الفرنسية إلى تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية وفي سبيل تحقيق ذلك صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي، وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الكاملة على الصحراء، كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر لتتوالى الاكتشافات، وبعد عام 1962

[1] يسرى محمد أبو العلا،" **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2008، ص435.

وانتقال السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة للبلاد فأنشئت مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي[1].

الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها "سوناطراك"

بقيت موازين القوى الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال، ولأكثر من ثلاث سنوات من دون أن تسمح بإعطاء للتنمية الاقتصادية في الجزائر اتجاها مطابقا لمصالحها الخاصة، فبالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962 إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، حيث حددت اتفاقيات افيان ضمنيا للشركة الفرنسية احتكار النشاط في قطاع المحروقات، أي أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل "شركة ريبال وكريبسي" حيث كانت هذه الشركات العاملة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي[2].

وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة واسترجاع حقها في سيادتها الوطنية هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" بموجب المرسوم 491/63 في 1963/12/31، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج، والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة (SN Repel) و(gamel)، إلى جانب ذلك تم إنشاء علنيا ورسميا بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغازSONALGAZ[3].

وقد حدد هذا المرسوم 491/63 الذي يقضي بإنشاء الشركة الوطنية "سوناطراك" أهدافها التالية[4]:

- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات؛
- بناء وسائل النقل؛
- شراء وبيع المحروقات؛
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشاريع المتعلقة بالبترول؛
- تنفيذ العمليات العقارية وفير العقارية المتعلقة بالشركة؛
- القيام بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات؛

[1] المرجع نفسه، ص437.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو،"**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982،ص21.

[3] Abdelatif rebah, "**sonatrach une entreprise pas comme les autres**", Algérie,2006, p69.

[4] يسرى محمد أبو العلا،" **مبادئ الاقتصاد البترولي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1996، ص693.

الفرع الثالث: تأميم المحروقات في الجزائر

في عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيماوية إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دافعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثاني عشر، وجاءت قرارات تأميم المحروقات في خطاب الرئيس الراحل "هواري بومدين" التي أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال في 1971/02/24 وينص على[1]:

- أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات وهذا ما سمح للجزائر مراقبة 65 % من مجمل الإنتاج؛
- تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري؛
- التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة؛

الفرع الرابع: الانضمام إلى منظمة الأوبك

أنشئت منظمة الدول المصدرة للبترول بهدف توحيد السياسات البترولية بين دول الأعضاء وحماية مصالحها، حيث انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1969، أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فأنشئت في جانفي بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات البترولية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة عام 1970 [2].

المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات بترولية معتبرة تجعلها تحتل مكانة هامة ضمن الدول البترولية الفاعلة ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج.

الفرع الأول: احتياطات الجزائر من المحروقات

تعد احتياطات المحروقات التي تمتلكها الدول من أهم المؤشرات التي تبين مدى أهمية ومكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وتمتلك الجزائر أهم الاحتياطات في العالم، يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

---

[1] عبد العزيز وطبان، "**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830_1885**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص151.

[2] نوري نبيلة، "**استراتيجية ترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد الترويجي**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012، ص62.

أولا: احتياطي الجزائر من البترول

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة 7 عربيا من حيث حجم الاحتياطات البترولية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2014، ومعظم هذه الاحتياطات تقع في النصف الشرقي من البلاد، حيث يحتوي حوض حاسي مسعود على أكثر من 70% من إجمالي الاحتياطي، وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث الاحتياطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا[1]. ويمكن استعراض تطور احتياطي البترول بالجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-1):تطور الاحتياطات المؤكدة من البترول في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة:(مليار برميل)

السنوات	2000	2002	2003	2004	2005	2006*	2007*	2008*	2009*
الاحتياطي البترولي	11.31	11.31	11.8	11.35	12.27	12.20	12.20	12.20	12.20
السنوات	2010*	2011**	2012**	2013**	2014**	2015**			
الاحتياطي البترولي	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- خن فتحي، **إدارة العوائد البترولية بما يحقق استدامة المالية العامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول:" السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية" "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.

*التقرير الإحصائي السنوي 2011، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2011، ص 8.

** التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2016، ص 8.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياطي البترول في الجزائر عرف استقرار في حجمه حيث قدر بـ 12.20 مليار برميل من سنة 2006 إلى غاية 2015، رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج ويعود هذا الاستقرار إلى تزايد وتيرة الاستغلال وتراجع عمليات الاكتشاف.

[1] بوريش أحمد،" **تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول حول "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 7-8 أفريل 2015، ص 2.

ثانيا: احتياطي الجزائر من الغاز الطبيعي

بالنسبة لاحتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي فقد قدرت عام 2012 بـ 4504 مليار متر مكعب، وقدرت شركة بريتش بتروليوم في آخر إحصاء لها أن العمر الاحتياطي للغاز الجزائري لن يتجاوز الـ 55 سنة، وتحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا والرابعة عربيا من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، وبلغت عدد الاكتشافات في الغاز الطبيعي حسب منظمة الأوابك 23 اكتشافا سنة 2012[1]. والجدول التالي يوضح تطور الاحتياطي من الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة (2000 ،2015).

الجدول رقم(3-2):تطور الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (مليار متر مكعب)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007*	2008*
الاحتياطي من الغاز	4523	4523	4545	4504	4504	4504	4504	4504	4504
السنوات	2009	2010*	2011**	2012**	2013**	2014**	2015**		
الاحتياطي من الغاز	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- حاج قويدر عبد الهادي، "**الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009** (**دراسة تحليلية**)، مذكرة ماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011-2012، ص 120.

*التقرير الإحصائي السنوي 2012، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2012، ص 14.

**التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2016، ص 14.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي تميزت بالثبات عند حجم 4504 مليار متر مكعب، وهو يشير إلى الانخفاض في عملية الاستكشاف مما ترك الرصيد ثابت.

الفرع الثاني: القدرات الإنتاجية للجزائر من المحروقات

خلال مراحل مختلفة تطور إنتاج المحروقات في الجزائر بتطوير أساليب ووسائل الإنتاج المستخدمة من طرف شركة سوناطراك وشركائها، حيث يمكن توضيح تطور الإنتاج في هذا القطاع في الجزائر فيما يلي:

[1] جبار سعاد، ماحي سعاد، "**الطاقة في الجزائر موارد وإمكانيات**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول: "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف، يومي07 -08 أفريل، 2015.

أولا: تطور إنتاج البترول في الجزائر

بفضل ارتفاع الطلب العالمي على البترول، وكذا ارتفاع أسعاره وفي نفس الوقت الاستكشافات الجديدة بفضل الاستثمارات المخصصة لذلك، فقد حققت الطاقة الإنتاجية والتصديرية للبترول نموا كبيرا وسلكت اتجاها متزايدا، إذ انتقل حجم الإنتاج من648.2 ألف برميل يوميا إلى 796 ألف برميل يوميا سنة 2000، ثم 1426ألف برميل يوميا سنة 2006، مما ساعد في إمكانية تغطية الكثير من الحاجيات الاجتماعية التي شهدت اختلالا كبيرا خلال سنوات التسعينات، وتمويل مشاريع التنمية وتنفيذ السياسة الإنمائية الجديدة المعتمدة منذ بداية الألفية الثالثة[1]، ويمكن عرض تطور إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الجدول رقم(3-3):تطور إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

(**الوحدة: ألف برميل يوميا**)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007*	2008*
الانتاج	796	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352.0	1426.0	1398.0	1356.0
السنوات	2009*	2010*	2011**	2012**	2013**	2014**	2015**		
الانتاج	1221.0	1190.0	1162.0	1203.0	1203.0	1193.0	1157.0		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– خن فتحي، **إدارة العوائد البترولية بما يحقق استدامة المالية العامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول:" السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية" "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.

*التقرير الإحصائي السنوي 2012، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2012، ص 28.

**التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2016، ص 28.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج البترول في الجزائر ما فتئ يتزايد من سنة إلى أخرى إذ يعد هذا أبرز نشاط في الاقتصاد الجزائري لجلب إيرادات للخزينة العامة وتمويل المشاريع والاستثمارات الجديدة، إذ شهد تصدير المحروقات على مر العقود تزايد مستمر ووصل أقصى حد له سنتي 2006 و2007، بحجم 1.426 و1.398 مليون برميل يوميا على التوالي، حيث سنة 2008 تفسر مثل هذه الزيادة في الإنتاج بحاجة الاقتصاد

[1] عماري عمار، محمادي وليد، "**بعض الملاحظات على التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول،" السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف،يومي07-08 أفريل 2015.

الوطني إلى موارد مالية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة برامج الاستثمارات العمومية التي بوشر في إنجازها مع بداية الألفية الثالثة، برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، برنامج النمو(2005-2009)، وأخيرا برنامج توطيد النمو(2010-2014)، رغم أن السنوات التي تلت هذه السنة شهدت بعض الانخفاض في حجم الإنتاج ابتداءا من سنة 2009 واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2015 نتيجة انخفاض الطلب العالمي على البترول بفعل الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة ركود اقتصادي بعد ذلك.

ثانيا: تطور انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر

سجل إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر طفرة نوعية خاصة مع بداية الألفية نتيجة زيادة الطلب العالمي وكذا الطلب المحلي خاصة للاستخدام المنزلي، بعد تغطية نسبة كبيرة جدا من المناطق الحضرية وحتى الريفية بشبكة غاز المدينة، وكذا زيادة الطلب المحلي على هذه المادة الحيوية في حياة الإنسان[1]، والجدول التالي يبين تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة(2002-2016).

الجدول رقم(3-4):تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة(2002-2015)

الوحدة:(مليار متر مكعب)

السنوات	2002*	2004*	2006**	2007**	2008**	2009**	2010**	2011***	2012***
الانتاج	175.19	183.87	194.78	198.18	201.18	196.91	192.20	190.12	182.59

السنوات	2013***	2014***	2015***
الانتاج	179.48	186.72	183.82

Source

*OPEC annual statistical bulletin 2006, P13.

**OPEC annual statistical bulletin2010, P23.

***Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin 2016,Vienna, Austria 2016, P 102

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2016.pdf

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر عرف ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة من 2000 إلى 2008 حيث بلغ 175.19 سنة 2002 مليار متر مكعب وواصل الارتفاع إلى أن بلغ 201.18 مليار متر مكعب سنة 2008، ثم عاود الانخفاض ابتداءا من سنة 2012 ليسجل 182.59 مليار متر مكعب سنة 2012 وواصل الانخفاض إلى غاية 2015 حيث بلغ 183.82 مليار متر مكعب.

[1] المرجع نفسه.

المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كليا على قطاع المحروقات حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصدير المحروقات، وذلك بالرغم من إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع في تطبيقها بداية من 1996، وبذلك يحتل هذا القطاع أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري ويمثل المصدر الفعال الذي يعتمد عليه في تمويل التنمية في شتى المجالات.

الفرع الأول: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات

يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في حجم الصادرات للجزائر، بحيث نجد أن أغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات من المحروقات وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم (3–5): نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر (2000 – 2016)

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	الصادرات الإجمالية	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات %
2000	21650	21060	97,27
2001	19090	18530	97,07
2002	18710	18110	96,79
2003	24470	23990	98,04
2004	32220	31550	97,92
2005	46001	45094	98,03
2006	54613	53429	97,83
2007	60163	58206	96,75
2008	79298	76340	96,27
2009	45194	41775	92,43
2010	57053	56121	98,37
2011	73489	71661	97,51
2012	71866	70583	98,21
2013	64974	63663	97,98
2014	62886	58362	92,81
2015	34668	33530	96.72
2016	28883	27103	93.84

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- معطيات السنوات (من 2000 حتى 2004)تقرير بنك الجزائر 2004 ، ص 176.
- معطيات السنوات (من 2005 حتى 2014) :

EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DEL'ALGERIE PERIODE Années 2005-2015
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf Date de consultation 23/04/2017

- معطيات السنوات (من 2015 حتى 2016):

Direction Générale des Douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période : Année 2016) Date de consultation 23/04/2017
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%20annee%202016.pdf

من خلال الجدول السابق رقم (3-5) نلاحظ أن الصادرات الجزائرية في معظمها هي عبارة عن صادرات المحروقات، وهي تزيد في كل الأحوال والسنوات عن 90%، مع استثناء تسجيل انخفاض طفيف في سنتي 2009و2014، كما نلاحظ ارتفاع الصادرات من قطاع المحروقات عبر السنوات نتيجة ارتفاع أسعار البترول مع تسجيل انخفاض الصادرات من 2012 إلى غاية 2016 وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول، إلا أن سواء بانخفاض أسعار البترول أو ارتفاعها تبقى الصادرات من قطاع المحروقات تهيمن بشكل شبه كلي على قيمة الصادرات الإجمالية.

الفرع الثاني: مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في حجم الإيرادات العامة والجبائية، حيث يزداد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج وتطور معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (3-6): نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة مساهمة الجباية البترولية في PIB %	39.20	33.89	32.55	35.58	37.94	44.3	45.6	43.9
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
نسبة مساهمة الجباية البترولية في PIB %	45.5	31.2	34.9	35.9	34.2	29.8	27	18.9

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004، 2008، 2013، 2015

- معطيات السنوات (من 2000 حتى 2004) تقرير بنك الجزائر 2004 ، ص 162 .
- معطيات السنوات (من 2005 حتى 2008) تقرير بنك الجزائر 2008 ، ص 189.
- معطيات السنوات (من 2009 حتى 2010) تقرير بنك الجزائر 2013 ، ص 214.
- معطيات السنوات (من 2011 حتى 2015) تقرير بنك الجزائر 2015 ، ص 154.

بقراءة الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الخام تشهد تزايدا مطردا إلى غاية سنة 2008، حيث بلغت ذروتها في هذه السنة بـ 45.5% لتتراجع بعد ذلك نتيجة الأزمة المالية وانهيار سعر الصرف، فتراجعت بعد لتشهد أدنى مستوى لها سنة 2015 بنسبة 18.9% .

فنلاحظ أن حجم الحصيلة الجبائية يتناسب طرديا مع حجم الزيادة في الناتج المحلي الخام، إلا أن هذه الحصيلة لا تزال قليلة، ولا ترقى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، فهناك العديد من القطاعات تحظى بإنفاق جبائي واسع مثل المشاريع المخصصة لدعم وتشغيل الشباب، وتكلفة الإعفاءات بها متغيرة من سنة إلى أخرى.

الفرع الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة

يمكن أيضا توضيح مدى مساهمة الإيرادات المحققة من قطاع المحروقات في تمويل الميزانية العامة للدولة بشقيها الإيرادات و النفقات فيما يلي:

أولا: مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة

تتمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والشكل الموالي يبين مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الخاصة بميزانية الدولة.

الشكل رقم (3-1): مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الخاصة بميزانية الدولة

الوحدة: (مليار دينار)

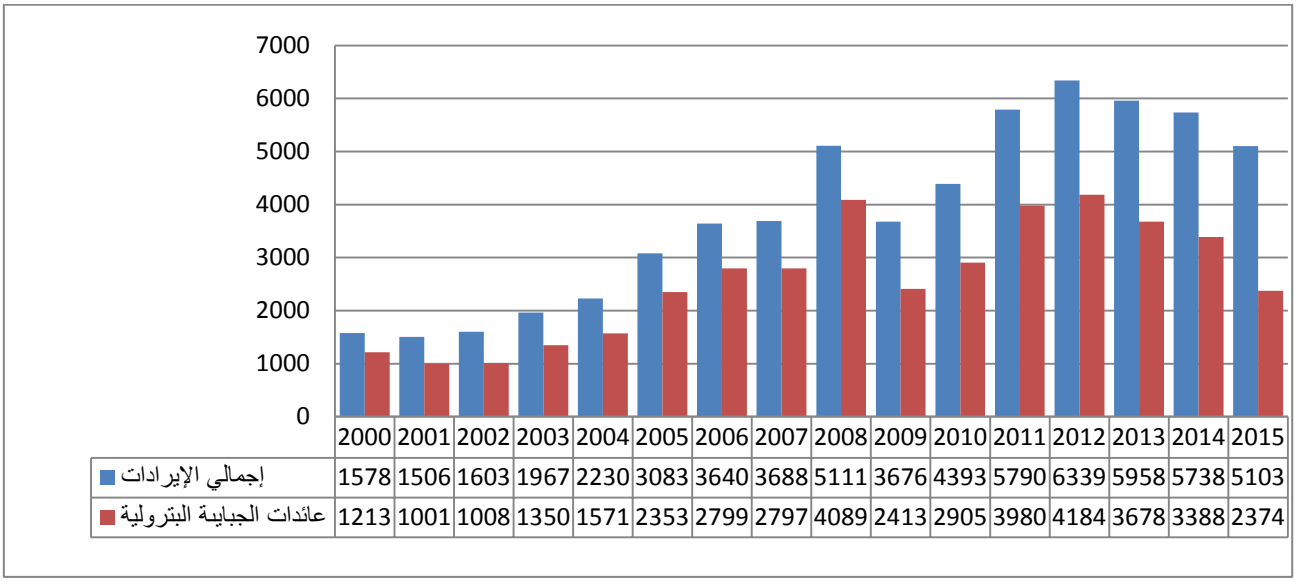

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات	1578	1506	1603	1967	2230	3083	3640	3688	5111	3676	4393	5790	6339	5958	5738	5103
عائدات الجباية البترولية	1213	1001	1008	1350	1571	2353	2799	2797	4089	2413	2905	3980	4184	3678	3388	2374

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004، 2008، 2013، 2015

- معطيات السنوات (من 2000 حتى 2003) تقرير بنك الجزائر 2004 ، ص 168.
- معطيات السنوات (من 2004 حتى 2008) تقرير بنك الجزائر 2008 ، ص 195.
- معطيات السنوات (من 2009 حتى 2010) تقرير بنك الجزائر 2013 ، ص 219.
- معطيات السنوات (من 2011 حتى 2015) تقرير بنك الجزائر 2015 ، ص 160.

من خلال الشكل السابق رقم (3-1) نلاحظ أن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية لم يقل عن 60% خلال الفترة (2000-2013)، وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية أعلى مستوى لها سنة 2008 قدرت بـ80% وكانت أقل نسبة مساهمة لها سنة 2015 بحوالي 49.5%، وعرفت مساهمتها في الإيرادات ارتفاعا محسوسا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008، حيث ازدادت من 1350 مليار دينار جزائري وصولا إلى 4088.6 مليار دينار جزائري، ورغم انخفاض مساهمتها من سنة 2009 إلى سنة 2014 لتبلغ أدنى مستوى لها في سنة 2015 قدرت بحوالي 2373.5 مليار دينار جزائري، وهذه الأرقام لم تحققها الجزائر من قبل بالرغم من مساهمة الإيرادات الكلية للميزانية وخاصة إيرادات الجباية العادية.

ثانيا: مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة لميزانية الدولة

من العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، حيث تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها والجدول التالي يبين مدى مساهمة عائدات الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة لميزانية الدولة.

جدول رقم (3-7): مدى مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة الخاصة بميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة:(مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عائدات الجباية البترولية	1213.2	1001.4	1007.9	1350	1570.7	2352.7	2799	2796.8
إجمالي النفقات	1178.1	1321	1550.6	1766.2	1891.8	2052	2453	3108.5
نسبة التغطية %	102.97	75.80	65.00	76.43	83.02	114.95	114.10	89.97
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
عائدات الجباية البترولية	4088.6	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5
إجمالي النفقات	4191	4246.3	4512.8	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3
نسبة التغطية%	97.55	56.81	64.37	67.98	59.28	61.05	48.43	31.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004، 2008، 2010، 2015.

معطيات السنوات (من 2000 حتى 2003) تقرير بنك الجزائر 2004 ، ص ص 168 ، 169.

معطيات السنوات (من 2004 حتى 2005) تقرير بنك الجزائر 2008 ، ص ص 238 ، 239.

معطيات السنوات (من 2006 حتى 2010) تقرير بنك الجزائر 2010 ، ص ص 210 ، 211.

معطيات السنوات (من 2011 حتى 2015) تقرير بنك الجزائر 2015 ، ص ص 159 ، 160.

من خلال الجدول السابق رقم (3-7) نلاحظ أن النفقات عرفت نموا مطردا خلال الفترة من 2000 إلى 2015 وهذا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، حيث ترتبط النفقات العامة لميزانية الدولة ارتباط وثيق بحجم عائدات الجباية البترولية إذ أن نسبة هذه الأخيرة إلى إجمالي الإنفاق فاقت في بعض السنوات 100%مثل سنوات 2005، 2006، 2007، لتنخفض في سنوات أخرى كسنة 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 ويرجع ذلك إلى تزايد حجم الإنفاق العام باستمرار مقارنة بتراجع عائدات الجباية البترولية خلال نفس الفترة، حيث يتم اللجوء لتمويل الإنفاق العام من خلال الاحتياطات الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات.

المبحث الثاني: دور الإنفاق العام في تمويل الاستثمار العمومي في الجزائر الفترة(2001-2014)

مع بداية الألفية الثالثة باشرت الحكومة الجزائرية اعتماد تطبيق برامج استثمارية عمومية بدأت بالتحديد من سنة 2001 حتى 2014 مستخدمة عائدات بترولية وذلك لإنعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو وتوطيده من خلال استثمار الأموال العامة في الجوانب الاجتماعية والبنى الأساسية والهياكل القاعدية.

الشكل رقم (3-2): برامج الاستثمارات العمومية

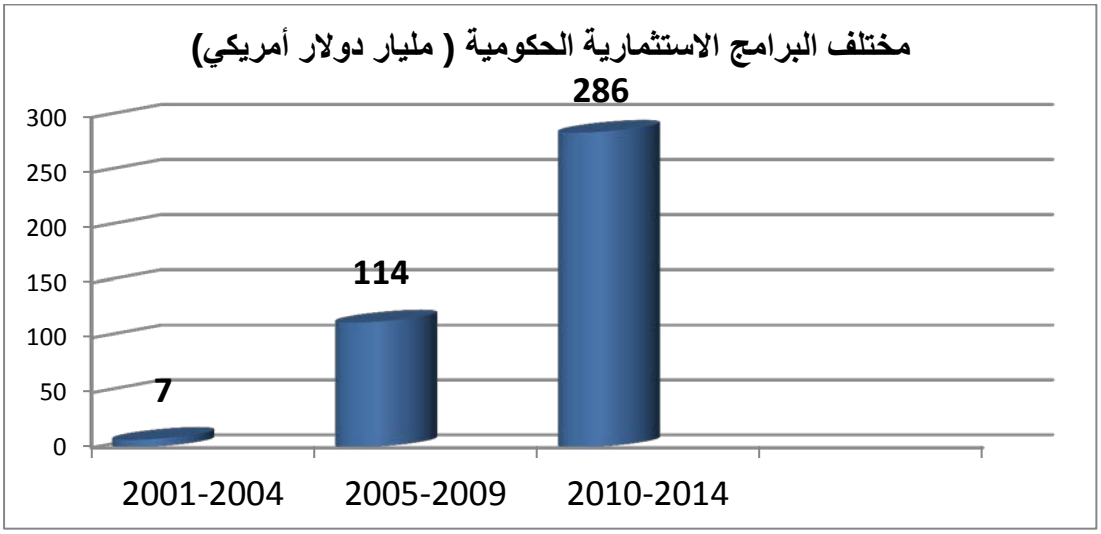

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- طالبي صلاح الدين، "**محاولة تقييم برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة 2000-2014**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013، ص4.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

تبنت الدولة منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الاستثماري وتجلت معالمها من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي .

الفرع الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي والسياسات المصاحبة له

هو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد على أربع سنوات خصص له مبلغ7 مليار دولار[1]، و هو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية. يمكن فيما يلي تلخيص أهم المحاور (المقومات) التي شملها برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة المشار إليها، من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(3-8): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة:(مليار دينار)

القطاعات	رخص البرامج				المجموع (المبالغ)	المجموع (النسب%)
	2001	2002	2003	2004		
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8،6
الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20،3	22،5	12	65،4	12،4
التنمية المحلية	32،4	42،9	35،7	8	11،4	21،4
الأشغال الكبرى	93	73،9	37،6	2	210،5	40،1
الموارد البشرية	39،4	29،2	17،4	3،5	90،2	17،2
المجموع	205،4	185،9	113،2	20،5	525	100

المصدر: بوزهرة محمد، براج صباح، **أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس، 2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن توزيع الغلاف المالي للبرنامج والمقدر بـ 525 مليار دينار، حيث أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق، خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل والتطوير، كما يلاحظ أن 40.1 % من

[1] عماري عمار، محمادي وليد، "**أثر الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان" تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف، يومي 12/11 مارس، 2013، ص6.

المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي موجهة لقطاع الأشغال العمومية، والتي تغطي ثلاث جوانب هي التجهيزات الهيكلية للعمران بمبلغ 14.2 مليار دج، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا بمبلغ 31 مليار دج، السكن و العمران 35.6 مليار دج.

أما التنمية المحلية فقد حظيت بنسبة 21.4 من المبالغ المخصصة لهذا البرنامج الذي تضمن إنجاز مخططات موجهة للتنمية والتوزيع التوازني لتجهيزات الأنشطة على كامل التراب الوطني كما حظيت تنمية الموارد البشرية 17.2% من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك بتكلفة قدرت بـ 90 مليار دج، أما بالنسبة للفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات فقد كانت النسبة تعتبر قليلة وهي على التوالي 8.6% و 12.4%.

جدول رقم (3–9): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

الوحدة(مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	205	1.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	/	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط	0.03	0.05	/	/	0.8
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: بالرقي تيجاني، **تقييم آثار البرامج العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001–2011–** دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13،2013، ص50.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، فقد استحدث عدة تغيرات لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، ومن أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير لانضمام المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2004)

إن تقدير الدولة لحجم الإنفاق العام يأتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي تحققه، ومن المتفق عليه أن كل المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة بغرض ممارسة نشاطها العام وذلك بموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة. والجدول التالي يبين حجم الإنفاق العام للفترة 2001-2004.

جدول رقم(3-10) تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة:(مليار دينار)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام (مليار دينار)	معدل نمو الإنفاق العام%	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
			القيمة	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام%	القيمة	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام%
2000	1178.1	-	838.9	71,21	339.2	28,79
2001	1321.0	12,13	798.6	60,45	522.4	39,55
2002	1550.6	17,38	975.6	62,92	575.0	37,08
2003	1766.2	13,90	1138.1	64,44	628.1	35,56
2004	1831.8	3,71	1223.8	66,81	608.0	33,19

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقرير بنك الجزائر،2004 ، ص 168.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ في سنة 2001 ارتفعت قيمة الإنفاق العام حيث قدرت بـ 1321.0 مليار دينار وبقيت هذه القيمة في الارتفاع خلال 3 سنوات إلى أن وصلت إلى 1831.8 مليار دينار سنة 2004، وهذا راجع إلى ارتفاع كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، فبخصوص نفقات التسيير فقد ارتفعت حصتها من إجمالي الناتج الداخلي نتيجة لارتفاع الأجور والرواتب والمعاشات من جراء رفع الأجر القاعدي، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد ارتفعت نتيجة تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فنلاحظ نفقات التسيير قد ارتفعت حصتها سنة 2001 الى 798.6 بنسبة 60.45% من إجمالي الإنفاق العام إلى إن وصلت سنة 2004 إلى 1223.8 مليار دينار بنسبة 66.81%، ونلاحظ أن معدل النمو لنفقات التسيير يرتفع ضعف معدل النمو

لنفقات التجهيز حيث كانت سنة 2001 تقدر بـ 522.4 مليار دينار، و بمعدل نمو من إجمالي الإنفاق العام قدر بـ39.55% و بقيت القيمة في الارتفاع إلى أن وصلت سنة 2004 إلى 608.0 مليار دينار و بنسبة 33.19%.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

ركزت الدولة على مواصلة مجهود إنعاش النمو في جميع القطاعات حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري سنة 2004، وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين(2005-2009).

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 2112 مليار دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار[1]. والجدول التالي يبين مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

الشكل رقم (3-3): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

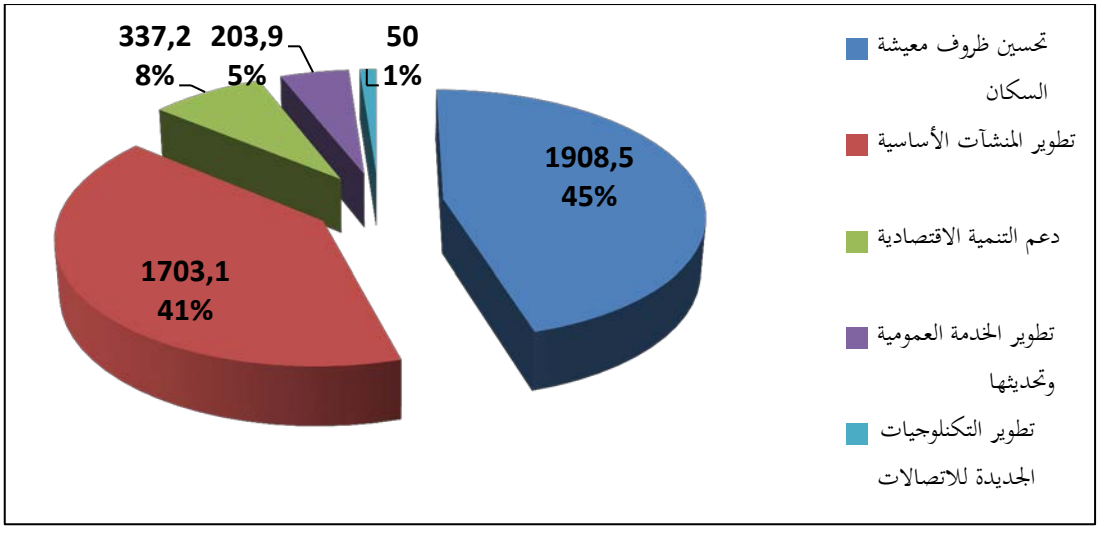

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع التالي:

www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf (تاريخ الإطلاع:2017/04/16)

[1] مدوري عبد الرزاق، "**عروض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)**"، المؤتمر الدولي بعنوان "تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، سطيف1، يومي12/11 مارس2013، ص17.

من خلال الشكل السابق رقم (3-3) نلاحظ انه تم تخصيص ما نسبته 45.5% من حجم الإنفاق العمومي لتحسين ظروف معيشة السكان بتوفير متطلباتهم الأساسية والتي تسمح لهم بالعيش اللائق وذلك بتوفير السكن والتعليم والتكوين المهني والصحة وتزويد السكان بالماء والغاز والضروريات وقد رصدت السلطات في ذلك 1908.5 مليار دينار.

بالنسبة لبرنامج تطوير المنشآت الأساسية فقد شكلت 40.5% من إجمالي نفقات البرنامج وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج وتشمل كل من قطاع النقل والأشغال العمومية وقطاع الماء(بناء السدود) وتهيئة الإقليم، ونظرا لوزن هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية فقد تم رصد مبلغ 1703.1 مليار دينار، أيضا برنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد خصصت له نسبة 8% من إجمالي نفقات البرنامج، وتم رصد مبلغ 337.2 مليار دينار موزعة على قطاع الصناعة 13.5 مليار دينار، قطاع الصيد البحري 120 مليار دينار، في حين قدرت المبالغ المخصصة لكل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وقطاع السياحة مجتمعة بـ 11.7 مليار دينار.

أيضا بالنسبة لقطاع تطوير الخدمة العمومية وتحديثها فقد خصصت له ما نسبته 4.9% من إجمالي نفقات البرنامج، معنى هذا أن السلطات العمومية قد هدفت إلى تحسين علاقة الإدارة بالمواطن خاصة الإدارات التي تقدم خدمات يومية للمواطنين مثل قطاع العدالة والداخلية وقطاع المالية والتجارة، وقطاع البريد والمواصلات وجراء هذه الأسباب وضعت السلطات مبلغ 203.9 مليار دينار تحت تصرف هذه القطاعات .

برنامج تطوير تكنولوجيا جديدة للاتصال، خصصت له نسبة 1.1% من إجمالي نفقات البرنامج، كتطوير شبكة الهاتف والهاتف النقال، وخلق فضاء جديد للأنترنت من حيث السرعة، ولتحقيق هذه الأهداف رصدت حكومة البلد مبلغ 50 مليار دينار.

الفرع الثاني: تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة(2005-2009)

يعتبر الإنفاق العام الأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، إذ أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة والجدول التالي يبين تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة(2005-2009).

جدول رقم (3–11)تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2005–2009)

الوحدة (مليار دينار)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق العام%	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
			القيمة	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام%	القيمة	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام%
2005	2052.0	12,02	1245.1	60,68	806.0	39,28
2006	2453.0	19,54	1437.9	58,62	1015.1	41,38
2007	3108.5	26,72	1673.9	53,85	1434.6	46,15
2008	4175.7	34,33	2227.3	53,34	1948.4	46,66
2009	4246.3	1,69	2300.0	54,16	1946.3	45,84

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر 2005، 2008.

-معطيات السنوات (من 2005 حتى 2008) تقرير بنك الجزائر 2008 ، ص 197 .

- سنة 2009 من تقرير بنك الجزائر 2013 ، ص 219.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الإنفاق العام كانت سنة 2005 تقدر بـ 2052.0 مليار دينار أي بنسبة 12.02 %، حيث ظلت هذه القيمة في الارتفاع إلى أن وصلت سنة 2009 إلى 4246.3 مليار دينار، أيضا لا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو وارتفاع أكثر من نفقات التجهيز ولكن بنسب متقاربة وقدرت نفقات التسيير سنة 2005 بـ1245.1 مليار دينار واستمرت في الارتفاع إلى 2300.0 مليار دينار سنة 2009، في حين قدرت نفقات التجهيز بـ806.0 مليار دينار سنة 2005 وارتفعت إلى أن بلغت 1946.3 مليار دينار وذلك نتيجة ارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية، ويرجع السبب في ارتفاع الإنفاق العام إلى الجهد الميزاني المخصص لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال مختلف برامج النفقات العمومية وبالذات البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال هاته الفترة(2005-2009).

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه والمقدر بحوالي 286 مليار دولار[1].

الفرع الأول: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)

هذا البرنامج استهل أشغاله بالبرامج الاستثمارية العمومية ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني، والتي تعمل على استكمال منجزات كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي والجدول التالي يمثل مضمون توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

جدول رقم(3-12):مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)

الوحدة(مليار دينار)

القطاعات و فروعها	المبلغ	النسبة%
التنمية البشرية :التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة	10122	49.5
المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ، المطارات. النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات. هيئة الإقليم: المدن الجديدة	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية ،التجارة، العمل	1666	8.16
التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: بالراقي تيجاني، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصـــغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 (دراسة تحليلية تقييمية)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد13، 2013، ص 58.

[1] بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري،" **من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية"–**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11 /12 2013، ص18.

من خلال الجدول السابق رقم (3-12) نلاحظ أن هذا البرنامج هو مواصلة الحكومة لجهودها التي بذلتها في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دعم كل ما يخص التنمية البشرية التي تعتبر الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية واجتماعية، حيث أن قطاع التنمية البشرية نال القسط الأكبر من المخصصات المالية بنسبة 49.5% لرغبة الدولة الجادة في تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة، الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية، والتضامن الوطني والمجاهدين، ثم يليه قطاع المنشآت الأساسية والهياكل القاعدية بنسبة 31.5% لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في مجال الطرقات والسكك الحديدية لفك العزلة عن السكان في مناطق البلد وتعزيز المنشآت الأساسية.

كما ركز البرنامج على ضرورة دعم وتحسين الخدمة العمومية وذلك بتخصيص نسبة تقدر بـ 8.16% من إجمالي نفقات البرنامج، وكذلك تخصيص ما نسبته 7.7% لقطاع التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الملاحة والصيد البحري، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديث المؤسسات العمومية.

في مجال البطالة فقد خصصت الجزائر 360 مليار دينار أي ما نسبته 1.8% من برنامج توطيد النمو الاقتصادي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة، وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دينار ما نسبته 1.2% لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

الفرع الثاني: تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2010-2014)

يعكس تطور الإنفاق العام تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتميز السياسة الإنفاقية في الجزائر بنمو معدلات الإنفاق العام، والجدول التالي يبين تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2010-2014).

الجدول رقم(3-13): تطور حجم النفاق خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة (مليار دينار)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق العام%	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
			القيمة	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام%	القيمة	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام%
2010	4466.9	5,20	2659.0	59,53	1807.9	40,47
2011	5853.6	31,04	3879.2	66,27	1974.4	33,73
2012	7058.1	20,58	4782.6	67,76	2275.5	32,24
2013	6024.1	-14,65	4131.5	68,58	1892.6	31,42
2014	6980.2	15,87	4486.3	64,27	2493.9	35,73

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر 2014 ، ص 157.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ حجم الإنفاق العام كان في ارتفاع خلال سنوات برنامج توطيد النمو حيث قدرت قيمة الإنفاق العام لسنة 2010 بـ 4466.9 مليار دينار، وبقيت هذه القيمة في الارتفاع لسنة 2012 وقدرت بـ 7058.1 مليار دينار وانخفضت انخفاضا طفيفا سنة 2013 وقدرت بـ 6024.1 مليار دينار وارتفعت مرة أخرى سنة 2014 وقدرت بـ6980.2 مليار دينار، وبقيت نفقات التسيير ترتفع بنسبة أعلى من نفقات التجهيز على مدى سنوات تنفيذ برنامج توطيد النمو.

المطلب الرابع: آثار البرامج الاستثمارية على المتغيرات الاقتصادية

يستند تقييم الأداء الاقتصادي على مجموعة المؤشرات التي تعكس تلك الأوضاع الاقتصادية والمالية في فترة زمنية معينة جراء اعتماد لسياسات وخطط وبرامج اقتصادية.

الفرع الأول: أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي

إن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، و على هذا الأساس سيتم إبراز أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3–14):تطور معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات برامج الاستمارات العمومية

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام	4123,51	4227,11	4522,77	5252,32	6149,11	7561,98	8501,63	9352,88
معدل النمو %	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4
معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	3.8	6.2	6.5	6.6	5.0	6.0	5.4	7.0
معدل النمو في قطاع المحروقات* %	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج الداخلي الخام	9968,02	11991,60	14588,50	16208,70	16650.20	17242.50	16591.90	17081836
معدل النمو %	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.8	3.5
معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	9.6	6.3	6.2	7.2	7.3	5.7	5.0	2.9
*معدل النمو في قطاع المحروقات %	-0.8	-2.2	-3.3	-3.4	-6.0	-0.6	0.4	-

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- ONS, Les comptes nationaux trimestriels au quatrième trimestre 2016, Avril 2017 Date de consultation 23/04/2017
http://www.ons.dz/IMG/pdf/Cptna4t16.pdf

* معدلات النمو خارج قطاع المحروقات اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004 ، 2008 ، 2013 ، 2015 :

-معطيات السنوات (من 2000 حتى 2004) تقرير بنك الجزائر 2004 ، ص 162.

- معطيات السنوات (من 2005 حتى 2008) تقرير بنك الجزائر 2008 ، ص 189.

- معطيات السنوات (من 2009 حتى 2010) تقرير بنك الجزائر 2013 ، ص 214 .

- معطيات السنوات (من2011 حتى 2014) تقرير بنك الجزائر 2015 ، ص 154.

- مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة الجزائري، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل ،2017.

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf

خلال الجدول السابق رقم (3-14) نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا على مدى فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث وصلت لأوجها ببلوغها نسبة 7.2سنة 2003، وتفسير هذا النمو المطرد يرجع أساسا إلى تحسن معدل النمو في قطاع المحروقات الذي قدر لنفس السنة بـ8.8%.

وبالمقابل شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات أرقام متواضعة إلى حد ما، أما بالنسبة للفترة 2005-2009 فنلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع طفيف في معدل النمو لسنة 2005 قدر بـ 5.9% إلا أنه بدأ في الانخفاض إلى أن وصل سنة 2009 لـ 1.6%، وهذا لانخفاض أسعار المحروقات بعد أزمة فقاعة العقارات سنة 2007 فمعدل النمو في قطاع المحروقات خلال هاته الفترة كان في انخفاض وقد كان له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، وفي المقابل شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا مستمر وملحوظا، حيث سجل أعلى نسبة سنة 2009 قدرت بـ 9.6% ونفسر هذا بالأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، بالخصوص في كل من القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية، وقطاع الطاقة والمياه.

أما بالنسبة للفترة 2010-2014 فنلاحظ أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات لم يشهد أي جديد بالمقارنة مع فترة تطبيق البرنامج التكميلي، بما أنه لم يتعدى نسبة 10 % منذ إطلاق البرامج التنموية، أيضا معدل النمو الاقتصادي للبلد خلال فترة تنفيذ برنامج توطيد النمو فقد انحصر ما بين 2.8% و3.8% وهذا لارتباط معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قطاع المحروقات وهذا الأخير كان في انخفاض تام، وفي الأخير نلاحظ أن معدل النمو المحقق خلال فترة تنفيذ البرامج الاستثمارية يعتبر معدل ضعيف، مقارنة بالإمكانيات والموارد التي تتمتع بها الجزائر، حيث يسند هذا النمو إجمالا إلى العوائد النفطية.

الفرع الثاني: أثر البرامج الاستثمارية على معدلات البطالة

نظرا لكون معظم سكان الجزائر من الشباب فمن أجل ذلك وجب خلق فرص عمل، حيث يتطلب الأمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة خلال فترة تنفيذ البرامج الاستثمارية.

الشكل رقم (3-4): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2001-2014)

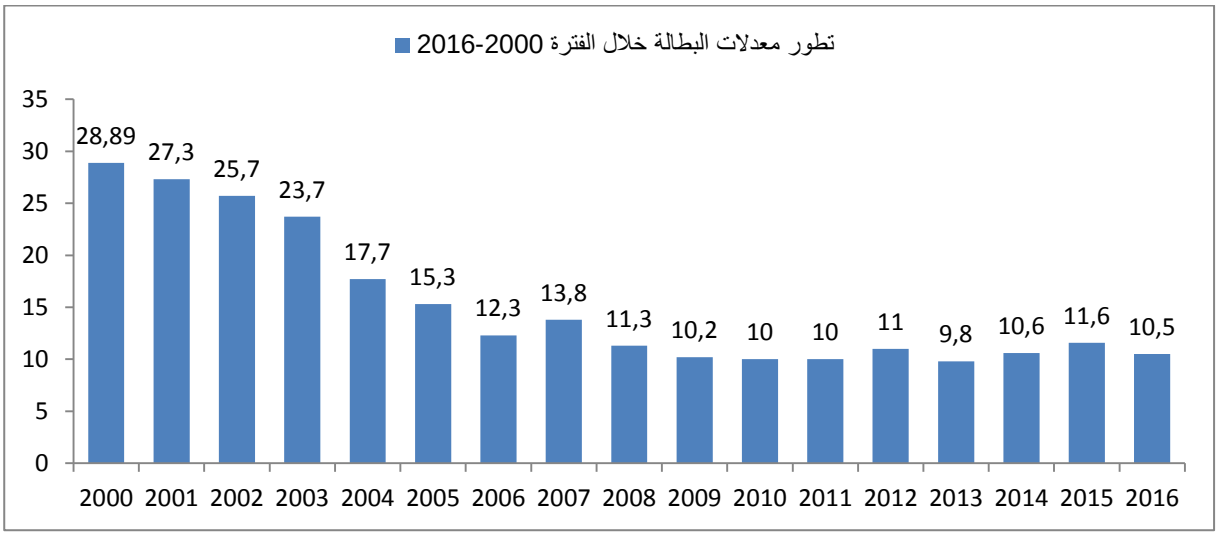

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- المعطيات الخاصة بمعدل البطالة للسنوات (من 2000 حتى 2005)، حوصلة إحصائية 1992 - 2011 ، التشغيل، ص 69، من موقع الديوان الوطني للإحصاء(ONS)

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf تاريخ الاطلاع 23 / 04 / 2017

- ONS, (Années 2006-2016) ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2016, Décembre 2016, P 12

http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915-2.pdf Date de consultation 23/04/2017

من خلال الشكل (3-4) يتضح لنا مدى أهمية هذا البرنامج في تقليص مستويات البطالة.

المرحلة الأولى (2001-2004): يتضح أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان إيجابيا على معدلات البطالة حيث عرفت انخفاضا من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004 ويرجع هذا التطور إلى القطاع الفلاحي بحيث كان أكبر قطاع مساهم في انخفاض معدلات البطالة للفترة 2001-2004، كذلك ساهم قطاع الخدمات في انخفاض معدلات البطالة من خلال تطور قطاع النقل نتيجة تطور البنية التحتية من طرق وسكك حديدية، إضافة إلى تطور قطاع التجارة نتيجة تحسن المستوى المعيشي، فحسب الحصيلة الرسمية لمصالح الحكومة آنذاك فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي ساهم بإحداث حوالي 728666 منصب شغل مؤقت ودائم.

المرحلة الثانية (2005-2009): تدل الإحصائيات على أن معدلات البطالة شهدت تحسنا قياسيا خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة (2001-2004)، حيث انخفض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، وهذا يبين امتداد الأثر الإيجابي الذي خلفه برنامج الإنعاش الاقتصادي على قطاع التشغيل حيث انخفضت معدلات البطالة بصورة كبيرة خلال برنامج التكميلي لدعم النمو.

المرحلة الثالثة (2010-2014): جاء تأثير برنامج دعم النمو على معدلات البطالة في القطاعات الاقتصادية مشابها لتأثير مخطط الإنعاش الاقتصادي بالرغم من تسجيل ارتفاع في معدل البطالة إلى حدود 11% سنة 2012، إذ تشير مختلف التقارير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في هذه المرحلة إلى تراجع نسبة البطالة في الجزائر، بحيث ساهم هذا البرنامج في تزايد حجم العمالة لكل من قطاعات: الفلاحة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية، في حين أن القطاع الصناعي فلم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة وذلك نظرا لما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية تستدعي إعادة النظر في الاستراتيجية الصناعية التي يسير وفقها.

نشير هنا أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أدنى مما قد تم تحقيقها لو تميز الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة المخصصات المالية التي اعتمدت كاستثمارات عمومية في الجزائر.

الفرع الثالث: رصيد الميزان التجاري خلال سنوات البرامج الاستثمارية العمومية

الميزان التجاري من المتغيرات الاقتصادية التي تصف الوضعية المالية للدولة فهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات والجدول التالي يبين تطور رصيد الميزان التجاري خلال سنوات البرامج الاستثمارية.

جدول رقم (3–15): تطور رصيد الميزان التجاري (2000–2016)

الوحدة(مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.00	54.61	60.16
الواردات	9.35	9.48	12.01	13.33	17.95	20.35	21.45	27.63
رصيد الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	25.64	33.15	32.53

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	79.29	45.19	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	34.66	28.88
الواردات	39.47	39.29	40.47	47.24	50.37	55.02	58.58	51.70	46.72
رصيد الميزان التجاري	39.81	5.90	16.58	26.24	21.49	9.94	4.306	17.03-	17.84-

المصدر: :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

– تقرير بنك الجزائر 2004، س 176.

EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE PERIODE: Années 2005-2015
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf Date de consultation 23/04/2017
Direction Générale des Douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période : Année 2016) Date de consultation 23/04/2017
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%20annee%202016.pdf

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ استمرارية النتائج الحسنة بالنسبة للصادرات، فزيادة الصادرات البترولية التي تعتبر أساس الصادرات الجزائرية تؤدي إلى زيادة رصيد ميزان التجاري، وما نلاحظه من أن زيادة حجم رصيد الميزان التجاري راجع لارتفاع أسعار البترول، والعكس في حالة انخفاض أسعار البترول نلاحظ تراجع في ميزان التجاري وخاصة في سنوات الأزمات، فمثلا نلاحظ الانخفاض سنة 2002 حيث رصيد الميزان قدر بـ 6.70 مليار دولار، وفي سنة 2009 قدر بـ5.90 مليار دولار وفي سنتي 2015 و2016 أين نلاحظ عجز في الميزان التجاري.

ونتيجة لتراجع الصادرات تلجأ الدول إلى تخفيض سعر صرف العملة من أجل تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وتخفيض الواردات، ولكن هذه السياسة فاشلة في الجزائر حيث معظم حاجيات الجزائر يتم استيرادها/ ومن ثم تخفيض سعر صرف العملة يرفع حجم الواردات ويخفض حجم الميزان التجاري، ومن ثم تأثير سعر البترول يكون بشكلين مختلفين على الميزان شكل مباشر على الصادرات وغير مباشر على الواردات.

المبحث الثالث: واقع قطاع المحروقات وأثره على تمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر.

يمكن ملاحظة المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تأثيرها على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، في هذا الإطار فإن التغيرات والتطورات التي تحدث في الأسواق الدولية تنعكس بشكل مباشر على قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة وبالأخص الاستثمارية منها، من هنا سوف نقوم في هذا المبحث بتوضيح انعكاسات التقلبات في أسعار المحروقات على الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر، وذلك في الفترة الأخيرة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2016. حيث عرفت هذه الفترة تراجع في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات مما أدى إلى إعادة النظر في سياسة الإنفاق الاستثماري ضمن البرامج التنموية الخماسية السابقة الإشارة إليها.

المطلب الأول: أثر انخفاض أسعار البترول على الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر

لقد أدى انخفاض أسعار المحروقات إلى تراجع ملحوظ في الإيرادات العامة للدولة، هذا الوضع لم ينعكس بشكل مباشر في المدى القصير على حجم الإنفاق الاستثماري، ويرجع ذلك إلى اللجوء إلى استخدام الاحتياطات الموجودة لدى صندوق ضبط الموارد واحتياطات الصرف لتغطية العجز الموازني الناتج عن تراجع الإيرادات. ويمكن توضيح واقع الإيرادات والنفقات العامة الاستثمارية خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2016 فيما يلي:

الفرع الأول: أثر تراجع الإيرادات العامة للميزانية على حجم الإنفاق الاستثماري

نظرا لكون البترول أهم مورد بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فالدولة تستخدم العائدات البترولية في تمويل وتغطية مختلف النشاطات، والجدول التالي يوضح العلاقة بين الإيرادات الإجمالية للدولة وانخفاض أسعار البترول وأيضا علاقتها بحجم الإنفاق الاستثماري.

الجدول رقم(3–16): تراجع الإيرادات العامة للميزانية في ظل انخفاض أسعار البترول (2013–2016)

السنوات	2013	2014	2015	2016
الإيرادات الاجمالية(مليار دينار)	5957.5	5738.4	5103.1	*4747.4
أسعار البترول (دولار للبرميل)	108.97	100.23	53.06	**45

المصدر: معطيات السنوات (من 2013 حتى 2015) تقرير بنك الجزائر 2015 ، ص ص 159 ، 168.

* المجلس الشعبي الوطني(لجنة المالية)، بيانات تقديرية من التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، ص17.

** بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 37 ، مارس 2017 ، ص 27.

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_37a.pdf

من خلال الجدول السابق رقم (3-16) نلاحظ أنه عند انخفاض أسعار البترول يقابلها انخفاض في الإيرادات الإجمالية للدولة، وبالتالي وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والإيرادات وهذا تحصيل حاصل على أساس أن هيكل إيرادات الميزانية العامة للدولة في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات من الجباية البترولية.

أما بالنسبة لعلاقة الإيرادات العامة بحجم الإنفاق الاستثماري، ومن خلال البيانات الواردة بالجدول التالي رقم (3-17) نلاحظ أن هناك ارتفاع في حجم الإنفاق الاستثماري من سنة 2013 إلى غاية سنة 2015 حيث كانت على التوالي 1892.6 مليار دينار، 3885.8 مليار دينار وذلك بسبب التمويل من خلال احتياطي الصرف. أما بالنسبة لسنة 2016 نلاحظ انخفاض في حجم الإنفاق الاستثماري وهذا راجع لتقليص الإنتاج البترولي وإتباع سياسة التقشف لميزانية الدولة لسنة 2016 وأيضا بسبب الانخفاض الكبير والمتواصل في إجمالي الإيرادات العامة والذي سببه الانخفاض في أسعار البترول.

الجدول رقم(3-17): أثر تراجع الإيرادات العامة على حجم الإنفاق الاستثماري(2013-2016)

الوحدة:(مليار دينار)

السنوات	2013	2014	2015	2016*
حجم الإنفاق الاستثماري	1892.6	2493.9	3885.8	3176.8
معدل الإنفاق الاستثماري%	31.42	35.73	43.87	66.91
الإيرادات الاجمالية	5957.5	5738.4	5103.1	4747.4

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- تقرير بنك الجزائر 2015 ، ص ص 159، 161 .

* المجلس الشعبي الوطني(لجنة المالية)، بيانات تقديرية من التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016 ،ص ص17 ، 18.

الفرع الثاني: تطور نفقات الاستثمار خلال فترة انخفاض أسعار البترول

يعتبر كل من التغير في أسعار البترول واحتياطي الصرف العاملان الأساسيان اللذان يلعبان دور مركزي في تمويل الانفاق العام (الاستثماري) للدولة وخاصة في السنوات الاخيرة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3–18) أثر التغير في أسعار البترول واحتياطي الصرف على تطور حجم الإنفاق الاستثماري خلال (2013–2016)

السنوات	2013	2014	2015	*2016
حجم انفاق استثماري(مليار دج)	1892.6	2493.9	3885.8	3176.8
معدل الانفاق الاستثماري %	31.42	35.73	43.87	41.05
أسعار البترول(دولار للبرميل)	108.97	100.23	53.06	45
احتياطي الصرف(مليار دج)	194.012	178.938	144.133	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- تقرير بنك الجزائر 2015 ، ص ص 159-161.

* المجلس الشعبي الوطني(لجنة المالية)، بيانات تقديرية من التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016 ص ص17، 18.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه على الرغم من أن أسعار البترول انخفضت إلا أن حجم الإنفاق الاستثماري ارتفع خلال الفترة 2013 إلى غاية 2015 وهذا راجع لأن المبالغ رصدت في برنامج توطيد النمو 2010-2014 والبرنامج الخماسي الحالي الممتد خلال الفترة 2015-2019، أيضا هذا الارتفاع راجع لأن تمويل الإنفاق الاستثماري كان يمول من خلال السحب من الموارد المجمعة لدى صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف، حيث يظهر ذلك من خلال الانخفاض المستمر في احتياطات الصرف.

أما في سنة 2016 نلاحظ انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار البترول، فيما تم توجيه السحب من احتياطي الصرف للتكفل بالجانب الاجتماعي (الإنفاق العام يغلب عليه الطابع الاجتماعي الاستهلاكي).

المطلب الثاني: إعادة النظر في خيارات المالية العامة في ظل انهيار أسعار المحروقات

رغم استمرار الدولة في العمل على تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، في إطار البرامج الخماسية، من خلال اعتماد برنامج آخر، وهو البرنامج الحالي 2015-2019 والبدء في تنفيذه، إلا أن التطورات التي حدثت على المستوى الدولي، أثرت في واقع أداء المالية العامة في الجزائر في الاتجاه المعاكس.

فالوضع الاقتصادي الحالي، والذي يتميز بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أثر في إعادة توجيه الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات العمومية في الجزائر، بإتباع سياسة تقشفية من جانب الحكومة، وذلك

لتجنب حدوث آثار غير مرغوبة على مستوى المالية العامة مستقبلا، فقد ظهر ذلك جليا من خلال قانون المالية لسنة 2016، فقد جاء في ديباجة التقرير التمهيدي للجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، عند مناقشة مشروع القانون ما يلي[1]:

- يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2016، آلية من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015- 2019، وذلك لاستكمال تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015، وكذا تلك المتخذة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للدولة.
- إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للدولة، مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة 2016، التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2015-2019 وتقلص الموارد المالية، وذلك تحت الضغط الناجم عن مواجهة الطلب المحلي، الذي يجب أن يحقق مستويات مقبولة في مجال الاستثمار والاستهلاك.
- كما ستساهم التدابير المالية والجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2016 في تعميق التوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات، وهذا من خلال تحكم أفضل في نفقات التسيير وفرض نجاعة أكبر في نفقات الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى وضع إصلاحات من شأنها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي بما يسمح بتنويع النسيج الإنتاجي من السلع والخدمات لتغطية أفضل للطلب المحلي.
- إن تحقيق الأهداف المحددة بعنوان السنة المالية 2016، يمر حتما عبر الأخذ بعين الاعتبار تأطير الاقتصاد الكلى والمالي، ومسايرة الاقتصاد الوطني للضغط الذي سببه تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، والمحافظة على التوازنات المالية ويتحقق هذا من خلال[2]:

❖ تعميق التوجه الهادف للاستغلال الأمثل للموارد المالية؛
❖ تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي؛
❖ تعزيز تنويع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات؛
❖ الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية؛

[1] المجلس الشعبي الوطني (لجنة المالية والميزانية)، "**التقرير التمهيدي حول مشروع قانون المالية لسنة 2016، نوفمبر 2015**"، متاح على موقع المجلس على العنوان التالي:

http://www.apn.dz/ar/images/actualite_speciale/R-pre-projet-loi-finance-2016.docx (تاريخ الاطلاع 2017/04/20)

[2] المرجع نفسه.

- ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الاقتصاد العمومي؛
- تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات؛

فمن خلال ما ورد في هذه الديباجة، الخاصة بالتقرير التمهيدي حول مشروع قانون المالية لسنة 2016، يتضح أن الوضع الحالي قد دفع إلى تغيير التوجه المستقبلي للسلطات العامة في الجزائر، وذلك باستهداف تخفيض حجم الإنفاق العام وترشيده، من خلال العديد من الإجراءات، ومحاولة زيادة حجم الإيرادات العامة، من خلال العديد من الأساليب والآليات.

المطلب الثالث: ضرورة التخلي عن الاعتماد على قطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد على مدا خيل البترول المصدر للخارج وبسبب تفاقم أثار أزمة أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري سنحاول فيما يلي بلورة حلول يمكن تطبيقها للخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات في ظل الظروف الراهنة، وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: إعادة النظر في هيكل الميزانية العامة للدولة

في ظل الوضع الحالي المتميز بعدم قدرة الدولة على الاستمرار في التكفل بتمويل البرامج التنموية من خلال الميزانيات السنوية، يتطلب ذلك إعادة النظر في هيكلة الميزانية العامة للدولة بشقيها النفقات العامة والإيرادات العامة، وذلك من خلال اتخاذ العديد من التدابير كما يلي[1]:

أولا: إعادة النظر في تركيبة النفقات العامة:

على الرغم من أن نفقات التجهيز لا يمكن مراجعتها لأنها ترتبط بمعدلات النمو وكذا مساهمتها المباشرة في خلق القيمة المضافة، إلا أنه يمكن إعادة النظر في نفقات التسيير التي تحتوي على فصول خاصة ببعض الوزارات التي يمكن إعادة دراستها في الوقت الحاضر واقتصاد ما يمكن اقتصاده كوزارة الثقافة التي تسهر على تمويل التظاهرات الدولية مثل ما يعادل 100 مليون يورو لتمويل تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، وأكثر من ذلك الغلاف المالي لتمويل قسنطينة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2015، إن اقتصاد مثل هذه المبالغ كفيل بتمويل مشاريع منتجة على المدى الطويل تعود بالمنفعة على الجميع.

ثانيا: إعادة النظر في تركيبة الإيرادات العامة:

يمكن الرفع والتنويع من الإيرادات العامة من خلال إعادة النظر في العناصر التالية:

[1] نصر الدين عيساوي،" **تقلبات أسعار المحروقات وأثرها على الاقتصاديات الريعية–دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد الخامس، جوان 2016، ص ص 60 ،61.

✓ يمكن للدولة أن تستفيد من بيع العملة الصعبة بالأسعار المحددة إداريا من خلال إدراج رسوم عند بيع العملة الصعبة، إصلاح النظام الجبائي لاسيما الرفع من حجم الضرائب المحصلة على المنتجات المصنعة المستوردة لغرض إعادة بيعها على طبيعتها.

✓ يجب التفرقة بين النشاط المسموح به وغير المصرح به والنشاط الممنوع، بالنسبة للنوع الأول الذي يغطي حصة الأسد من الاقتصاد غير الرسمي، فيجب وضع الآليات الكفيلة بوضعه في قالب رسمي لأن محاربته تكلف خزينة الدولة أموال طائلة، وتشير الدراسات أن النشاط غير المصرح به يمكن أن يدعم خزينة الدولة بأكثر من 10ملايير دولار سنويا، وهو مبلغ ضخم يمكن أن يعوض انهيار أسعار البترول.

✓ بالنسبة لقطاع الخدمات الذي كان حكرا على الدولة تم التخلي عنه شيئا فشيئا، وتكمن الإشكالية في هذا القطاع في صعوبة التحقق من الوعاء الضريبي المصرح به، وخير دليل على ذلك التصريحات الكاذبة لشركة جيزي خلال أكثر من 10 سنوات حيث أن وضع الميكانيزمات اللازمة لمراقبة نشاط هذا النوع من المؤسسات كفيل بدعم خزينة الدولة من الإيرادات العامة.

الفرع الثاني: وضع حد لاستنزاف الموارد المالية العامة

يمكن وضع حد لاستنزاف الموارد المالية العامة من خلال ما يلي[1]:

✓ **تقليص حجم التحويلات الاجتماعية:** إن مجموع التحويلات الاجتماعية المتمثلة في الكتلة الأجرية للعمال وصلت سنة 2013 إلى 54.98 مليار دولار، بالطبع الجزء الأكبر يعود للوظيف العمومي، مع بقاء المطالب مستمرة للرفع من الأجور في ظل انكماش القدرة الشرائية المستمرة للمواطنين.

✓ **إعادة النظر في سياسة الدعم المعممة:** تعتبر سياسة الدعم المعممة موجهة لدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع مثل المحروقات والمشتقات البترولية، الأدوية...الخ، وما يعاب على سياسة الدعم المعممة على كل المواطنين أنها مكلفة من جهة، ومن جهة أخرى لا تذهب للطبقات المعوزة بل تستفيد منها الطبقات الميسورة.

✓ **وضع حد للاستيراد المفرط:** إن العيب ليس في الاستيراد في حد ذاته، بل في السلع التي يتم استيرادها والتي لا تلبي في بعض الأحيان أي حاجة حقيقية للمواطن، بل عبارة عن إجراء انتهازي للقدرة الشرائية الضعيفة للمواطن من أجل النصب عليه بسلع قد يكون في بعض الأحيان عمرها أيام أو أشهر من الاستعمال عوض سنوات كما قد تكون مضرة بالصحة أو خطيرة.

[1] المرجع نفسه، ص ص 63، 64.

الفرع الثالث: الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وتنويع الإيرادات العامة للدولة

من بين الحلول المقترحة ضرورة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي، وذلك لتحقيق تنويع حقيقي في إيرادات الدولة، ويمكن في هذا الإطار رفع الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية وبالأخص منها ما يلي[1]:

أولا إصلاح القطاع الزراعي: يمكن النهوض بالقطاع الزراعي من خلال إيجاد حلول للصعوبات التالية:

1- إصلاح القطاع البنكي عموما وبالأخص البنوك الممولة للقطاع الزراعي؛

2- تشجيع استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، والاستثمار في الصناعات التحويلية المرافقة لإنتاج المنطقة؛

3- إعادة النظر في مدة الأراضي الممنوحة للاستغلال في إطار عقود الامتياز، عبر تقليص هذه المدة ومراقبة استغلالها أو تحويلها لمن يخدمها؛

4- وضع الأطر القانونية والإمكانيات المادية للمعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات والبحث في القطاع الزراعي؛

ثانيا تطوير القطاع الصناعي: من بين الإجراءات التي يفترض القيام بها لتطوير القطاع الصناعي ما يلي:

1 – قيام الدولة بالاستثمار في المشاريع التي لم تجلب المستثمرين الخواص لاسيما تلك التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، ثم فتح رأسمالها في البورصة لتحويل ملكيتها تدريجيا للقطاع الخاص؛

2 – للجزائر الإمكانيات اللازمة لبناء مركبات لإنتاج الديزل والزيوت بأقل من 3.5 مليار دولار واقتصاد هذه النفقات السنوية الناتجة عن استيرادها؛

3 – العمل على إصلاح القطاع البنكي المرافق للقطاع الصناعي الذي يمكن من خلاله توجيه القروض الاستثمارية للإنتاج وليس للاستيراد؛

ثالثا إعادة بعث القطاع السياحي: إن إعادة تنظيم القطاع السياحي يكون من خلال وضع إجراءات تنظيمية وتحفيزية يمكن ذكرها فيما يلي:

1 – استعمال وسائل الإعلام الثقيلة للترويج عن السياحة لاسيما القنوات الفضائية؛

2 – خلق مكاتب للصيرفة لمحاربة السوق الموازية للصرف؛

3 – تحفيز الوكالات السياحية على المشاركة في الصالونات الدولية للترويج السياحي؛

[1] المرجع نفسه، ص ص 66-68.

رابعا محاولة الغش والتهرب الضريبي والحد من الاقتصاد الموازي: إن جباية المبالغ الضخمة ومحاربة التهرب والغش الضريبيان يستدعي إعادة هيكلة النظام الضريبي في الجزائر من خلال وضع أسس التصريح الشخصي للضريبة الذي أصبح يطبق على نطاق واسع في أغلب دول العالم، والذي يحمل المسؤولية على المصرح وتبعات التصريح الكاذب، من جهة أخرى لا يستدعي نفقات عمومية كبيرة لتطبيق مثل هذا الإجراء، كما يمكن وضع الميكانيزمات الكفيلة باحتواء هذه الظاهرة وفق أطر قانونية ورسمية بإمكانها ضخ رؤوس أموال خاصة في الاقتصاد الرسمي.

خلاصة

بالنظر للتطورات والتقلبات التي تشهدها أسعار البترول وبناءا على الأهمية التي يحظى بها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات البترولية العمود الفقري للميزانية العامة للدولة، وعلى اعتبار أن التقلب في أسعار البترول يؤثر على مجمل المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية، فالعلاقة دائما ما كانت في أغلب الأحوال علاقة طردية ووطيدة بين سعر البترول وكل من النفقات العامة والميزان التجاري، الناتج الداخلي الخام، الاستثمار العمومي ، الجباية البترولية والإيرادات البترولية...الخ حيث كلما ارتفع سعر البترول ارتفعت قيمة كل متغير من المتغيرات السالفة الذكر وبشكل ايجابي.

ومن التحليل الاقتصادي لمختلف المعطيات والبيانات الواردة بهذا الفصل يجدر القول أنه كان من الممكن تحقيق أداء اقتصادي أفضل بالقياس بما تم تحقيقه من نتائج ايجابية على مستوى الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خاصة ضمن الفترة 2000 – 2014، والتي واكبت تنفيذ البرامج التنموية نظرا لضخامة المبالغ المرصودة للإنفاق الاستثماري الذي ميز هذه الفترة، الا أن هذا التحسن يبقى ظرفي لارتباطه بعوامل مؤثرة هي الأخرى على تقلب أسعار البترول.

خاتمة عامة

خاتمة العامة

في ظل الاقتصاديات المعاصرة أصبح البترول أكثر من مجرد مصدر للطاقة، فأهميته الاقتصادية تكمن في أنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، حيث أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة، وبالأخص البترولية منها، مرهونا بتطورات أسعاره ومن ثم عائداته، فتقلبات أسعار البترول تنعكس سلبا على عمليات التنمية في هذه الدول التي اعتمدت على تحقيق تنميتها على إيرادات البترول، خاصة وأن أسعار هذا المورد ليست بالمستقرة في السوق العالمية، حيث يؤدي عدم الاستقرار هذا إلى التأثير في حجم العائدات البترولية وبالتالي على حجم الإنفاق الاستثماري.

وباعتبار الجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية في حفز النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية، فإن المتتبع للوضع يلاحظ توجهها نحو سياسة مالية توسعية خلال السنوات الأخيرة نتيجة الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتي تم توجيهها خصوصا لدعم النمو الاقتصادي من خلال برامج متوسطة المدى لإنعاش الاقتصاد.

من هنا فإن موضوع البرامج الاستثمارية في الجزائر، شغل حيزا كبيرا من اهتمامات السلطات العمومية، بهدف تحديد مصادر تمويلها وطرق تحقيقها وكيفية إدارتها وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، فمع بداية الألفية الثالثة ظهرت مؤشرات إيجابية توحي بأن الاقتصاد الجزائري في حالة مريحة، عكستها مباشرة فقاعة أسعار المحروقات، التي اعتبرت كمحدد أساسي في ارتفاع حجم احتياطات الصرف، فالوفرة المالية المطردة للبلاد أمام الحاجة الملحة للهياكل القاعدية في جل القطاعات الاقتصادية، خاصة المتأخرة منها عن المستوى المطلوب، كلها أسباب ساهمت في تعميق التفكير حول السياسة الاقتصادية التي يمكنها امتصاص وتوظيف الفائض المالي في الملاذ الأكثر ديناميكية، والذي يضمن مستويات مقبولة من النمو، وعلى هذا الأساس تم التوجه نحو سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي (الاستثماري)، من خلال إقرار البرامج الاستثمارية العمومية خلال الفترة(2001 – 2014).

كما أن أثار برامج الاستثمارات العمومية والإصلاحات الاقتصادية، المعتمدة في الجزائر منذ سنة 2001، وحتى الوقت الحاضر وبعد مرور أكثر من 15سنة على بدايتها، تبين أن هذه البرامج لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية، إذ يمكن القول بأنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية، وذلك رغم أنها لم

تكن في مستوى التطلعات في جوانب عديدة منها، حيث أن النتائج الفعلية المحققة لم تتوافق مع ما تم التخطيط له.

نشير في الأخير أنه كان من الممكن تحقيق نتائج أفضل في أداء الاقتصاد الجزائري مقارنة بما تم تحقيقها لو تميز الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع المخصصات المالية التي اعتمدت كاستثمارات عمومية.

في هذا السياق وقع اختيارنا لهذا البحث الذي قمنا فيه بدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر والذي عرضناه من خلال الفصول الثلاثة السابقة.

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتضمنة اختبار الفرضيات التي انطلقنا منها، نوردها كما يلي:

- هناك تداخل وترابط بين العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في السوق البترولية العالمية، خاصة في جانبي العرض والطلب وبالتالي الأسعار، الأمر الذي يجعل تطورات أسعار البترول غير مستقرة ومن الصعوبة تحديد توجهاتها خاصة في المدى المتوسط والطويل، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تؤدي السياسة المالية دورا مهما في تشجيع الاستثمار العمومي من خلال الإنفاق العام وذلك بتحقيق النمو الاقتصادي أي الإنفاق على البنية التحتية، فالنمو الاقتصادي يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي، وأيضا من خلال السياسة الضريبية عن طريق التحفيزات المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- العلاقة بين سعر البترول والاستثمار هي علاقة طردية، أي كلما زاد سعر البترول ترتفع الإيرادات البترولية، وبالتالي الزيادة في النفقات العامة، ما يشجع الحكومات على القيام بالعديد من الاستثمارات التنموية في مختلف المشاريع، إذن فالإنفاق الاستثماري العمومي في الجزائر مرهون بتطورات مستويات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

❖ نتائج الدراسة:

انطلاقا من التساؤلات المطروحة في مقدمة البحث وبعد محاولة معالجة جوانب الإشكالية العامة من خلال فصلين نظريين وآخر تطبيقي، وبعد تحليل الموضوع ومناقشته في الفصول الثلاث تمكننا من الوصول إلى جملة من النتائج نوردها في النقاط التالية:

- يرجع عدم استقرار السوق البترولية العالمية لكونها تخضع في سلوكها للمصالح المتضاربة للمنظمات والشركات في الدول المستهلكة والمنتجة لهذه السلعة الاستراتيجية.
- يتميز البترول بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمالي والعسكري، كما أن أسعار البترول تتأثر بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين، مما يجعلها عرضة للتذبذب والتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.
- تتأثر الإيرادات العامة في الدول المصدرة للبترول، على غرار الجزائر، بدرجة كبيرة بالتغيرات في الأسعار في الأسواق البترولية العالمية، فهناك علاقة ارتباط قوية، حيث أن انخفاض الأسعار يؤدي إلى تراجع إيرادات تلك الدول والعكس.
- باشرت الجزائر خلال الفترة(2001-2014) سياسة مالية توسعية من خلال البرامج الاستثمارية العمومية المتوسطة المدى سعيا لإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث عرفت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هاته الفترة تحسنا ملحوظا.
- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية كالبطالة، الميزان التجاري، النمو الاقتصادي.
- تؤدي سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري دورا مهما على مستوى العديد من القطاعات التي ينفر منها القطاع الخاص، وذلك لانخفاض مردودها اقتصاديا مع ضخامة تكاليفها كما هو الحال في معظم مشاريع البنية التحتية التي تم إنجازها خلال الفترة المذكورة.
- يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في الجزائر في شكل بنى تحتية وهيكلية قاعدية، المتغير الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي، خاصة في ظل محدودية أداء القطاع الخاص الوطني والأجنبي.
- في ظل ارتفاع أسعار البترول انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية تجسدت من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، وفي هذا السياق يتأكد أن الجزائر تعتمد على الفوائض المالية المحققة من الجباية البترولية لتمويل

الاستثمارات العمومية، وبالتالي وجود تبعية مطلقة لما يحدث في الأسواق الدولية للبترول، مما يكرس تبعية وهشاشة الاقتصاد ويزيد من غموض الرؤية المستقبلية.

- يمكن القول أن الزيادة في أسعار البترول لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير، لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد.
- نستنتج أن أي برنامج استثماري عمومي لا يمكنه تحقيق التنمية الاقتصادية لوحده، فهناك حاجة ملحة لسياسات مصاحبة – إصلاحات مؤسساتية وهيكلية– في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تتكامل مع التدخل الحكومي عن طريق سياسة توسعية في الإنفاق الاستثماري العام.

❖ الاقتراحات:

بالاعتماد على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض المقترحات التي نرى أن هناك ضرورة لأخذها بعين الاعتبار في الوقت الراهن، تتمثل فيما يلي:

- اعتماد التخطيط المتوسط والطويل الأجل في سياسة الإنفاق الاستثماري والحد من النفقات العامة عند مستويات مقبولة، خاصة عند ارتفاع أسعار البترول، حتى تتجنب الدولة الضغوط التي تحدث في الميزانية في حالة انخفاض الأسعار.
- العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الاستثمار في المشاريع المنتجة التي تعمل على خلق الثروة وتحقيق التشغيل، مما يسمح ببناء اقتصاد وطني يمتلك ذاتيا مقومات نموه وازدهاره.
- العمل تدريجيا على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة، بما يسمح بإيجاد نوع من المرونة في تحديد الخيارات المالية العامة.
- في ظل الظروف الراهنة، هناك ضرورة لقيام الدولة بزيادة حجم إنفاقها الاستثماري في المجالات ذات الأولوية، والتي تعمل على تقوية البنية التحتية والرفع من كفاءة العنصر البشري من خلال البحث العلمي، لأن عدم وجود هذا الإنفاق يقلل من استقطاب الاستثمارات المنتجة والضرورية للاقتصاد الجزائري.
- ضرورة التوجه نحو تنويع الصادرات خارج البترول، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي حقيقي.

- يعتبر البترول مورد ناضب كما هو معروف، فقد يتحول مشكل التبعية لتقلبات الأسعار المحروقات إلى مشكلة ندرة الموارد في ظل عدم وجود البترول، وبالتالي على الجزائر التفكير بصفة جدية في الاستغلال الأمثل للإمكانات البترولية بكفاءة عالية ومحاولة الخروج من دائرة التبعية لهذا القطاع.

❖ **آفاق البحث:**

لقد ارتبط الموضوع بدراسة **"أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر"** وبالنظر لتشعب واتساع عناصر هذا الموضوع الذي يتطلب المزيد من التوجه والتركيز البحثي، فقد ظهرت لنا من خلال بحثنا هذا العديد من الجوانب المهمة ذات الصلة باقتصاديات البترول والتنمية الاقتصادية والجديرة بمواصلة البحث فيها، وقد تكون أرضية للكثير من الأبحاث المستقبلية خاصة وأن هذا المجال لازال خصبا للبحث وواعد لاستقطاب اهتمام الدراسات العلمية والعملية، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر :

- دراسة تنبؤية لأثر الطفرات النفطية على الأداء الاقتصادي الكلي دراسة حالة الجزائر
- أثر الأزمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر لفترة مستقبلية مثل 2015 – 2019
- دور التنويع الاقتصادي في ترقية ورفع مستوى الأداء الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة المتواضعة ما هي سوى حلقة من سلسلة بحوث ولبنة تضاف الى صرح المعرفة نرجو تثمينها، فهي لا تمثل سوى محاولة من الطبيعي أن تشوبها بعض النقائص، وهي مع ذلك تمثل سبيلا لفتح المجال أمام بحوث أخرى، لأن أهمية هذا الموضوع تترك المجال واسعا للبحث والاثراء.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- الكتب:

1- أبو إسماعيل فؤاد، "**إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999.

2- ثامر علوان المصلح، "**تقييم قرارات الاستثمار**"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن ط1 ،2015.

3- حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، "**الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 1996.

4- حسين عبد الله، "**البترول العربي**"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر،2003.

5- حسين عمر، "**الاستثمار والعولمة**"، دار الكتاب الحديث،القاهرة،ط1، 2000.

6- دريد كامل آل شبيب، "**الاستثمار والتحليل الاستثماري**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

7- سارة حسين منيمة، "**جغرافية الموارد والإنتاج**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992.

8- سالم عبد الحسن رسن، "**اقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999.

9- سعد الدين محمد، "**دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي نظرة عامة ومستقبلية**"، 1989.

10- سيد فتحي أحمد الخولي، "**الموارد النفطية** " دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، ط5 ،1997.

11- صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003.

12- طاهر حيدر حردان، "**مبادئ الاستثمار**"، المستقبل للنشر والتوزيع،الأردن،1997.

13- عاطف وليم أندراوس، "**التمويل والإدارة المالية**"، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2008.

14- عبد الخالق مطلك الراوي، "**محاسبة النفط والغاز**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

15- عبد العزيز وطبان، "**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830_1885**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

16- عبد القادر سيد أحمد، "**الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

17- عبد اللطيف بن أشنهو،"**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

18- علي لطفي، "**محاضرات في التنمية الاقتصادية**"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003.

19- فريد النجار، "**إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة قراءة استراتيجية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

20- محمد أحمد الدويري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

21- محمد خميس الزولي، "**جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع و المأمول)**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

22- محمد طاقة، "**مأزق العولمة**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.

23- محمد محروس إسماعيل، "**اقتصاديات البترول والطاقة**"، دار الجامعات المصرية، مصر.

24- مديحة حسن الدغيري، "**اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**"، دار الجميل، بيروت، ط2، 1998.

25- مرسي سيد حجازي، "**النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق**"، الدار الجامعية،مصر،2001.

26- مروان شموط، كنجو عبدو كنجو،" **أسس الاستثمار**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

27- منصوري الزين،" **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**"، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،ط1، 2012.

28- يسرى محمد أبو العلا، "**نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2008 .

29- يسرى محمد أبو العلا،" **مبادئ الاقتصاد البترولي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1996.

30- يونس البطريق أحمد، سعد عبد العزيز عثمان، "**النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

– ملتقيات ومؤتمرات:

1- أميرة إدريس، مراد إسماعيل، "أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي"، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف1،يومي 12/11 مارس 2013.

2- بوريش أحمد، تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول بعنوان السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 8/7 أفريل 2015.

3- بوزهرة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس، 2013.

4- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية-، المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1،يومي 11-12 مارس 2013.

5- جبار سعاد، ماحي سعاد، "الطاقة في الجزائر موارد وإمكانيات"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول بعنوان: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، يومي08/07 أفريل 2015.

6- خن فتحي، إدارة العوائد البترولية بما يحقق استدامة المالية العامة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول:" السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.

7- طالبي صلاح الدين، "محاولة تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة"2000-2010"،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014،جامعة سطيف، يومي 12/11 مارس2013.

8- عثماني أنيسة، بوحصان لامية، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، جامعة سطيف1،يومي 12/11 مارس 2013 .

9- عماري عمار، محمادي وليد، "أثر الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس، 2013.

10- عماري عمار، محمادي وليد، "بعض الملاحظات على التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول بعنوان: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1،يومي08/07 أفريل 2015.

11- مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة الجزائري، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل ،2017.

12- مدوري عبد الرزاق، "عروض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، سطيف1،يومي 12/11 مارس، 2013.

- مجلات:

1- بالرقي تيجاني، تقييم آثار البرامج العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001-2011-دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 13 ،2013.

2- عماد الدين محمد المزني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمي"، مجلة جامعة الأزهر لغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، فلسطين، العدد1، المجلد15، 2013.

3- نصر الدين عيساوي، "تقلبات أسعار المحروقات وأثرها على الاقتصاديات الريعية"-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد 5، جوان 2016.

- مذكرات وأطروحات:

2- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

3- بوزاهر سيف الدين، "أسعار الصرف و أسعار النفط"، دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2010- 2011.

4- حاج قويدر عبد الهادي، "الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 (دراسة تحليلية)، مذكرة ماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011-2012.

5- حجار مبروكة، "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة"-حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف-،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006.

6- داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)"، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011.

7- السعيد رويحج،"التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

8- عبد الله بلعبيدي،"التمويل برأس مال المخاطر(دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة)"،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2007-2008.

9- عصماني مختار، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)"، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2013-2014.

10- محمد الطيب ذهب، "دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر(دراسة حالة الجزائر 2014/2001)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2014-2015.

11- مطالس عبد القادر، "أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011-2012، جامعة الجزائر.

12- موري سمية، "أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

13- نوري نبيلة، "استراتيجية ترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد الترويجي"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012.

1- هندي كريم، "الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري"– في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2009-2010.

– التقارير:

بنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 37، مارس 2017.

1- التقرير الإحصائي السنوي 2011، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2011.

2- التقرير الإحصائي السنوي 2012، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2012.

3- التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2016.

4- التقرير السنوي لبريتيش بيتروليوم لسنة 2010-2011 .

5- تقرير بنك الجزائر 2004.

6- تقرير بنك الجزائر 2008.

7- تقرير بنك الجزائر 2010.

8- تقرير بنك الجزائر 2013.

9- تقرير بنك الجزائر 2014.

10- تقرير بنك الجزائر 2015.

11- المجلس الشعبي الوطني (لجنة المالية والميزانية)، التقرير التمهيدي حول مشروع قانون المالية لسنة 2016، نوفمبر 2015.

- مراجع بالفرنسية:

1- Abdelatif rebah, "**sonatrach une entreprise pas comme les autres**", Algérie,2006.
2- Direction Générale des Douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE. L'ALGERIE, Période : Année 2016.
3- EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DEL'ALGERIE PERIODE Années 2005-2015.
4- INTERNATIONAL ENERGY AGENCY (IEA), ANNUAL STATISTICAL. SUPPLEMENT FOR 2014 (2015 EDITION), France, 2015.
5- NTERNATIONAL ENERGY AGENCY (IEA), MEDIUM-TERM OIL MARKET REPORT 2016 "Market Analysis and Forecasts to 2021" France, 2017.
6- ONS, (Années 2006-2016) ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2016.
7- ONS, Les comptes nationaux trimestriels au quatrième trimestre 2016, Avril 2017.
8- OPEC annual statistical bulletin 2006 .
9- OPEC annual statistical bulletin2010.
10- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin 2016,Vienna, Austria 2016.
11- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), OPEC Monthly Oil Market.
12- Preskouriave ,Drabkine, **"la chimie du pétrole et du gaz"**, traduction française éditions Mir, Moscou, 1983.
13- Rabeh Mahiout , "le pétrole algérien Edition, NAP", Alger, 1974.
14- Report – March 2017, Vienna, Austria,2017.

- مواقع الكترونية:

1 - http://www.bank-of-algeria.dz/ الموقع الالكتروني لبنك الجزائر

2 - www.premier-ministre.gov.dz/ الموقع الالكتروني لبوابة الوزير الأول

3- http://www.opec.org منظمة الدول العربية المصدرة للبترول

4 - http://www.douane.gov.dz/ الموقع الالكتروني للجمارك الجزائرية

5- http://www.ons.dz/ الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصاء

الملخص

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على استغلال قطاع المحروقات والتي تمثل مصدر رئيسي شبه وحيد للدخل في البلاد، وبالمقابل يمثل الاستثمار العمومي المدعوم هو الاخر بصوره رئيسية من العوائد النفطية قاطرة التنمية الاقتصادية وهو الذي يلعب الدور المفصلي في عموم النشاط الاقتصادي في الجزائر.

في هذا السياق، سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على مكانة ودور قطاع النفط في النشاط الاقتصادي الجزائري، فضلا عن تركيزنا على توضيح أثر تقلب سعر النفط على الاستثمار العمومي وعلى التنمية الاقتصادية في البلاد بشكل عام.

ومن بين أهم النتائج الرئيسية التي افرزتها هذه الدراسة أن جميع المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية تتأثر بتقلب ارتفاع أسعار النفط وهذا ما يستدعي التركيز على مختلف الحلول الممكنة للتعامل والتخفيف من اثار هذا التقلب في الأسعار النفطية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الاستثمار العمومي، قطاع المحروقات، تقلبات أسعار النفط، التنمية الاقتصادية

Résumé

L’économie algérienne est basée essentiellement sur l’exploitation des hydrocarbures, ressource quasi unique du pays. Ces derniers constituent la principale source de revenu du pays, par contre l’investissement public en Algérie qui est aussi toujours soutenu par les revenus du pétrole est considéré comme étant la locomotive du développement économique dans la mesure où il joue un rôle très important dans la stimulation de l’activité économique.

Dans ce contexte, nous essayerons dans la présente étude de mettre en évidence la place et le rôle du secteur des hydrocarbures dans l’activité économique en Algérie ainsi que l’impact de la volatilité des prix du pétrole sur l’investissement public et le développement économique du pays.

Parmi les résultats principaux de cette étude, mentionnons que tous les indicateurs et les variables économiques subissent les répercussions de la chute des prix du pétrole, ce qu’il fallait mettre l'accent sur les possibles solutions pour y faire face et réduire ses effets.

Mots clés : L’économie algérienne, L’investissement public, Le secteur des hydrocarbures, La volatilité des prix du pétrole, Le développement économique.